الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي اليومي الإسبوعي

(676)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9

حقوق الإنسان: التعليم الأولي للطفل إلزامي

المصدر: جريدة مكة الثلاثاء 04 محرم 1441هـ - 03 سبتمبر 2019م
https://makkahnewspaper.com/article/1111152

حمد الزايدي - الطائف

فيما تداول مرتادو مواقع التواصل مقطع فيديو حول منع أبناء القبائل النازحة من التعليم، شددت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على أن الحق في التعليم بالمراحل الأولية إلزامي.

وأوضح رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني لـ «مكة» أن الجمعية تتابع موضوع مثل هؤلاء الأشخاص، وكان يجري في السابق تمكينهم من حقهم في التعليم، مضيفا «لاحظنا في بداية العام الدراسي أن هناك بعض الشكاوى التي ترد للجمعية بهذا الخصوص.«

وقال «إن نظام حماية الطفل ولائحته التنفيذية تقضي بتمكين هؤلاء الأطفال من حقهم في التعليم، حتى لو كان عند آبائهم إشكاليات بخصوص أوراقهم الثبوتية»، مؤكدا أن الحق في التعليم، خاصة في المراحل الأولية، إلزامي، وبالتالي فإن الجهات ذات العلاقة تسعى لتمكين مثل هؤلاء الأطفال حتى يستكملوا ما يتعلق بأوراقهم الثبوتية.

وأهاب الجهات ذات العلاقة لتمكين هؤلاء الأطفال من حقهم في التعليم، ريثما تحل إشكالية أوراقهم الثبوتية، خاصة تجديد أوراقهم الثبوتية أو حصولهم عليها لدى الجهات الأخرى، وهم غير قادرين على اختصار الزمن في حصولهم على مثل هذه الأوراق.

من جانبها أكدت إدارة تعليم حفر الباطن في بيان توضيحي أمس أن القبول يتم وفق التعاميم والأدلة المنظمة والمبلغة لأولياء الأمور منذ نهاية العام الماضي، مشيرة إلى أن القبول بعد استكمال الأوراق النظامية من الجهات ذات العلاقة.

ونوهت إلى أن الموضوع محل اهتمام محافظ حفر الباطن وقيادات وزارة التعليم، مضيفة «نسعد بتقديم كافة التسهيلات لخدمة المواطنين والمقيمين وفق الإجراءات النظامية والأنظمة المتبعة.«

وبينت أن إجراءات مراجعة قبول الطلاب والطالبات سوف تنتهي قريبا بجهود ومتابعة المحافظ، لافتة إلى أنه سيعلن عن ذلك في حينه.

9جرائم جديدة لتجار البشر أمام القضاء

المصدر: جريدة القبس الاربعاء 05 محرم 1441هـ - 04 سبتمبر 2019م
https://alqabas.com/article/5704198

خالد الحطاب - تواصلت جهود الأجهزة الأمنية والجهات الأخرى المعنية لضبط تجار البشر، ومحاصرة الشركات الوهمية والمتكسبين من وراء تجارة الإقامات. وأبلغت مصادر القبس أن وزارة الداخلية أحالت مؤخراً أكثر من 9 قضايا جديدة للاتجار بالبشر إلى النيابة العامة، وهذه الأخيرة حققت فيها، وتوصلت إلى إدانة أشخاص وشركات، فأحالتها إلى القضاء، وتنظرها المحاكم المختصة حالياً. وكشفت المصادر عن دور فاعل لناشطين في حقوق الإنسان، كان لهم دور

فاعل في كشف المتورطين في الاتجار بالبشر والشركات الوهمية، مبينة أن الجرائم المُحالة الى القضاء ترتبط بتهم تخص أفرادا وشركات، إضافة إلى كسر لقانون الإقامة والعمل. وعن طبيعة تلك الجرائم، لفتت المصادر الى أنها تخص عمالة قدموا إلى البلاد بتأشيرات مدفوعة الثمن على شركات وهمية او افراد يتاجرون في أذونات العمل، وأخرى تخص تجاوزات عمالية. واشارت المصادر الى أن هذه القضايا كشفت عن ارتفاع أثمان «الإقامات الوهمية» إلى نحو 2000 دينار لبعض الجنسيات، فيما تباع الفيزا بنحو 1500 دينار لجنسيات أخرى عربية وآسيوية. وبينت أن جهود الكويت في مكافحة أنماط الاتجار بالبشر وشبهاتها مستمرة، من خلال وزارتي الخارجية والداخلية وجمعيات النفع العام المعنية، فضلا عن التنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة، حيث تجري وبشكل دوري متابعة القضايا والبلاغات والشكاوى الواردة من العمالة بشأن الكفلاء وغير ذلك، وذلك حفاظا على الحقوق. تحرّك أوسع في سياق عمالي آخر، قال منسق الحملة، التي اطلقتها جمعية حقوق الانسان لرصد المخالفين لقرار حظر تشغيل العمالة خلال فترة الظهيرة، في الفترة بين يونيو وحتى نهاية اغسطس الماضي، مشاري السند، أن العام الجاري للحملة كان مختلفا عن السابق، حيث كان التعاون مع المجتمع أكبر، وكان التحرك من قبل القوى العاملة أوسع وأشمل عن الأعوام السابقة. وعلل السند لـ القبس أسباب تفاعل القوى العاملة مع قرار حظر التشغيل هذا العام بالرقابة المجتمعية مع الحملة الخاصة بالهيئة، كما ان حملة الجمعية كانت كبيرة في ظل ارتفاع درجات الحرارة غير المسبوقة. اجتماع السبت وكشف أن مجلس إدارة الجمعية سيلتئم السبت المقبل للتباحث حول امور عدة تخص العمالة الوافدة في البلاد، منها طلب تمديد فترة حظر تشغيل العمالة حتى نهاية شهر سبتمبر بدءا من العام المقبل، نظرا الى أن درجات الحرارة والرطوبة مستمرة في الارتفاع. ولفت إلى أنه منذ اعلان وقف القرار نهاية الشهر الماضي، تزايد تواجد العمالة تحت اشعة الشمس الحارقة في الطرق والمشاريع الانشائية، رغم أن درجات الحرارة تصل إلى 49 درجة مئوية. مخالفات مستمرة ولفت إلى أن الحملة، وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، رصدت بجهود فريقها وتعاون افراد المجتمع من خلال الخط الساخن 376 بلاغا، منها 215 اتصالا تفيد بأن هناك عمالة مخالفة لقرار الحظر، و153 رسالة عبر تطبيق الواتس أب، و8 رسائل إلكترونية. وأضاف أن الفريق زار 418 مكاناً مختلفاً للعمل، ورصد 283 مخالفة، وجرى تكرار الزيارة لـ102 موقع آخر مخالف للعمل خلال فترة الظهيرة، ورصد 96 مخالفة جديدة. وتابع: سنقترح على شركات تزويد الوقود توفير مرشات ماء للعاملين في المحطات بدءاً من العام المقبل، نظرا الى ارتفاع درجات الحرارة، وعدم شمولهم بقرار الحظر حفاظا على حقوقهم الصحية الإنسانية.

الحياة
AL HAYAT

هيئة حقوق الإنسان.. تقدم وتطور وفق سياسة المملكة

المصدر: جريدة الرياض الاحد 2 محرم 1440هـ -1 سبتمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1774205

أشاد مهتمون بالشأن الحقوقي بتعيين الدكتور عواد العواد على رأس هرم هيئة حقوق الإنسان وأن تجربته الناجحة في وزارة الإعلام وتمثيله كسفير سابق أكسبتاه الخبرة الكاملة في آلية التعامل مع الإعلام الغربي وكيفية إبراز صورة المملكة بالشكل المناسب في مجال حقوق الإنسان للعالم، خاصة في هذه الفترة والمستمد من تعاليم الدين الإسلامي.

وقال خالد الفاخري الأمين العام لجمعية حقوق الإنسان: إن سياسة المملكة في مجال حقوق الإنسان ومنهجيتها تسير وفق الخطط المدروسة والموضوعة لها على وتيرة متصاعدة منذ بدأت ومن تتابعوا على رئاسة هذا الجهاز ينفذون هذه السياسة الحكيمة والرائدة في التعامل مع قضايا المواطنين والمقيمين، ونتطلع في القادم استكمال منظومة الخطط الماضية وفق الاستراتيجية التي وجه بها المقام السامي قبل فترة وجيزة، والمتعلقة بالتركيز على النقاط التي يجب أن يكون عليها التركيز وبالرؤية التي تسعى لتطوير أداء الهيئة، متطلعاً أن يكون هناك توعية بمفاهيم وحقوق الإنسان وتأهيل للكوادر العاملة في القطاعات الحكومية أو شبه حكومية بمفاهيم حقوق الإنسان لتقديم الخدمات المناط بهم، وإبراز دور المملكة بشكل أكبر في المحافل الدولية، واختيار الكفاءات الوطنية والتي لديها الخلفية الكاملة بكيفية التطور الحقوقي بالمملكة، ووضع منهجية واضحة بما يتعلق بنشر المفاهيم المعنية بحقوق الإنسان، وإيجاد برامج تدريبية وتطويرية في هذا المجال، بالإضافة إلى التركيز على وجود آليات في الأنظمة المحلية والحرص على تطبيقه على أرض الواقع من قبل منفذي النظام.

وأوضح ماجد قاروب أنه يأمل تدخل هيئة حقوق الإنسان بهذا التعيين الجديد مع مسؤول مخضرم أثبت نجاحه في وزارة الإعلام وكان يمثل المملكة كسفير في ألمانيا وأكسبه هذا التواجد المعرفة التامة بكيفية التعامل مع الإعلام الغربي في مرحلة تأسيس الهيئة لدورها على الصعيد الوطني والدولي، والهيئة وهي جهة حكومية ومعنية بحقوق الإنسان عليها دور توعوي وتثقيفي مهم على مستوى السلطات والمؤسسات الحكومية والمجتمع للتعريف بمفاهيم ومبادئ حقوق الإنسان في جميع القطاعات وترجمتها إلى واقع يتم التعامل به على الصعيد المؤسسي والأفراد، إذ يجب أن ينعكس ذلك على السلطة التشريعية في إصدار القوانين وفي الإجراءات والتعامل مع القوانين، بالإضافة إلى برامج للتوعية بحقوق الإنسان الأساسية التى يجب أن يتمتع بها المواطن والمقيم، وبالتالي فإننا نتطلع إلى تعزيز التواصل المؤسسي والاجتماعي والإعلامي للهيئة في المرحلة القادمة.

وأضاف: على الصعيد الدولي هناك مهام أساسية للهيئة، وذلك من خلال التعامل مع الهيئات والمنظمات الدولية في كل ما يتعلق بالشأن الدولي والقانون الإنساني وحقوق الإنسان، حيث يتوجب تطوير آليات وأدوات التعامل وإعداد التقارير لتعكس الحقيقة التي تعيشها وتمارسها المملكة في تعاملها الإيجابي مع حقوق الإنسان على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

من جهته تحدث أحمد المحيميد -محامٍ ومستشار قانوني- قائلاً: أتقدم بالتهنئة إلى د. بندر العيبان على الثقة الملكية بتعيينه مستشاراً بالديوان الملكي، وبخالص الشكر والتقدير على جهوده في رئاسة هيئة حقوق الإنسان، وأهنئ د. عواد بن صالح العواد الثقة الملكية الغالية بتعيينه رئيساً لهيئة حقوق الإنسان في المملكة، وخير سلف لخير خلف، منوهاً أن حقوق الإنسان في المملكة شهدت تطوراً كبيراً بفضل ما تلقاه من دعم سخي من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز ومن سمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان -حفظهما الله-، مشيداً بدور الهيئة في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع وتعريف العالم باهتمام حكومة خادم الحرمين الشريفين في تفعيل تلك الحقوق المستمدة من الشريعة السمحة والأنظمة المحلية والاتفاقيات الدولية وتطبيقاتها في المجتمع.

وأضاف: نتطلع من القيادة الجديدة في الهيئة مواصلة تحقيق تطلعات ولاة الأمر -حفظهم الله- بما يحقق رفعة الإنسان ومواصلة إبراز جهود حكومتنا الرشيدة في هذا المجال، والتنسيق والتكامل مع الوزارات والجهات ذات العلاقة والمنظمات الدولية لإبداء الرأي والمشورة فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، ووضع معايير عمل لحقوق الإنسان تكون دليلاً عملياً وتصنيفاً لتفعيل تلك الحقوق والحماية التي يتمتع بها الإنسان في المملكة.

هيئة حقوق الإنسان تمنع الخصم من أجر العامل دون ٭ موافقة خطية«

حدّدت 6 حالات استثنائية.. والنسبة المسموح بها..

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 3 محرم 1441هـ - 02 سبتمبر 2019م
https://ajel.sa/DWS5VP/

أكدت هيئة حقوق الإنسان أنه «لا يجوز حسم أي مبلغ من أجور العامل لقاء حقوق خاصة دون موافقة خطية منه»، لكنها استثنت -عبر إنفوجراف، نشره حسابها الرسمي- عدة حالات يجوز فيها ذلك، تتمثل في: «أن يكون الخصم هدفه استرداد قروض مستحقة لصاحب العمل، بشرط ألا تزيد عن 10% من أجر العامل، واشتراكات التأمينات الاجتماعية، أو اشتراكات أخرى مُستحقة على العامل، ومقررة نظامًا.«

كما تتضمن الحالات: اشتراكات العامل في صندوق الادخار والقروض المستحقة للصندوق، وأقساط أي مشروع يقوم به صاحب العمل لبناء المساكن بقصد تمليكها للعمال أوي أي مزية أخرى.

وكذلك الغرامات التي توقع على العامل بسبب المخالفات التي يرتكبها، والمبلغ الذي يُقتطع منه مقابل ما أتلفه، واستيفاء دين إنفاذًا لأي حكم قضائي، على ألا يزيد ما يُحسم شهريًّا على ربع الأجر ما لم يتضمن الحكم خلاف ذلك، ويستوفى دين النفقة أولًا، ثم دين المأكل والملبس والمسكن قبل الديون الأخرى.

وقالت هيئة حقوق الإنسان، إنه لا يجوز في كل الأحوال أن تزيد نسبة المبالغ المحسومة على نصف أجر العامل المستحق، ما لم يثبت لدى هيئة تسوية الخلافات العمالية إمكان الزيادة في الحسم على ذلك، أو يثبت لديها حاجة العامل إلى أكثر من نصف أجره، مُشيرة إلى أنه في الحالة الأخيرة لا يُعطى العامل أكثر من ثلاثة أرباع أجره مهما كان الأمر.

«حقوق الإنسان": 7 حالات تُجيز للعامل ترْك العمل دون إشعار يحتفظ فيها بحقوقه النظامية كاملة

المصدر: جريدة عاجل الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م
https://ajel.sa/jB6wkr/

أكَّدت هيئة حقوق الإنسان، اليوم الأربعاء، أنّه يحق للعامل أن يترك العمل دون إشعار مع احتفاظه بحقوقه النظامية كلها إذا لم يفِ صاحب العمل بالتزاماته العقدية أو النظامية الجوهرية.

جاء ذلك في «إنفوجراف» أصدرته الهيئة واطلعت عليه «عاجل»، وردت به الحالات التي يحق فيها للعامل أن يترك العمل دون إشعار مع احتفاظه بحقوقه النظامية كاملة.

وتشمل هذه الحالات، إذا لم يفِ صاحب العمل بالتزاماته العقدية أو النظامية الجوهرية إزاء العامل، وإذا ثبت أنّ صاحب العمل أو من يمثّله قد أدخل عليه الغش وقت التعاقد فيما يتعلق بشروط العمل وظروفه، وإذا كلّفه صاحب العمل دون رضاه بعملٍ يختلف جوهريًّا عن العمل المتّفق عليه بغير موافقته الكتابية إلا في حالات الضرورة التي قد تقتضيها ظروف عارضة ولمدة لا تتجاوز 30 يومًا في السنة.
وتتضمّن الحالات كذلك إذا وقع من صاحب العمل أو من أحد أفراد أسرته أو من المدير المسؤول اعتداءٌ يتسم بالعنف أو سلوك مخل بالآداب نحو العامل أو أحد أفراد أسرته، وإذا اتسمت معاملة صاحب العمل أو المدير المسؤول بمظاهر من القسوة والجور أو الإهانة، وإذا كان في مقر العمل خطر جسيم يهدّد سلامة العامل أو صحته بشرط أن يكون صاحب العمل قد علم بوجوده ولم يتخذ من الإجراءات ما يدل على إزالته، وإذا كان صاحب العمل أو من يمثله قد دفع العامل بتصرفاته وعلى الأخص بمعاملته الجائرة أو بمخالفته شروط العقد إلى أن يكون العامل في الظاهر هو الذي أنهى العقد.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مرافقها ودعت الورق واعتمدت الخدمات الإلكترونية

"العدل" في عام 1440 تدخل عصر الرقمنة والتأنيث وتكمل منظومتها بالمحاكم العالمية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 24 ذو الحجة 1440هـ -25 أغسطس 2019م
http://www.alhayat.com/article/4641257

الرياض – "الحياة | "منذ 18 ساعة في 31 أغسطس 2019 - اخر تحديث في 31 أغسطس 2019 / 15:08
شهد العام الماضي، اكتمال منظومة القضاء المتخصص بتدشين المحاكم العمالية، وبدء التحول الرقمي للتوثيق، إذ أصبحت الوكالات رقمية دون الحاجة لاستخدام الورق، وللمرة الأولى في تاريخ الوزارة تم طرح فرص عمل للمرأة لشغل وظائف كتاب العدل.
وعقدت المحاكم السعودية خلال العام الماضي، أكثر من 2.2 مليون جلسة، فيما أصدرت حوالى 800 ألف حكم، واستقبلت محاكم التنفيذ 780 ألف طلب، أما ما يتعلق بالتوثيق فبلغ إجمالي العمليات المنفذة خلال العام الماضي في كتابات العدل حوالى 3.6 ملايين عملية بين وكالات وعمليات على العقارات وغيرها من خدمات التوثيق.
وبدأت الوزارة العام الماضي بتوثيق الجلسات القضائية بالصوت والصورة في المحكمة الجزائية في الرياض، انطلاقاً من مبدأ علانية الجلسات، وحفظاً لحقوق القاضي وأطراف الدعوى بشكل عام.
وكان وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد الصمعاني، قال إن توثيق الجلسات يهدف إلى تيسير العمل عبر تحويل جميع ما يدور في المرافعة إلى صيغ رقمية يمكن مراجعتها من أطراف الدعوى والقاضي، ما يقلل من الشكاوى في هذا المجال، إضافة إلى حفظ حق القاضي والمتقاضين، إذ سيوثق كل ما سيدور في الجلسة ويمكن للمجلس الأعلى للقضاء الاطلاع عليه بحكم اختصاصه.
وأعلن الصمعاني، اكتمال منظومة القضاء المتخصص بإنشاء المحاكم العمالية ومباشرة اختصاصاتها المنصوص عليها في نظام المرافعات الشرعية بالنظر في القضايا العمالية.
وشرعت كتابات العدل في أنحاء المملكة، بخدمة المستفيدين وفقاً للمرحلة الرقمية التي انطلقت خلال العام الماضي، مستغنية عن الورق وممكنةً المستفيدين من إصدار الوكالات منخفضة المخاطر عبر بوابتها من دون الحاجة لزيارة كتابات العدل.
وكشفت الوزارة أخيراً، عن أن المعدل اليومي للوكالات الرقمية التي تصدر من دون الحاجة لزيارة كتابة العدل تقدر بـ988 وكالة رقمية يومياً.
وأصدر وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء تعميماً قضائياً لتطوير المبادئ الموضوعية عند نظر القضايا والحكم فيها، بمراعاة الوصف الجرمي للإدانة قبل إصدار الحكم، بألا يتضمن الحكم بالشبهة أو توجيه التهمة، مع الأخذ بوسائل الإثبات كافة بما في ذلك القرائن المعتبرة.
وأعلنت الوزارة للمرة الأولى في تاريخها حاجتها لشغل عدد من الوظائف للنساء بمسمى "كاتب عدل" على المرتبة السابعة، للعمل في كتابات العدل في مختلف مناطق المملكة.
وباشرت الموظفات الجدد في الوزارة اللاتي دخلن المجال للمرة الأولى في تاريخ الوزارة بعد الإعلان عن وظائفهن العام الماضي، بعد أن وجه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء بمنح المرأة فرصة العمل في خمسة مجالات.
ودشن الوزير، خدمتي الصك الإلكتروني والمصادقة الإلكترونية لمحاضر ضبوط الجلسات القضائية خلال العام الماضي؛ لتواكب الخدمتان الجديدتان التحول الرقمي الذي تشهده الوزارة في أعمالها ومرافقها.
وتسهم الخدمتان في تسهيل إجراءات التقاضي وتفتح مساراً جديداً في آليته في جميع المحاكم، إضافة إلى تسهيل إجراءات الاستخلاف والمترجمين وتفعيل المحاكمة من بعد في المناطق النائية.
وأعلنت الوزارة العام الماضي، إضافة خدمات جديدة عبر بوابة "ناجز" وتطبيقها للهواتف الذكية الذي يمكن تنزيله من

المتاجر الإلكترونية المختلفة، أبرزها الاطلاع على صك الحكم وضبوط الجلسات إلكترونياً.
وأطلقت وزارة العدل في المحكمة العمالية ومحكمة الأحوال الشخصية في الرياض خدمة المصادقة الإلكترونية على محاضر ضبوط الجلسات بالربط مع مركز المعلومات الوطني وخدمة التحقق من طريق الجوال المسجل في "أبشر"، وأتاحت الوزارة خدمة التوقيع الحي على الشاشة في حال تعذر التحقق من خلال البصمة لأحد أطراف الدعوى ولم يكن مسجلاً في "أبشر."
وفي أواخر شهر رجب الماضي، أطلقت وزارة العدل مشروع "المحكمة النموذجية"، بهدف ترسيخ البناء المؤسسي للقضاء عبر تطبيق السياسات الإدارية والأنظمة العدلية، والمبادرات التحولية، والبرامج التشغيلية المرتبطة في المؤشرات، بما يسهم في تطبيق المشروع بشكله النموذجي على بقية محاكم المملكة.
ولم ينته العام الماضي، عند ذلك الحد من التطورات في أعمال المحاكم وكتابات العدل، إذ اعتمد وزير العدل القواعد الجديدة للمصالحة، ضمن مبادرة تفعيل منظومة المصالحة، الهادفة إلى جعل المصالحة والوساطة خياراً لحل النزاعات.
ودشن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء خلال العام الماضي، خمس خدمات جديدة منها خدمة "الشكوى الإلكترونية" للمستفيدين من خدمات المحاكم وكتابات العدل، وستمكن الخدمة المستفيد من تقديم شكواه إلكترونياً وفق الأنظمة المعمول بها، لتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتهدف الخدمة إلى رفع جودة ودقة البيانات المقدمة.
وتتيح الخدمة للمستفيد إمكانية متابعة الشكوى والإشعارات المرتبطة بها من خلال بوابة المجلس الأعلى للقضاء، إذ كان سابقاً على من يريد الاعتراض ولديه ما يثبت صحة شكواه الحضور إلى إدارة التفتيش القضائي في المجلس الأعلى للقضاء ليقدمها يدوياً.
ووجه الصمعاني بتدشين نظام إصدار الوكالات الإلكترونية من خلال السفارات والقنصليات السعودية في الخارج ليستطيع المواطنون العمل بها مباشرة، بعد تقليص الإجراءات الطويلة السابقة.
وأوضحت الوزارة إنها بالتعاون مع وزارة الخارجية بدأت بتفعيل النظام ابتداءً من سفارة المملكة وقنصلياتها في مصر، إضافة إلى السفارتين في الأردن والإمارات وقنصليتها في دبي، على أن تتوسع لاحقاً لتشمل ممثليات المملكة في أنحاء العالم، وبعدما كان إصدار الوكالة في السابق من السفارات والقنصليات ورقياً ويكلف المستفيد وقتاً ومالاً.
وأعلنت الوزارة إلغاء تصديق الوكالات في جميع فروعها، للوكالات المراد العمل بها خارج المملكة، والاكتفاء بالتصديق الإلكتروني من خلال قنوات التحقق الإلكترونية.
وبينت الوزارة أن هذه الخطوة تأتي للتأكيد على التحول الرقمي للتوثيق لاسيما فيما يتعلق بالوكالات التي أصبحت بلا ورق أخيراً.
وشهد العام الماضي تطوراً في التوثيق بشتى الجوانب لاسيما الاستغناء عن الورق في الوكالات وأعمال كتابات العدل كافة، إذ اعتمد وزير العدل 6 ضوابط لتطبيق قرار إلغاء الاختصاص المكاني لكتابات العدل، وهو القرار الذي تم تطبيقه بشكل جزئي في الرياض مطلع العام الماضي، وبعد نجاح التجربة تم تعميمها خلال العام ذاته في أنحاء المملكة كافة وفق الضوابط المعتمدة، تسهيلاً على المستفيدين.
وفيما يخص الزواج وتوثيقه وجَّه وزير العدل بإطلاق خدمة العقد الإلكتروني للزواج، لتوثيق البيانات إلكترونياً بشكل كامل، وأتمتة إجراءات عقد الزواج من المنزل، وتقديمها إلى المستفيدين بجودة وأمان، ما من شأنه أن يحدث تحولاً إيجابياً كبيراً في تسجيل وقائع الزواج في المملكة، بما يخدم المستفيدين وييسر تعاملاتهم العدلية.
وفي أواخر شعبان الماضي، وجَّه الصمعاني، ببدء الصندوق في استقبال طلبات من صدر لهم حكم قضائي نهائي باستحقاق النفقة ولم ينفذ من المحكوم عليه، وانتهى الصندوق من مرحلة التشغيل التجريبي.
ودشن وزير العدل نظام "ناجز المحاكم" في 177 محكمة من محاكم الدرجة الأولى في أرجاء المملكة، وتوحيد الإجراءات فيما بينها، وتوظيف التحول الرقمي في بناء القضاء المؤسسي، وسرعة البت في المنازعات.
وأصدر أيضاً خلال العام الماضي، قراراً بالموافقة على اللائحة التنفيذية لإجراءات الاستئناف، التي تنظم إجراءات الاستئناف، وتجمع تفرقه في النظام، استناداً إلى المادة 240 من نظام المرافعات الشرعية.
وتبرز أهمية اللائحة بعد إطلاق المرحلة الأولى من مراحل تفعيل الاستئناف وقرب بدء المرحلة الثانية، في ضوء الخطة الموضوعة لذلك من قبل اللجنة المشكلة في المجلس الأعلى للقضاء للتفعيل المتدرج للاستئناف، كما تبرز أهميتها كذلك في جمع الأحكام المتفرقة المتعلقة بالاستئناف في لائحة مستقلة تيسيراً على المختصين والمتقاضين في معرفة الإجراءات التنفيذية للاستئناف وتطبيقها.
وخلال العام الماضي، وجه وزير العدل في تعميم بتفعيل نظام القضاء بالمرافعة أمام محاكم الاستئناف، وأوضح التعميم أن هذه التوجيهات ستشمل في مرحلتها الأولى القضايا التجارية وعدداً من القضايا الجزائية، بحيث لا تعود هذه القضايا

مرة أخرى لمحاكم الدرجة الأولى، بل تنظر في محاكم الاستئناف بحضور أطراف القضية، ما يمثل نقلة قضائية كبيرة وتعزيزاً للضمانات العدلية، التي ستضمن مزيداً من العدالة والشفافية، وستحقق العدالة الناجزة.
ووجه وزير العدل بإنشاء مراكز متخصصة تهدف إلى توفير بيئة ملائمة للعائلة، عبر مبادرة "شمل" التي أطلقتها الوزارة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني المختصة، سعياً منها إلى تنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة على نحو أكثر جودة وإرضاء للمستفيدين.
وشرعت الوزارة في تهيئة 47 مركزاً لتنفيذ أحكام الرؤية والحضانة، في 11 منطقة، بالتعاون مع جمعيات خيرية.
وأطلقت الوزارة خدمة التحقق من الصك العقاري إلكترونياً، لتنضم إلى قائمة الخدمات التي تغني المستفيدين عن زيارة كتابات العدل، بعد التحول الرقمي في التوثيق الذي أعلن مطلع العام الماضي.
وكشفت "العدل"، عن تغطية كتابات العدل المتنقلة لـ21 مدينة في المملكة، إلى جانب خدمة الجنود المرابطين في "الحد الجنوبي"، وأعلنت الوزارة، وصول كتابات العدل المتنقلة إلى كل من الرياض، وجدة، والدمام، والخبر، والظهران، والمدينة المنورة، ومكة المكرمة، وبريدة، عنيزة، وتبوك، وأبها، وخميس مشيط، والأحساء، والجبيل، وعرعر، وسكاكا، وحائل، ونجران، وجازان، والباحة، والطائف، و"الحد الجنوبي."
بلغ إجمالي الجهات المرتبطة في الوزارة إلكترونياً، خلال العام الماضي حوالى 40 جهة، لتبادل البيانات والمراسلات عبر ربط إلكتروني؛ ليكون بديلاً عن التعاملات الورقيّة؛ بهدف تسريع وتيرة العمل، بما ينعكس إيجابياً على المستفيدين ويوفر عليهم الوقت والجهد.
وخلال شهر رمضان الماضي، وجه وزير العدل، بإعادة هيكلة إدارات المحاكم، واستحداث إدارة للدعاوى والأحكام.
وتضمن التوجيه بإنشاء إدارة جديدة تعنى في الدعاوى والأحكام ضمن الهيكل التنظيمي للمحاكم، تنهض بمتابعة القضايا منذ لحظة دخول المترافع المحكمة إلى تسليمه نسخة الحكم النهائي، بإجراءات إلكترونية ميسرة.
وأطلقت الوزارة بوابتها التفاعلية الإلكترونية الجديدة التي تستهدف تحسين تجربة المستفيدين من الخدمات العدليّة والقضائية المقدّمة من خلال البوابة التي تأتي بنسخة مطوّرة ومتوافقة مع جميع أنظمة التشغيل والأجهزة الذكيّة، وتأتي هذه البوابة مواكبة للتحول الرقمي الذي تشهده الوزارة بمختلف أعمالها ومرافقها، وتضم البوابة حوالى 90 خدمة إلكترونية متنوعة بين خدمات قضائية وأخرى تخص قطاع التنفيذ، إضافة إلى خدمات التوثيق الرقمية.
ولم يقتصر التطوير على ما يمس احتياجات المستفيدين من خدمات المحاكم وكتابات العدل، بل امتد ذلك للجهات المرتبطة تنظيمياً في الوزارة أعمالها إذ أعلنت عن سبع خدمات إلكترونية جديدة للمحامين والمتدربين، من خلال بوابة الخدمات العدلية الإلكترونية "ناجز"، ما يغنيهم عن زيارة مقر الوزارة، وتأتي الخدمات الجديدة، في إطار سعي الوزارة للتيسير على المستفيدين وتوفير الجهد والوقت عليهم، منها خدمة قيد محامي متدرب جديد وخدمات أخرى مرتبطة في المحامين والمتدربين.
وأتاحت الوزارة عبر بوابتها الإلكترونية وتطبيقها على الأجهزة الذكية خدمتي الاستعلام عن طلب التنفيذ باستخدام رقم الطلب، والاستعلام عن طلب التنفيذ باستخدام رقم هوية، للتسهيل على المستفيدين وعدم حاجتهم للحضور إلى محاكم التنفيذ للتأكّد من حال الطلبات.
وأسهمت الإصلاحات التي اتخذتها الوزارة خلال العامين الماضيين، في تقدم مرتبة المملكة في مؤشر إنفاذ العقود 24 مرتبة، إذ شهد المؤشر التحسن الأكبر في ترتيب المملكة مرتفعاً من المرتبة 83 إلى 59 عالمياً، جاء ذلك في تقرير سهولة ممارسة الأعمال 2019، الذي صدر خلال العام الماضي عن مجموعة البنك الدولي الذي ينشر في شهر تشرين الأول (أكتوبر) من كل عام، وتقدمت المملكة هذا العام في 4 مؤشرات مرتبطة في تقرير ممارسة الأعمال، وهي: حماية أقلية المستثمرين، وإنفاذ العقود، واستخراج تراخيص البناء، والتجارة عبر الحدود، وترتبط وزارة العدل في مؤشري حماية أقلية المستثمرين وإنفاذ العقود.

«شؤون الحرمين»: 6 إدارات جديدة لـ «تمكين المرأة» في خدمة ضيوف الرحمن

المصدر: جريدة الرياض الاحد 2 محرم 1440هـ -1 سبتمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1774237

تفعيلاً لدور المرأة في خدمة ضيوف الرحمن من حجاج ومعتمرين وزوار، أصدر الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشيخ الدكتور عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس قراراً بإنشاء 6 إدارات عامة نسائية تهدف إلى تقديم أرقى الخدمات لقاصدات بيت الله الحرام ومسجد رسوله المصطفى ﷺ، مواكبةً لرؤية الخير والنماء رؤية 2030، وجاءت القرارات كما يلي:

أولاً: الإدارات العامة النسائية بالرئاسة: الإدارة العامة للشؤون العلمية والفكرية النسائية الإدارة العامة للشؤون التوجيهية والإرشادية النسائية الإدارة العامة للشؤون الخدمية النسائية الإدارة العامة للعلاقات والإعلام والاتصال النسائية الإدارة العامة للشؤون الإدارية والتخطيط والتطوير والتقنية النسائية الإدارة العامة للمتابعة النسائية.

ثانياً/ الإدارات العامة النسائية بالوكالة: الإدارة العامة للشؤون العلمية والتوجيهية النسائية الإدارة العامة للتخطيط والتقنية والشؤون التطويرية والإدارية النسائية الإدارة العامة للشؤون الخدمية النسائية الإدارة العامة للأمن والسلامة والحشود النسائية الإدارة العامة للعلاقات والإعلام والاتصال النسائية.

ثالثاً/ الإدارات النسائية الجديدة بالوكالة: إدارة الشؤون العلمية النسائية كما وجه السديس بإعادة هيكلة الإدارات النسائية بالرئاسة ووكالتها لشؤون المسجد النبوي، بما يحقق معايير الجودة ويساعد في رفع مستوى الخدمات المقدمة في الحرمين الشريفين وفق التطلعات السديدة للقيادة الرشيدة.

وأصدر السديس عدة قرارات لإعادة هيكلة الإدارات العامة بالرئاسة ووكالتها لشؤون المسجد النبوي، وإنشاء إدارات جديدة تهدف إلى مواكبة رؤية الخير والعطاء رؤية2030 كما يلي:

أولاً/ الإدارات العامة: الإدارة العامة للشؤون العلمية والثقافية الإدارة العامة لشؤون الأئمة والمؤذنين الإدارة العامة للأبحاث والدراسات الشرعية الإدارة العامة للأمن الفكري والوسطية والاعتدال الإدارة العامة لمجمع الملك عبدالعزيز لكسوة الكعبة المشرفة الإدارة العامة للمراجعة الداخلية الإدارة العامة للغات والترجمة الإدارة العامة لأكاديمية المسجد الحرام الإدارة العامة للأمن والسلامة والحشود الإدارة العامة للدراسات والأبحاث الهندسية الإدارة العامة لمشروع سقيا زمزم الإدارة العامة للمطبوعات والنشر.

ثانياً/ الإدارات الجديدة: إدارة الحوار إدارة التوعية الفكرية إدارة الأمن للمرافق الخارجية إدارة الممرات إدارة الأبحاث والدراسات الفنية والخدمية إدارة شؤون التدريس والمدرسين إدارة إبراز الجهود الإعلامية للمدرسين إدارة إبراز رسالة المدرسين إدارة التوجيه والإرشاد باللغات إدارة خدمات المدرسين إدارة شؤون إرشاد السائلين إدارة التوجيه والإرشاد الرقمي إدارة الدورات التوجيهية والإرشادية إدارة شؤون الأئمة إدارة شؤون المؤذنين إدارة إبراز رسالة الأئمة العلمية والدعوية إدارة الجهود الرقمية في التلاوات والخطب إدارة الجهود الرقمية لأداء المؤذنين إدارة الخدمات المساندة للأئمة والمؤذنين إدارة إبراز الجهود العلمية للأئمة باللغات إدارة إبراز الجهود الإعلامية للأئمة والمؤذنين إدارة الثقافة الإدارة العلمية.

وأكد الرئيس العام أن هذه الهيكلة تهدف إلى رفع مستوى الخدمات بالرئاسة وتعزيز العمل المؤسسي والارتقاء بالخدمات المقدمة لضيوف الرحمن من حجاج ومعتمرين وزوار وفق التوجيهات السديدة للقيادة الرشيدة.

«الشورى»: وقف دراسة مقترح تعديل نظام مكافحة الرشوة

قدم قبل صدور مرسوم ملكي عالج أغلب المواد المقترحة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 2 محرم 1440هـ - 1 سبتمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/647767

جابر المالكي - الرياض

علمت « المدينة» أن اللجنة الأمنية بمجلس الشورى توقفت عن دراسة مقترح لتعديل نظام مكافحة الرشوة، والذي صوت المجلس بأغلبية الأعضاء على ملائمة إجراء دراسته بداية عام 1439.

وأوضح تقرير اللجنة الأمنية، أن مشروع الأعضاء المقترح قدم قبل صدور مرسوم ملكي والمتضمن عددًا من التعديلات على نظام مكافحة الرشوة حيث تم إضافة موظفي وأعضاء الجمعيات الأهلية ذات النفع العام، ورؤساء وأعضاء مجالس إدارتها، وما ترتب عليها من إضافة أوصاف جرمية.

وعالجت التعديلات الجديدة لنظام مكافحة الرشوة أغلب المواد المقترحة في مشروع أعضاء الشورى، كما أخذت اللجنة الأمنية برأي الجهات المختصة مثل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وديوان المراقبة العامة، ووزارة الخدمة المدنية، وهيئة الرقابة والتحقيق، وراجعت اللجنة المواد والنصوص المقترحة التي لم تتم تغطيتها في التعديل الأخير لنظام مكافحة الرشوة المشار إليه، وترى الإبقاء على ما جاء في النظام الحالي المعدل.

وقالت المصادر، إن المقترح ضم إضافة الموظف في القطاع الخاص لنظام مكافحة الرشوة، والتأكيد على معايير النزاهة والشفافية والإفصاح، وحذر تقرير اللجنة من حجم الضرر الناتج عن الرشوة في القطاع الخاص وأثره الذي يقع بصفة غير مباشرة على الدولة، ما يؤدي إلى إضعاف كيان ومقومات الاقتصاد الوطني، وانخفاض كفاءة الأجهزة الإدارية، وإعاقة برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وأكد التقرير تحقيق المقترح للمصلحة العامة، والحد من تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمحسوبية والعلاقات الاجتماعية على حساب الكفاءة، والحد من استغلال الكسب غير المشروع.

وتضمن 4 أهداف رئيسة في مقدمتها ترسيخ مفهوم حرمة الوظيفة، وحمايتها من الاعتداء، من خلال تطبيق أقسى العقوبات المادية والمعنوية، وحماية مصالح الدولة والاقتصاد الوطني.

وأوضحت المصادر، أن اللجنة الأمنية رأت في تقرير العدول عن دراسة مقترح الأعضاء أن جريمة الرشوة في صورها المختلفة تعد من أخطر الجرائم المخلة بحسن سير أداء العمل، والذي يقتضي فورًا تعقب من يسيء لعمله باستغلال وظيفته أو يتاجر بنفوذه سواء أكان هذا الاستغلال نتيجة لوعد أو وعيد أو كان هذا النفوذ حقيقيًا أو مزعومًا.

وبالعودة إلى مشروع الأعضاء المقترح، فقد ركزت التعديلات المطلوبة على إضافة سريان أحكام هذا النظام على العاملين في الشركات والمؤسسات الخاصة داخل المملكة، كما وضعت حدًا أدنى للسجن والغرامة وزيادة الحد الأعلى للغرامة من مليون إلى خمسة ملايين ريال لمن عرض رشوة ولم تقبل منه، إضافة إلى السجن من سنة إلى عشر سنوات، أما الشخص الذي عينه المرتشي أو الراشي لأخذ الرشوة مع علمه بالسبب، فيعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد عن 100 ألف ريال.

معدلات الطلاق "سرطان" خارج السيطرة

وصلت إلى 5 حالات في الساعة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 30 ذو الحجة 1440هـ - 31 أغسطس 2019م
https://www.al-madina.com/article/647633

المدينة - جدة

رغم الجهود الدائمة التي تبذلها الدولة، من أجل مواجهة الآفات الاجتماعية، فإن الارتفاع المستمر في معدلات الطلاق أصبح خارج السيطرة، كسرطان يصعب الفكاك منه، خاصة بعد وصول المعدلات داخل المملكة إلى 5 حالات كل ساعة، بمعدل يومي يتجاوز 129 حالة.

ويرجع خبراء النفس والاجتماع، تسارع انتشار هذه الآفة، التي تغتال استقرار المجتمع إلى 3 أسباب رئيسة هي: إهمال الأب لدوره تجاه الزوجة والأبناء، وحالة التفكك التي تنتج من انعزال كل فرد في الأسرة وانفراده بحياته الخاصة دون إشراك الآخرين في مشكلاته، بالإضافة إلى الانحراف السلوكي الذي ينتاب بعض الآباء والأمهات، جراء الإدمان أو الخيانة.

»المدينة» فتحت هذا الملف الشائك، وحاورت الخبراء والعلماء، للتعرف على الوسائل الناجعة في علاج هذا السرطان الخطيرة، الكفيل بهدم أركان المجتمع إذا استمر في الانتشار بتلك الصورة المروعة.

خبير اجتماع: غياب قيم المودة والتضحية سر الخلافات الزوجية

يرى أستاذ علم الاجتماع، الدكتور إسماعيل كتبخانة الحياة الزوجية السعيدة، التي تتسم بالاستقرار والدوام، لا بد أن تكون قائمة على المحبة والمودة والتضحية، موضحًا أن هذه القيم غائبة عن الحياة الاجتماعية هذه الأيام، مما يرفع من معدلات الخلافات الزوجية، التي تنتهي بالطلاق.

وأرجع «كتبخانة» الأسباب الرئيسة لانتشار «سرطان الطلاق»، إلى انخفاض مستوى دخل الأسرة، وإهمال الأب لواجباته نحو الزوجة والأبناء، والانحراف جراء إدمان المخدرات أو المسكرات، وكذلك الخيانة، وأيضًا حالة الفردية والانعزال التي تنشأ بين أفراد الأسرة، مما يولد الرتابة الشديدة والملل.

ودعا الخبير الاجتماعي إلى إزالة الأسباب المشار إليها، حتى يمكن الحد من الطلاق، لافتًا إلى ضرورة إجراء حوار هادف وبنّاء بين أفراد الأسرة؛ للوصول إلى صيغة للتعايش والتراحم والمودة بينهم.

وأشار إلى ضرورة أن تُبنى الحياة الزوجية على المودة والثقة والحب وأن تُؤسس العلاقة بين الزوجين على التفاهم والحوار البناء مع تحديد الأولويات للأسرة حسب إمكانياتها وأخيرًا الدعاء بأن تدوم حياتهما على الخير والمودة.

كارثة يمتد أثرها لأجيال

بدوره يرى أستاذ علم الاجتماع، الدكتور جعفر بن محمد بن شفلوت، أنه لا يمكن تحديد سبب معين بذاته لارتفاع معدلات الطلاق، مشيرًا إلى أن الفارق العمري بين الزوجين، وعصبية الزوج في التعاطي مع المشكلات الزوجية، بالإضافة إلى تدخل الأهل، جميعها أمور يمكن أن تنضم إلى الأسباب السابقة، كدوافع لوقوع الطلاق.

وحذّر جعفر من تأثيرات الطلاق، مؤكدًا أنه يتسبب في هدم كيان الأسرة، والتفرقة بين أفرادها، وقطع الرحم، ونشر العداوة والبغضاء بين الأهل، وهو ما تمتد آثاره الاجتماعية والنفسية المدمرة لأجيال متتالية.

ووصف الدكتور جعفر ارتفاع نسب الطلاق بهذا المستوى بأنه كارثة وليس مشكلة واستمرار ارتفاع نسبة الطلاق داخل المجتمع السعودي من أخطر الظواهر التي تهدد استقرار الأسرة ويجب مواجهتها بجميع السبل والوسائل من قبل الجهات المعنية.

أكاديمي: انعدام الشعور بالمسؤولية أخطر الآفات

يقول المحاضر لمادة «الثقافة الأسرية»، بجامعة الملك عبدالعزيز، أحمد العطاس، إن انعدام الشعور بالمسؤولية، من أهم

أسباب الطلاق، خاصة خلال السنوات الأولى لتكوين الأسرة، مشيرًا إلى أن ذلك ينجم من الخلل في التصور المتعلق بالزواج، الذي يقتصر لدى البعض على الدافع الغريزي، مع عدم الانتباه إلى أن الحياة الأسرية أكثر تعقيدا من هذا.
ودعا إلى عدم اتخاذ قرار الزواج، قبل التعرف على طبيعة هذه الحياة، مع ضرورة أن يلتزم كل طرف مع الآخر بالصراحة والشفافية قبل الزواج، ولا يخفي أيهما عيوبه عن الآخرين، مطالبًا بتثقيف المقبلين على الزواج في جميع النواحي، وتوعيتهم بشكل شامل بحقوقهم وواجباتهم وفق ما نصت عليه الشريعة الإسلامية وجرت به الأعراف الاجتماعية.

»الحوار الوطني» : 49 % من الأسر السعودية تعاني من حالات طلاق لغياب الحوار

كشفت دراسة استطلاعية أن 49 % من الاسر السعودية ، تعاني من حالات طلاق؛ لغياب الحوار بين الزوجين .
وأوضحت الدراسة التي أصدرها مركز الحوار الوطني، ضمن نتائج برامج استطلاعات الرأي العام، التي غطت 13 منطقة إدارية، العام الماضي أن نصف المشاركين في الاستطلاع تقريبا لديهم حالة طلاق واحدة، على الأقل، بين أقاربهم؛ وأن ضعف مهارات الحوار والتواصل بين الزوجين، وعدم تقبل كل منهما للآخر، من أهم الأسباب المؤدية إلى الطلاق.
وتوضح الدراسة أن نسبة من ذكروا وجود مطلق، أو مطلقة، ضمن أقاربهم شكلت
% 48.7، وبلغت نسبة من ذكروا أن ضعف مهارات الحوار، وغياب التواصل، بين الزوجين أهم الأسباب 85.4 %، فيما قالت نسبة 82.9 % أن عدم تحمل الشباب والفتيات للمسؤولية من الاسباب الرئيسية.
وبلغت نسبة من أفاد بأن الاعتماد على الغير في اختيار الزوجة، من بين الأسباب المفضية إلى الطلاق 54.1%، وحذر 81.2% من أفراد العينة، من تدخل
بعض أفراد أسرة الزوج أو الزوجة ، فيما أفاد 50.8% من عينة الاستطلاع بأن المشكلات الاقتصادية للزوج والخيانة الزوجية أيضا، من الأسباب واعتبر 50.6 % أن عمل الزوجة يقود الى ابغض الحلال ، فيما ذكر 66.4% أن تسلط أحد الزوجين على الآخر من ضمن الأسباب.
ويأتي غياب الدور التوجيهي للآباء والامهات بنسبة 72%، ممن شاركوا في الاستطلاع، أما من ذكروا أن الأسباب النفسية دافعة للطلاق فهم 54.2%، من المشاركين، وأفاد 58.1% بأن تصوير الحياة الزوجية تصويرا خاطئاً في الاعلام كان من مسببات الظاهرة
وأكد 93.1% من أفراد عينة الدراسة، أن تشتت الأبناء من أهم الآثار السلبية للطلاق، في حين بلغت نسبة من ذكر أن انحراف الأبناء من آثار
الطلاق 86.5%، وأكد 75.6% انحراف أحد الزوجين، أو كلاهما؛ نتيجة للطلاق.
وذكر 49.5 % أن الاعباء المالية على الزوج تزيد بعد انفصاله عن زوجته،
ورأى 73.5% أن الطلاق يزيد الحالة النفسية للمطلقة سوءا؛ بسبب النظرة الدونية لها، وأفاد 37.1%، بعدم الإقدام على الزواج بمطلقة، في حين أكد 81.5% من أفراد العينة أن النسيج الاجتماعي سيتمزق بعد الطلاق.
وطالب 97% من أفراد عينة الدراسة بتثقيف المجتمع حول خطورة الطلاق وآثاره، وأشار 97.5% إلى وجوب توعية الشباب والفتيات بحقوق الزوجين وواجباتهما، وشدد 84.9% على أهمية نشر الوعي باللجوء إلى المستشار الأسري في حال حدوث أي تحديات زوجية، كما اعرب 71.6% عن املهم بإقرار
دورة تأهيلية إلزامية للمقبلين على الزواج، في حين وافق 89.2% من أفراد العينة على ضرورة ايجاد مراكز نفسية واجتماعية حكومية للاستشارات الأسرية.

دون إعلان سابق عن تغيير النظام.. والتزمت "الصمت" حيال أسئلة «عكاظ»

«العمل" تفاجئ المنشآت الصغرى بإيقاف إعفاء رخص المقابل المالي

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 2 محرم 1440هـ - 1 سبتمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1744331

A عبدالرحمن المصباحي (جدة@sobhe90)

فاجأت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية صغار المستثمرين ممن لديهم منشآت صغيرة جدا بمساواتهم بالمنشآت الكبرى والعملاقة، إذ بدأت الوزارة بفرض رسوم رخص المقابل المالي على كافة عمالة المنشآت (حديثة التأسيس) بشكل مفاجئ، دون إعلانها سابقا عن وجود قرار يقضي بإيقاف إعفاء المنشآت الصغيرة من رسوم رخص المقابل المالي عن 4 عمال من العاملين لديها.

وكانت الجهات المختصة قد أقرت في 25 شعبان لعام 1435 إعفاء المنشآت الصغيرة (القائمة) من رسوم رخص المقابل المالي عن 4 عمال، وذلك للمنشآت التي يبلغ إجمالي العاملين بها 9 عمال فأقل بمن فيهم تفرغ مالكها للعمل بها، واستمر الإعفاء لمدة 5 سنوات للمنشآت القائمة، إضافة لإعفاء أي منشأة أصدر ترخيصها لاحقا لمدة 5 سنوات أيضا (دون تحديد موعد أخير لصدور الترخيص للاستفادة من الإعفاء). وبدأت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بعد مرور 5 سنوات من صدور القرار بإيقاف الإعفاء عن المنشآت التي صدر ترخيصها بتاريخ 25 شعبان لعام 1440، دون إفصاحها مسبقا عن إيقاف الإعفاء بشكل مفاجئ أمام صغار المستثمرين ورواد الأعمال، دون أي إعلان رسمي منها عن إيقاف الإعفاء للمنشآت حديثة التأسيس.

وفي تاريخ 23 شوال الماضي، علقت الوزارة لأول مرة عبر حسابها الرسمي بـ«تويتر» على أحد السائلين قائلة: «تعفى المنشآت الصغيرة (9 عمال فأقل) من دفع المقابل المالي عن 4 وافدين بشرط تفرغ مالكها للعمل فيها، ويكون الإعفاء لمدة 5 سنوات للمنشآت التي صدر ترخيصها قبل 25 شعبان لعام 1440»، ولم تعلن الوزارة بشكل رسمي إلغاء الإعفاء حتى إعداد الخبر، وإنما اكتفت بالإجابة على أسئلة المستفسرين بعد مرور شهرين من إيقافها الإعفاء. «عكاظ» بدورها تواصلت مع المتحدث باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل قبل نحو الشهر، للاستعلام حول وجود قرار أو مستجدات اعتمدت عليها وزارة العمل في إيقاف الإعفاء للمنشآت حديثة التأسيس، إلا أنه لم يتجاوب مع أسئلة «عكاظ» حتى ساعة إعداد الخبر.

وكان العديد من المتضررين طالبوا وزارة العمل بتوضيح قرارها والمقصود بتاريخ «صدور ترخيص المنشأة»، وهل يقصد به تاريخ إنشاء السجل التجاري أو تاريخ رخصة البلدية أو تاريخ فتح ملف بوزارة العمل، إلا أنها اكتفت بتكرار إجابتها وهي عدم وجود إعفاء مالي للمنشآت حديثة التأسيس.

العمودي: قرار الوزارة معيب وفاقد للمشروعية

أكد المحامي والمستشار القانوني بندر العمودي لـ«عكاظ» أن قرار وزارة العمل بإيقاف الإعفاء للمنشآت الصغيرة حديثة التأسيس التي صدر ترخيصها بعد تاريخ 25 شعبان لعام 1440 يعد «معيبا وفاقدا للمشروعية»، خصوصا أن قرار الجهات المختصة نص على «أن يكون الإعفاء لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ صدور هذا القرار أو صدور الترخيص للمنشأة.«

وبين العمودي أن القرار يعد معيبا وفاقدا للمشروعية في حال تم إلغاء الإعفاء للمنشآت التي لم تستفد من الإعفاء 5

سنوات.
وبين العمودي أنه يحق للمتضررين اللجوء إلى القضاء ممثلا في «ديوان المظالم» للطعن في القرار الإداري، إما بالطعن أو التعويض أو بهما معا، ويجب على المتضرر من القرار والراغب في رفع دعوى الإلغاء أو التعويض أن يتظلم أمام الجهة مصدرة القرار خلال 60 يوما من تاريخ علمه بالقرار، ويجوز التظلم أمام «ديوان المظالم» إذا رغب الشخص وأبدى عدم قناعته بقرار الإدارة، وذلك خلال 60 يوما من تاريخ علمه بالقرار الإداري، وفي حال عدم رد الجهة على تظلمه خلال 60 يوما من تاريخ تقديمه أمامها، فعليه تقديم لائحة الوقائع وأسباب مخالفة القرار للنظام وطلباته، إلى جانب إرفاق المستندات الدالة على صحة الدعوى، وآلية رفع الدعوى وما يشترط من إجراءات تسبقها.

مختصون لـ"عكاظ": الانتقال من مرحلة الرقابة الشكلية إلى الرقابة الموضوعية

«ديوان المحاسبة".. انتفاضة جديدة ضد الفساد وحماية المال العام

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 2 محرم 1440هـ - 1 سبتمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1744362

عدنان الشبراوي (جدة@Adnanshabrawi)
أجمع مختصون في الشأن القانوني لـ«عكاظ» أن صدور الأمر الملكي أمس، بتعديل اسم «ديوان المراقبة العامة»؛ ليكون الديوان العام للمحاسبة يعد خطوة مهمة تنقل مهام الجهاز من الرقابة إلى المحاسبة بمفهومها الأوسع والشامل وذلك في إطار الخطوات التي تتخذها الدولة لمحاربة الفساد ما يؤكد حرص القيادة على تطوير أعمال الديوان، والرفع من كفاءة التنفيذ والإنتاج وإعلان انتفاضة جديدة ضد الفساد الإداري في مستوياته الأدنى.
وقال أستاذ القانون الإداري في جامعة الملك عبدالعزيز الدكتور عمر الخولي: ما تم تعديله الآن هو المسمى فقط للديوان ولعلها مرحلة تمهد لتعديل نظام ديوان المراقبة العامة والتي تنحصر مهامه حاليا في دراسة العقود التي تبرمها الدولة وملاحظة ما قد يعتريها من مخالفات ورصدها ومن ثم الرفع عن هذه المخالفات إلى جهات أخرى تتولى التحقيق فيها واقتراح ما ينبغي عمله بشأنها.
وأضاف الخولي أنه عقب التحول إلى الديوان العام للمحاسبة فسوف تكون له صلاحية إجراء التحقيقات اللازمة في المخالفات الواردة على أي من عقود الدولة ومصروفاتها ومن ثم اتخاذ اللازم بشأنها مباشرة دون الحاجة إلى اللجوء لجهات أخرى، وبهذا ينتقل الديوان من مرحلة الرقابة الشكلية إلى الرقابة الموضوعية متمتعا بصلاحية التتبع والتحقق والتحقيق واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المخالفات والتجاوزات التي قد تصيب أيا من الأعمال أو المشاريع أو المصروفات أو العقود الإدارية بصفة عامة.
وأشار الخولي إلى أن ديوان المراقبة العامة دأب على مخاطبة الجهات الحكومية طالبا الإفادة عن سبب تجاوز أو قصور معين تم اكتشافه في أي من العقود أو التصرفات المالية ذات صلة بالمال العام، إلا أن كثيرا من تلك الجهات كانت تعمد إما إلى الرد بإجابة مبتورة أو غامضة أو غير ملاقية أو حتى تجاهلا لرد تماما وهو الأمر الذي تسبب في فوات الانتفاع من كثير من العقود الإدارية وإهدار المليارات من الريالات من المال العام في مشاريع إما أن تكون وهمية أو مبالغا في تكاليفها أو غير مطابقة لكراسات الشروط والمواصفات أو ليس لها ضمانات حسب النظام.
أوضح أن هناك رغبة جادة في حماية المال العام وتجويد إنفاقه والرفع من مستوى جودة المشاريع العامة وتأمين

المشتريات الحكومية يعزز ذلك التعديلات التي طرأت أخيرا على نظام المنافسات والمشتريات الحكومية ولائحته التنفيذية والنظام المرتقب لنزع الملكية للمنفعة العامة فضلا عن التصريحات التي أدلى بها رئيس هيئة مكافحة الفساد الجديد والتي توحي بوجود انتفاضة ضد الفساد في مستوياته الأدنى كما توحي باقتراب تعديلات في نظام هذه الهيئة وآلية عملها.
من جهته أكد عضو النيابة العامة السابق المحامي صالح مسفر الغامدي أن تغيير الاسم يأتي ليتوافق مع ما يضطلع به الديوان من أعمال ويمنحه صلاحيات جديدة ويختصر الوقت والجهد في تتبع المخالفات ويمنع الازدواجية مع جهات رقابية أخرى، كما سيسهم في بسط الرقابة على كافة إيرادات الدولة ومصروفاتها ومشاريعها القائمة، فضلاعن مراقبة أموال الدولة المنقولة والثابتة، والتحقق من حُسن استخدام وصرف هذه الأموال، واستغلالها، والمحافظة عليها.
وفي الإطار ذاته لفت رئيس مبادرة تكامل للمعونة القضائية المحامي ماجد قاروب، إلى أن تغيير المسمى هو دلالة لتغيير جذري وعميق لمهام ديوان المراقبة العامة ليتحول إلى المحاسبة بمفهومها الشامل المالي والإداري بكل تفرعاته المختلفة وأنها ستشمل الأعمال السابقة واللاحقة لإجراءات الأعمال الحكومية. وقال قاروب: إن مسار الحفاظ على المال العام ومحاربة الفساد الإداري والمالي من الناحية التشريعية والإجرائية هو مسار دائم للدولة عززت به الأجهزة الرقابية وهو ما يتضح الآن من هذا التعديل بعد أن دعم بإنشاء دوائر الفساد المالي والإداري في النيابة العامة لتتكامل جهود الأجهزة لسيادة القانون وتعزيز الشفافية والنزاهة.

جامعيات تربويات: سلبوا حقوقنا في العمل معلمات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 2 محرم 1440هـ - 1 سبتمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1744355

عبدالعزيز الربيعي (مكة المكرمة@florist600)
لم تكتمل فرحة الجامعيات التربويات بتعيينهن معلمات بديلات، بصدور الأوامر باستحقاقهن التثبيت بموجب المكرمة الملكية، إذ وجدن أنفسهن محولات إلى كادر الإداريات ويتم التعامل معهن في المدارس معاملة غير المؤهلات.
وأشار عدد من الخريجات وأولياء أمورهن لـ«عكاظ» إلى أنهن أصبحن في مدارس التعليم للطوارئ فقط والخدمات وسد العجز في جميع المجالات. وقالت بعضهن: «رغم أننا مؤهلات إلا أن بعض المديرات استغللننا للقيام بجميع المهام، من عمل المراسلة لعمل المديرة والوكيلة وما علينا غير التوقيع وما يكتب، حتى أصبح كل شيء يجير بأسماء المعلمات والمديرات بحجة أننا إداريات.«
وأضفن أنه لم يكتف بذلك حتى المعلمة التي مؤهلها دبلوم ونحن جامعيات تربويات وضعوها كإدارية في خدمة معلمة أقل منها في المؤهل والخبرة والدرجة تختبر الطالبات وتصور لها ورق الاختبار تراقب الاختبارات، وإذا تأخرت المعلمة تنوب الإدارية مكانها في الفصل لضبط الفصل، حتى وصل الأمر إلى الدخول لحصص انتظار وتنفيذ أعمال النشاط، والرائد تكتفي بالتوقيع باسمها فقط.
واستغربت تربويات أن يقمن بأعمال جبارة على حساب معلمات بمؤهلات الدبلوم، وأضفن «الأصل أننا معلمات معدات للتدريس وبحجة عدم تقنين المهام للمساعد الإداري فبعض المديرات ظلمننا فوق الظلم الذي نعانيه من الوظيفة غير اللائقة بمؤهلاتنا.«
وجددت تربويات مطالبهن بإعادة النظر في معاناتهن ووضعهن في الوظائف التي تتناسب مع مؤهلاتهن الدراسية وتنفيذ التوجيهات بشكل دقيق لتتناسب مهنة التدريس مع المؤهلات وينعكس ذلك على الاستقرار الوظيفي.

رئيس مكافحة الفساد يعلن: ولي العهد وجّهني باستئصال الفساد من موظفي الجهات الحكومية

بعد أن تخلصت البلاد من الرؤوس الكبيرة في الفساد

المصدر: جريدة سبق الاحد 2 محرم 1440هـ - 1 سبتمبر 2019م
https://sabq.org/wq6Pp4

عبدالله البرقاوي - الرياض

أكد مازن الكهموس، الذي صدر أمر ملكي مساء أمس بتعيينه رئيساً للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بأن الهيئة ستعمل للقضاء على الإجراءات البيروقراطية التي كان يعمل بها سابقاً بين المباحث الإدارية والنيابة العامة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

وقال في مداخلة هاتفية مع قناة العربية: "سنعمل على جعل الإجراءات تنعكس إيجابياً على قيام الهيئة بالدور المناط بها، سنعمل بقدر المستطاع على أن كل مواطن يأخذ حقه بالمشروع سواء في تقديمه للمشاريع الحكومية والمنافسة عليها، أو في تخليص المعاملات الحكومية للمواطنين."

وأضاف "وجهني سمو ولي العهد بتغيير منظومة عمل الهيئة والقضاء على الإجراءات البيروقراطية السابقة بين المباحث الإدارية والنيابة العامة والهيئة، حيث سيتم تشكيل لجنة من مكافحة الفساد وجميع الجهات الحكومية المعنية حسب توجيه سمو ولي العهد لكي نضمن عدم تكرار الإجراءات البيروقراطية السابقة."

وقال "سمو ولي العهد كان قد حذر الرؤوس الكبيرة في الفساد بأنه سيتم اتخاذ اللازم معهم وهو الذي تم بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز حفظه الله."

وأكمل بقوله: "وهنا أنا أنقل تحذيراً شديد اللهجة، سمو ولي العهد وجهني بأن تكون المرحلة القادمة ستكون لاستئصال الفساد لدى الموظفين الحكوميين الصغار، وأود التنويه بأنه ليس كل الموظفين الصغار فاسدين نحن نقصد الموظفين الفاسدين فقط، والذين سيكونون هدفاً رئيساً لنا في المرحلة القادمة، بعد أن تخلصت البلاد بنسبة كبيرة من الرؤوس الكبيرة في الفساد في المرحلة السابقة التي قادها سمو ولي العهد، حيث جاء الدور على الرؤوس الصغيرة والمتوسطة والتي ستكون الأنظار مسلطة عليها وأود أن أنوه فقط الفاسدين من الموظفين."

واختتم قائلاً "سمو ولي العهد طلب مني اجتماعاً شهرياً ثابتاً مبرمجاً لاطلاعه وأخذ التوجيهات المباشرة لتسهيل عملنا لتحقيق رؤية سموه لقطع دابر الفساد، كما وجهني سموه بإبلاغه مباشرة عن أي وزير لا يتجاوب مع إجراءات عمل الهيئة."

"العدل": تحديث 460 ألف صك في "رقمنة الثروة العقارية"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 03 محرم 1441هـ - 02 سبتمبر 2019م
http://www.alhayat.com/article/4641390

الرياض - "الحياة" | "منذ 13 ساعة في 1 سبتمبر 2019 - اخر تحديث في 1 سبتمبر 2019 / 18:16
أعلنت وزارة العدل، تحديث حوالى 460 ألف صك، منذ إطلاق خدمة تحديث صكوك الملكية العقارية. وجاء النصيب الأكبر من تحديث الصكوك خلال العام الماضي، حيث تم تحديث أكثر من 116 ألف صك قديم، منها 2606 صكوك عبر خدمة تحديث الصكوك الورقية القديمة إلى صكوك شاملة إلكترونية، التي أطلقت من خلال موقع وزارة العدل، ضمن الخدمات الإلكترونية اليسيرة وسهلة الاستخدام عبر بوابة الوزارة الإلكترونية.
وتسعى وزارة العدل من خلال مبادرة رقمنة الثروة العقارية، إلى تحسين الخدمات العقارية وتطويرها وتبسيط إجراءات إدارة الثروة العقارية كافة.
وتهدف المبادرة إلى تسجيل الملكية العقارية للملاك للحصول على أفضل الخدمات الإلكترونية والتماشي معها لكسب أفضل الممارسات في إدارة الثروة العقارية مثل طلب الاستفسار عن الأملاك العقارية ومعرفة حال صك الملكية العقارية والطلب الإلكتروني للإفراغ العقاري وإصدار صك بدل مفقود أو بدل تالف والاستعلام عن عقاراتي وغيرها من الخدمات، كما تدعم تطوير القطاع العقاري السعودي، وزيادة مستوى الكفاءة في تنفيذ العمليات العقارية بسرعة ودقة عالية.
وتعزز المبادرة الأمن العقاري في المملكة، من خلال توفير بيئة إلكترونية آمنة ذات إجراءات مبسطة وسريعة في متناول ملاك العقار على بوابة ناجز التي تعتبر منصة للخدمات العدلية الإلكترونية. ويستفيد من المبادرة جميع ملاك العقارات، سعياً من الوزارة لزيادة رضا المستفيد من الخدمات العقارية.

الأوامر الملكية.. وثْبات سريعة نحو دولة المستقبل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 03 محرم 1441هـ - 02 سبتمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1774359

أجمع خبراء وباحثون أن حزمة الأوامر الملكية الأخيرة تشكل وثْبات سريعة لتحقيق الرؤية الميمونة لبلادنا والتي أعلنها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لرسم مستقبل زاهر للموطنين ونقل السعودية نحو مراحل تنموية كبرى، وحمايتها من الفساد، وتعزيز الشفافية والنزاهة، مؤكدين أن الأوامر جاءت لإلغاء التداخل الذي يقع أحياناً في الاختصاصات بين جهات متعددة إضافة لمواكبة التطورات واستشراف المستقبل، وأشاروا إلى أن عمليات تقييم أداء المسؤولين في المناصب القيادية تحديدًا متواصلة مراعاة لمتطلبات المرحلة وعلى ضوء هذه التقييمات يتم تحديد ما إذا كان المسؤول سيبقى في منصبه فترة أطول، أو يتم إعفاؤه فورًا، والمجيء بآخر قادر على الانسجام والإنجاز.
نقلة تطويرية
وقال الخبير بمجمع الفقه الإسلامي الدولي والمحكم القضائي المعتمد د. حسن بن محمد سفر: تعودنا من القيادة الملكية أن تتابع كل ما يهم الوطن والمواطن، وتسعي دائماً إلى بث روح التقدم والرقي في جميع أنظمة الدولة وهيكلتها بما يحقق

المصلحة العامة، ومسيرة التنمية وتحقيق الرؤى المستقبلية لهذه الدولة العملاقة في شتي المجالات، للوصول إلى الأفضل فبين آونة وأخرى، وبعد دراسات ورصد وتقارير عن الانتاجات والجدوي منها، سارعت نحو التجديد والتغير المبني على الأهداف السامية في الرقي والتقدم والصلاح والإصلاح نحو تحقيق مقاصد وأهداف الرؤية، وهذه النقلة التطويرية والإصلاحية جاءت بعد تحليلات ولقاءات واجتماعات من رجل الدولة المحنك الأمير محمد بن سلمان وبتوجهات من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -وفقهم الله.-

تجديد وتغيير

وأضاف: تمخض عن ذلك التغيرات والدمج والمناقلة والتسكين والاستبدال أو الدمج في الوزارات والتغيير في المناصب كما أن التغيرات ومنها في حقوق الإنسان وهيئة مكافحة الفساد انطلقت من قراءات وتحليلات معمقة لعمل المنظومات، ومراكز القيادات فيها نحو الأحسن والأولى، ويعد التغيير من السنن الحميدة التي تبرز مدى الاهتمام الكبير لهذه الدولة العملاقة، فالتجديد بالتغيير يميز هذا العهد السلماني المبارك، الحريص على المواطن والوطن.

منهجية راسخة

من جانبه قال رئيس قسم الإعلام بوزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد عبدالله بن يتيم العنزي إن المملكة تواصل السير الحثيث بخطى راسخة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- لتحقيق الرؤية الطموحة 2030، منذ إعلان ولي العهد الأمير محمد بن سلمان عنها، والتي جاءت لكتابة مستقبل زاهر للسعوديين على مدى العقد القادم، لتنتقل السعودية نحو مراحل تنموية كبيرة، رسمت لها طريقًا واضحًا، هو حمايتها من الفساد، ومحاربته، وتعزيز الشفافية والنزاهة، التي تعد أحد لوازم تحقيق الرؤية، وقد شددت الرؤية على ضرورة وضع الشفافية كـ"منهج" للدولة، مؤكدةً عدم التهاون أو التسامح مطلقًا مع الفساد بكل مستوياته.

خارطة طريق

تبقى كلمات ولي العهد بوصلة وخارطة طريق لمحاربة الفساد، حين قال: "لن ينجو أي شخص دخل في قضية فساد، سواء كان وزيرًا أو أميرًا أو أيًّا كان.. أي أحد تتوافر عليه الأدلة الكافية سيحاسب"، وهي كلمات خالدة متوجة بالفعال، حيث جاءت القرارات الأخيرة بتعيين "مازن الكهموس" رئيساً للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والذي استهل تصريحاته بقوله: "إن الهيئة ستعمل للقضاء على الإجراءات البيروقراطية التي كان يعمل بها سابقاً بين المباحث الإدارية والنيابة العامة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، كما بين أنها ستعمل على جعل الإجراءات تنعكس إيجابياً على قيام الهيئة بالدور المنوط بها، وستعمل على أن يأخذ كل مواطن حقه بالمشروع سواء في تقديمه للمشروعات الحكومية والمنافسة عليها، أو في تخليص المعاملات الحكومية للمواطنين."

محاربة الفساد

وأضاف: أود أن أشير إلى أن المواطن الركيزة الأساسية في محاربة الفساد، وهو ما تحتاج إليه الدولة اليوم، ودائمًا ما تؤكد "نزاهة" أن المواطن شريك معها في أعمالها، وتدعوه للتعاون معها، وذلك بالإبلاغ عن أي شبهة فساد، من خلال القنوات التي وفرتها الهيئة لاستقبال البلاغات؛ وذلك لتحقيق أهداف الهيئة في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد المالي والإداري بشتى أشكاله وصوره لتحقيق مبدأ تكامل الأدوار في سبيل مكافحة الفساد.

متطلبات المرحلة

وأكد العنزي أن المتأمل في قرارات التعيينات الجديدة والإعفاءات يدرك بأن عمليات تقييم أداء المسؤولين في المناصب القيادية تحديدًا متواصلة على مدار الساعة، وأن هذا التقييم يراعي تطورات ومتطلبات المرحلة الراهنة، ويأخذ في الاعتبار أهمية تحقيق أهداف الرؤية في الأوقات المحددة سلفًا، وعلى ضوء هذه التقييمات يتم تحديد ما إذا كان المسؤول سيبقى في منصبه فترة أطول، أو يتم إعفاؤه فورًا، والمجيء بآخر قادر على تفهم متطلبات المرحلة واحتياجاتها، في إشارة إلى أن البقاء لمن لديه القدرة على تحقيق التطلعات ومواكبة الرؤية التي يسابق عرابها عقارب الساعة للنهوض بدولة قوية بسواعد أبنائها لتتبوأ ريادة العالم.

ضرورة عصرية

وقال الأكاديمي والباحث عبدالغني القش: إن الأمر الملكي القاضي بإنشاء الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي لفت أنظار العالم، وذلك لأن هذا القرار يتواكب مع ما يعيشه العالم من ثورة في هذا المجال الهام، ويبدو واضحاً أن مليكنا المفدى أراد أن تكون هذه البلاد ومن خلال هذا القرار رائدة في الاقتصاد، فرأى بعين البصيرة والحكمة أن البيانات عنصر مهم مساند للاقتصاد، والجميع ينظر إلى هذا التوجه على أنه معزز الثروة الوطنية كما يرمق الهيئة الجديدة بعين التفاؤل والأمل للإفادة من الموجود من الأصول البيانية الموجودة بشقيقها الإلكتروني والورقي.

تداخل الاختصاصات

وأضاف: حان الوقت لإلغاء التداخل الذي يقع أحياناً في الاختصاصات بين جهات متعددة، العالم يعيش عصراً من التحديات، ولعل من أهم هذه التحديات المتعلقة بثورة البيانات وإذا ما تم معالجة هذه البيانات بالشكل المؤمل فإن هذه البلاد

ستكون أنموذجاً يحتذى ومثالاً يقتفي في الممارسات العالمية، هذا التحدي وضعه قائد هذه البلاد وباني نهضتها نصب عينيه؛ فأنشأ الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي وجعلها مرتبطة به مباشرة -أيده الله- وما ذلك إلا لمكانتها وأهميتها، فالعالم اليوم يعيش تحدياً من نوع آخر يتمثل في إدارة البيانات الوطنية واستثمارها كأصول وطنية؛ إذ لا سبيل إلى معرفة وتمكين وتعزيز قدرات البلاد وتطوير سياساتها وضوابط تشريعاتها إلا من خلال إدارة البيانات الرقمية.

طموحات الرؤية

وتابع: هناك جانب آخر لهذه الهيئة وهو الذكاء الاصطناعي الذي يشكل سمة من سمات عصرنا، فالصناعة تنوعت أنماطها واتخذت أشكالاً مهمة ومتنوعة وهي العنصر الأساس للاقتصاديات القوية في العالم، والمنوط بهذه الهيئة هو الارتقاء بهذا الجانب لتكون هذه البلاد المباركة رائدة في الاقتصاديات القائمة على هذا المجال المهم، وبلادنا تعيش نهضة التنموية في شتى المجالات وفي مختلف الجوانب، ولا شك أن الأوامر الملكية الصادرة مؤخراً تثبت أن قيادة هذه البلاد مدركة تماماً لما يدور في العالم وتسعى وبخطى ثابتة للمواكبة لتحقيق طموحات الرؤية.

بناء الأجهزة

وأكد نائب رئيس الغرفة التجارية بالمدينة المنورة د. خالد الدقل أن الإصلاح الحكومي مشوار طويل يحتاج إلى مواءمة مستمرة تتواكب مع المراحل المتعددة، وهذه المرحلة تدعم البناء الأفقي والرأسي للأجهزة للثبات والوقوف على التفاصيل وإحكام مخرجاتها، ومن ثم الانتقال إلى المرحلة التالية لدعم السلطة التنفيذية بقرارات صائبة تأسس عليها، ولذلك كان القرار الذي اتخذ لفصل وزارة الصناعة والتعدين عن وزارة الطاقة وفقاً لعمل مؤسسي قاده سمو ولي العهد -حفظه الله- بعد اجتماعات متعددة مع الغرف السعودية والمتخصصين والتي أفضت إلى أن المرحلة تستدعي هذا الفصل للاستفادة من القيمة المضافة للمنتجات السعودية، تعزيزاً لمقدرات الاقتصاد السعودي في التنوع وتحسين الإنتاجية كماً وكيفاً بالإضافة الى تأكيد أهمية التعامل مع معطيات التعدين والثروة المعدنية الهائلة التي تتمتع بها بلادنا.

طموح الوطن

وشدد الباحث والمفكر د. حميد بن محمد الأحمدي على أن حزمة الأوامر الملكية الأخيرة تؤكد أن التحديث مستمر ولن يتوقف حتى بلوغ الهدف الذي رسمته الرؤية المباركة لسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان -حفظه الله-، وأن منهجية إعادة التقويم والضخ المتكرر للكفاءات والدفع بها نحو سلالم العمل التطويري لإصلاح أجهزة الدولة باتت واضحة وتلامس طموحات المواطنين، مؤكداً أن ملفات التحديث الضخمة مثار إعجاب العالم، وسترسم مستقبلاً مشرقاً للمملكة معززة وداعمة للمسيرة التنموية ومؤكدة حرص القيادة -حفظها الله- على مواكبة احتياجات المرحلة، داعياً المولى سبحانه أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان، وأن يديم على بلادنا الأمن والأمان ورغد المعيشة.

تمرحل الأداء

وأكد رجل الأعمال رويفد الصاعدي أن القيادة تسير وفق نهج واضح يؤسس لمنهجية في التقويم لدولة المؤسسات دون محاصصة أو مجاملة في الصالح العام للوطن والمواطن، وأن المؤسسية فوق الأشخاص، والمناصب تمنح للثقات تكليفاً بأداء المهام لا تشريفاً وليس الغرض من التغيرات تغير الأسماء فقط بل يتعدى ذلك إلى التغير في هيكلة عمل المنظومة، كالتغير في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لتعزيز المهمة الأولى لها، وهي محاربة الفساد باعتباره الطريق القويم نحو الإصلاح في كافة صوره، والبعد عن البيروقراطية في تطبيق الجزاءات وتمرحل أداء الهيئة من قمة الهرم إلى مفاصل الدولة الأخرى.

توطين التقنيات

وذكر الاقتصادي مجد المحمدي أن إنشاء الهيئة السعودية للذكاء الصناعي مكمل لقرار فصل وزارة الصناعة، ويسهم في توطين تقنيات جديدة مواكبة للثورة الصناعية في العديد من الدول التي اتخذت من الصناعة قيمة مضافة للمنتج الوطني، وتحديد أولويات التحرك نحو تنفيذ الرؤية المستقبلية باستراتيجيات تتخذ من البيانات الذكية مستوى جديد لرؤية أكثر شمولية، ترتكز على المعلومات والبيانات في بناء مؤشراتها الرئيسية على وجه من الدقة والمصداقية بعد توحيد آلية جمع البيانات الوطنية، ويهدف هذا التوجه من قبل ولاة الامر إلى مواصلة تعزيز مكانة المملكة في المؤشرات العالمية من خلال ممارسة أفضل الوسائل العالمية المتبعة لتحسين الأداء وتحقيق التنمية المستدامة.

.

رئيس "نزاهة": القيادة ماضية بعزم وحزم في مكافحة الفساد وعدم التسامح مع الفاسدين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 03 محرم 1441هـ - 02 سبتمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1774343

ثمَّن معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، الأستاذ مازن بن إبراهيم الكهموس، توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود ـ أيده الله ـ القاضي باعتماد تشكيل لجنة إشرافية لمكافحة الفساد برئاسة معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وعضوية معالي رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ومدير عام المباحث الإدارية، لتتولى اللجنة اتخاذ جميع الوسائل والآليات اللازمة لتحقيق النزاهة، والقضاء على الفساد المالي والإداري، ومتابعة كل ما يتصل بذلك، بما يكفل سرعة البت في قضايا الفساد، والرفع بتقارير للمقام الكريم عما يتم بهذا الشأن أولاً بأول.

وأشار معاليه إلى أن هذا التوجيه السامي الكريم يؤكد اهتمام وحرص خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله- على مسؤولية الدولة في مكافحة الفساد، بشتى صوره ومظاهره وأساليبه، والرغبة الملكية الكريمة في رفع مستوى أداء وفاعلية الأجهزة الرقابية، على نحو يحقق أعلى درجات حماية النزاهة ومكافحة الفساد.

وأكد معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أن القيادة الرشيدة -رعاها الله- ماضية بعزم وحزم في مكافحة الفساد وعدم التسامح مع الفاسدين وحماية المال العام، انسجاماً مع رؤية المملكة 2030، التي جعلت "الشفافية" و"النزاهة" و"مكافحة الفساد" من مرتكزاتها الرئيسة.

.

الضمان الصحي: بدء فحص الإيدز للحوامل و5 أيام للشكاوى 48 ألف شكوى ضد شركات التأمين خلال عام

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 03 محرم 1441هـ - 02 سبتمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/647909

المدينة – جدة

أكد مجلس الضمان الصحي بدء تطبيق فحص الإيدز للحوامل في الوثائق الجديدة أو المجددة، مشددا على متابعة الحمل بحسب بروتوكول وزارة الصحة. ولفت إلى أن وثيقة الضمان الصحى تغطي علاج الأسنان الذي يشمل الحشوات والخلع والتنظيف، ويستثنى زراعة وتركيب الأسنان الاصطناعية، أو الجسور الثابتة أو المتحركة أو التقويم . ووفقا للمجلس، فإنه يتم معالجة الشكاوى خلال 5 أيام عمل للحالات العادية، ويمكن الاستفسار عن حالة الشكوى من خلال الموقع أو عبر الهاتف.

ولفت إلى أنه عند عدم توفر العلاج في شبكة مقدمي الخدمة المعتمدين، يتم تحويل المريض إلى مقدمي الخدمة لدى شبكات أخرى . وكان تقرير مجلس الضمان الصحي للعام الماضي أشار إلى تسجيل 900% زيادة في شكاوى التأمين الطبي وذلك بعد تغيير آلية الشكاوى وتطبيق الوثيقة الموحدة وارتفاع الوعي التأميني.

وبلغ حجم الشكاوى في عام 2017 ضد شركات التأمين حوالي 48 ألف شكوى و3213 شكوى ضد أصحاب العمل، و1279 شكوى ضد مقدمي الخدمة البالغ عدهم 5200 مستشفى ومركز طبي معتمد، ويلزم المجلس شركات التأمين بالرد على طلبات الموافقة على العلاج خلال 60 دقيقة وبيان أسباب الرفض رسميا، وتنتهي التغطية التأمينية عند استنفاذ الحد الأقصى للوثيقة 500 ألف ريال

"النيابة العامة" تكشف عقوبة تزوير التقارير أوالشهادات الطبية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 03 محرم 1441هـ - 02 سبتمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/647841

المدينة - متابعات
حذرت النيابة العامة اليوم الأحد، من منح تقرير أو شهادة طبية على خلاف الحقيقة مع العلم بذلك، أو الاشتراك فيه عن طريق الاتفاق أو التحريض أو المساعدة، وأكدت أن ذلك يعد من جرائم التزوير الموجبة للمساءلة الجزائية.
وكشفت النيابة في انفوجراف نشرته عبر حسابها في "تويتر"، إلى أن عقوبة تزوير التقارير أوالشهادات الطبية، السجن مدة تصل إلى سنة، وغرامة تصل إلى مائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين. وذلك بحسب ما نصت عليه المادة 14 من النظام الجزائي لجرائم التزوير.

بطاقة معلقة لـ16 عاماً تهدد أحلام "ريم" في التعلم والابتكار

مشكلة تسجيل بالأحوال المدنية أخرت التحاقها بالمدرسة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 03 محرم 1441هـ - 02 سبتمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/647897

عبدالله عابد - حفر الباطن
اشتدت أسرة سعودية المسؤولين بحل مشكلة ابنتهم «ريم» التي تسبب عدم حصولها على بطاقة الأحوال في تأخر التحاقها بالمدرسة، كما يهدد الآن انتقالها إلى المرحلة المتوسطة في عمر الـ 16 عاماً، بعد أن أكملت المرحلة الابتدائية التي دخلتها في سن أكبر من المعتاد بسبب رفض تسجيلها في وقت سابق بسبب مشكلة في بياناتها بالأحوال المدنية وقعت إثر ولادتها، حينما تم الخلط بين بياناتها ومولود آخر. وأشارت الأسرة إلى أن ابنتهم طالبة مجتهدة ولديها اهتمامات بالابتكارات العلمية.
أحلام الطالبة

وتقول الطالبة ريم المطيري: لا أريد أن تكون بطاقة الأحوال المدنية هي العائق أمام تحقيق أحلامي، وأتمنى أن تكون «المدينة» هي طريقي من أجل إيصال صوتي للمسؤولين بعد ما لمسته من الاهتمام بالقضايا الإنسانية بالمملكة بشكل عام، خاصة أنني الآن أمر بمرحلة جديدة من المسيرة الدراسية والتي يفترض أن أكون قد تجاوزتها بمراحل.

مشكلة قديمة

وقال محمد المطيري شقيق ريم لـ «المدينة»: بعد ولادة شقيقتي حدث خطأ في تسجيل اسمها وتم استبداله بمولود آخر، وهذا الخطأ تم تداركه بالأحوال المدنية بمحافظة حفر الباطن بعد أن تم تعديل البيانات ورقم السجل المدني للمولود الآخر ولم يتم تعديل بيانات الطفلة ريم بسبب تأخر من والدي رحمه الله في تدارك الخطأ الذي وقع في الأحوال المدنية بالحفر في تسجيل بيانات شقيقتي، حيث تعرض والدي لمرض استمر فترة طويلة ولم يتمكن من مراجعة الأحوال المدنية وكنت وقتها طفلاً ولم نجد من يقوم بمتابعة المعاملة مع الأحوال، وبعد سنتين من معاناته مع المرض توفي الوالد وكانت صدمة كبيرة لنا فهو العائل الوحيد ولم نهتم بقضية شقيقتي من هول الصدمة وعندما أردنا تسجيل شقيقتي ريم في المدرسة وبعد مراجعة للأحوال المدنية بحفر الباطن ومتابعة المعاملة لم نتمكن من الإنتهاء منها وتعقدت القضية أكثر عند رفض تسجيلها وعدم تمكنها من الدراسة وبعد فترة تمكنا من إدخالها المدرسة بإستثناء بعد عرض أوراقها ومعاملتها على التعليم وسط تعهد بإنهاء معاملتها وإكمال أوراقها والآن ريم تبلغ من العمر 16 عاماً وانتهت من المرحلة الإبتدائية وهذا العمر متجاوز كثيراً لهذه المرحلة ومن المفترض أن تكون طالبة ثانوية عامة ولكن بالرغم من هذا لم تفقد طموحها وآمالها في ظل وقفة والدتي ووقفتنا معها، ولم نتوقف عند هذا الحد وتم مراجعة معاملتها من أجل تمكينها كغيرها من الحصول على بطاقة أحوال، وفي المرة الأخيرة تم طلب عرضها على مسؤول في وزارة الأحوال المدنية بالدمام قبل سنة تقريباً من هذا الوقت وقال بأنه يستحيل تسجيلها الآن ولا يمكن أن يتم تسجيلها إلا عن طريق استئناف بعد أن يصبح عمرها ٢٠ سنة وقال إن هذا هو النظام، وأضاف المطيري: لا نعلم صحة ذلك، وأنا وأشقائي حاصلون على بطاقات أحوال سعودية باستثناء شقيقتي ريم، ويضيف محمد بأن موظفي الأحوال المدنية بحفر الباطن يقومون بتحويلي من موظف إلى آخر حتى أصبحت أدور بينهم.

الأحوال: ريم ولدت قبل حصول والدها على الجنسية

من جانبها تواصلت «المدينة» مع المتحدث الرسمي للأحوال المدنية محمد الجاسر لمعرفة تفاصيل أكثر عن القضية وهل يحق للطالبة ريم الحصول على بطاقة أحوال مدنية أم لا، وأوضح الجاسر بأنه تم الاطلاع على المعاملة والطالبة المذكورة مولودة قبل حصول والدها على الجنسية السعودية بالتجنس ويطبق عليها نظام الجنسية السعودية، وأضاف أن المعاملة أعيدت لإدارة الأحوال المدنية لدراستها وتطبيق الأنظمة والتعليمات عليها.

أولياء أمور لـ "عكاظ": المعلمون غير مؤهلين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 03 محرم 1441هـ - 02 سبتمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1744500

عبدالعزيز الربيعي (مكة المكرمة@florist600)

جدد أولياء أمور طلاب وطالبات التربية الخاصة في مدارس التعليم العام والتربية الفكرية مطالبهم بأهمية إيجاد حلول لنقص معلمي ومعلمات التربية الخاصة في مدارس التعليم، ليكونوا طوق النجاة وتحسين وضعهم السلوكي واللغوي ليستمروا في طريقهم لتحقيق الأهداف المنشودة.

وقالوا استبشرنا قبل سنوات عندما أعلنت وزارة التعليم دمج طلاب وطالبات التربية الخاصة مع التعليم العام وفتح غرف مصادر التعليم، ولكن اكتشفنا أن الفصول الدراسية غير مهيأة لاستقبال أبنائنا وبناتنا، وكذلك بعض المعلمين يحتاجون إلى دورات تدريبية في كيفية التعامل مع طلاب التربية الخاصة. وأشار محمد المحمادي، وعلي الغامدي إلى أن كثيرا من المدارس ينقصها معلمون مختصون في التخاطب وتعديل السلوك، وكذلك أخصائي نفسي يتابع حالاتهم ويساهم في إعطاء طلاب التعليم العام إرشادات لكيفية التعامل مع الطلاب في التربية الخاصة حتى تكون الفصول الدراسية بيئة جاذبة لهم

وليست منفرة. واعتبر عايض العتيبي وجود أخصائيين ومعرفة سابقة لدى معلمي التعليم العام يساهم في نجاح خطط الدمج واستمرار طلاب التربية الخاصة مع زملائهم في التعليم العام حتى يتم تجاوز تلك المرحلة.

29 ألف مطلق يتهربون من النفقة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 03 محرم 1441هـ - 02 سبتمبر 2019م
https://www.alwatan.com.sa/article/1021044

جدة : نجلاء الحربي

ارتفع معدل قضايا النفقات المرفوعة على الأزواج المطلقين من قبل طليقاتهم، وذلك أما لامتناعهم عن دفع النفقة لأبنائهم أو المماطلة في الدفع، مما تسبب ذلك في رفع عدد تلك القضايا لدى محاكم الأحوال الشخصية خلال عام 1440، وبلغ عدد تلك القضايا 28791 قضية نفقة. وحسب مصادر عدلية أكدت لـ«الوطن» أن وجود صندوق النفقة رسميا ساهم في التسريع بدفع تلك المبالغ للمستحقين والحاصلين على أحكام نهائية ولم تنفذ تلك الأحكام من المحكوم عليهم، حيث انتهى الصندوق من المرحلة التشغيلية التجريبية.

3 مراحل

يمر الصندوق في 3 مراحل، منها النفقة الدائمة، وهي التي صدر بها حكم نهائي مكتسب القطيعة اعتبارا من 25 محرم 1440، حيث يجب على طالب النفقة التقدم إلى قضاء التنفيذ من أجل التنفيذ السريع، والمرحلة الثانية خلال النصف الثاني من عام 1440-1441 وتشمل على النفقة المؤقتة، وهي لمن صدر حكم عاجل أو حكم ابتدائي فيتم تنفيذه في حال عدم وجود صك إعسار من قبل المطلق.

المرحلة الثالثة في السنة المالية 1441 - 1442، وهي النفقة العاجلة لمن تقدم بدعوى قضائية يطلب النفقة وما زالت دعواه منظوره لدى المحاكم المختصة.

إحصاءات

حسب المؤشر العدلي لوزارة العدل الذي كشف عن آخر إحصاءات قضايا النفقة خلال عام 1440، إذ تصدرت منطقة مكة المكرمة تلك القضايا، حيث كان أزواج المنطقة المطلقون الأكثر تعرضا لتلك القضايا لامتناعهم عن دفع النفقات وبلغ عددها 10278 قضية، وتلاها محكمة الأحوال الشخصية في منطقة الرياض 5211 قضية، جاءت بعدها المنطقة الشرقية 4512 قضية، تلاها منطقة المدينة المنورة 1796 قضية، ثم منطقة جازان 1586 قضية، ثم منطقة عسير 1570 قضية، منطقة القصيم 1001 قضية، منطقة تبوك 835 قضية، منطقة حائل 768 قضية، منطقة الجوف 516 قضية، منطقة الباحة 281 قضية، منطقة الحدود الشمالية 248 قضية، منطقة نجران 189 قضية.

مكة المكرمة
10278
الرياض
5211
الشرقية
4512
المدينة المنورة
1796
جازان
1586
عسير
1570

القصيم
1001
تبوك
835
حائل
768
الجوف
516
الباحة
281
الحدود الشمالية
248
نجران
189

عضوة الشورى "الشعلان": لماذا لا تلتحق المرأة بالسلك القضائي؟

طالبت بتمكينها من القضاء بعد عملها محققة بالنيابة تحقيقاً للرؤية ولعدم وجود مانع

المصدر: جريدة سبق الاثنين 03 محرم 1441هـ - 02 سبتمبر 2019م
https://sabq.org/RWdtK7

بدر العتيبي - الرياض
طالبت عضوة الشورى، الدكتورة لطيفة الشعلان، بتعيين السعوديات قاضيات، خاصة أن نظام القضاء السعودي الصادر بمرسوم ملكي عام 1428هـ لم يشترط الذكورة فيمن يتولى القضاء، حسبما ذكرت.. مضيفة: "أفتى شيخ الأزهر الدكتور محمد طنطاوي في عام 2003 بأنه: (لا يوجد نص صريح قاطع في القرآن الكريم أو في السنة النبوية يمنع المرأة من تولي وظيفة القضاء). وهي الفتوى التي ترتب عليها مباشرة تعيين د. تهاني الجبالي بمرسوم رئاسي قاضية في المحكمة الدستورية العليا بجمهورية مصر العربية."
وقالت في تصريحات إلى "سبق": "توظيف محققات في النيابة العامة للمرة الأولى خبر مبهج؛ فالنيابة العامة جزء من السلطة القضائية في مفهوم الدولة الحديث، وبذلك تتجدد المطالبة بتمكين المرأة السعودية من الالتحاق بالسلك القضائي، خاصة أن نظام القضاء السعودي الصادر بمرسوم ملكي عام 1428هـ لم يشترط الذكورة فيمن يتولى القضاء."
وأردفت: "نصت المادة الـ(31) من النظام على شروط تولي القضاء، كأن يكون سعودي الجنسية بالأصل، وحسن السيرة والسلوك، ومتمتعًا بالأهلية الكاملة، ونحو ذلك من شروط تتعلق بالمؤهل العلمي، ولكن لا شيء في النظام البتة يشير إلى الذكورة كشرط لتولي القضاء."

وأكدت: "وقد أشار أحد الباحثين السعوديين المهتمين بالدراسات والأنظمة القضائية، وممن عمل في القضاء لأكثر من 20 عامًا، وهو الدكتور ناصر بن زيد بن داود، إلى أنه من خلال استعراض الشروط المذكورة في كتب الفقهاء لم يجد شرطًا واحدًا سالمًا من الخلاف أو من الاستثناء."

وأوضحت: "تتوافر لدينا في السعودية نخبة نسائية من الكفاءات القانونية اللواتي يتمتعن بالجدارة الكاملة لتولي الوظائف القضائية، خاصة مع جود نقص في عدد القضاة، ومع توافر الوظائف القضائية الشاغرة، وانسجامًا مع رؤية السعودية 2030م التي من أهم أهدافها تمكين المرأة، واستثمار طاقاتها."

وزادت: "بلغت المرأة منصب القضاء في معظم الدول العربية والإسلامية، وأثبتت تفوقًا ومهارة كبيرة في هذا المجال. ففي المغرب وتونس والجزائر والسودان عملت المرأة قاضية منذ ستينيات القرن الماضي، وفي الأردن تم تعيين أول قاضية في عام 1996، وفي مصر تولت المرأة القضاء منذ عام 2003، وفي البحرين منذ عام 2006."

وقالت "الشعلان": "وصلت نسبة العنصر النسائي في السلك القضائي إلى أكثر من 70 % في بعض الدول كفرنسا، وناقش الفقهاء قديمًا تولي المرأة القضاء؛ فهي مسألة اجتهادية، ترتهن لمتغيرات الزمن والثقافة وتحولات المجتمع، ولا يوجد في القرآن أو السنة نصوص قطعية في تحريم تولي المرأة القضاء."

واستدركت: "بل إن علماء الشريعة الذين أجازوا تولي المرأة القضاء ذكَّروا الممانعين بمبدأ الولاية المتبادلة بين الرجل والمرأة في سائر شؤون الحياة، استنادًا للآية الكريمة {والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله."}

وقالت: "وانضمت السعودية للعديد من المواثيق الدولية التي لا تفرق بين الرجل والمرأة في الحقوق، بما فيها حق تولي الوظائف العامة، ومنها: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، والمبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارَيْها عام 1985م، التي تنص على أنه: (لا يجوز عند اختيار القضاة أن يتعرض أي شخص للتمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس."(

وبيّنت: "علمًا بأنني سبق أن تقدمت مع اثنين من زملائي في مجلس الشورى، هما عطا السبيتي وفيصل الفاضل، بتوصية تطالب وزارة العدل بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء للعمل على تمكين الكفاءات النسائية الحاصلة على التأهيل الشرعي والقانوني من تولي الوظائف القضائية."

واختتمت عضوة الشورى لطيفة الشعلان: "ومع أن هذه التوصية لم تحصل على الأغلبية الكافية في حين طرحت للتصويت فقد كنا سعداء بالفرصة التي أُتيحت لنقاش هذا الموضوع الحيوي تحت القبة، وما أسفر عنه من نقاش إعلامي ومجتمعي. وشخصيًّا كلي ثقة بأن حسم هذه القضية هو مسألة وقت كغيرها من القضايا التي كانت شائكة في زمن ما."

مدن حاضرة الدمام صديقة لذوي الإعاقة قبل 2020

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 04 محرم 1441هـ - 03 سبتمبر 2019م
http://www.alhayat.com/article/4641484

الدمام – "الحياة" | منذ 14 ساعة في 2 سبتمبر 2019 - اخر تحديث في 2 سبتمبر 2019 / 17:45

أكد أمين المنطقة الشرقية المهندس فهد الجبير، عزم الأمانة الانتهاء من تنفيذ مشروع تحويل مدن حاضرة الدمام لتصبح صديقة لذوي الإعاقة قبل عام 2020، ضمن خطتها لتكون محافظة الخبر ضمن أفضل 100 مدينة عالمية.

وأشار إلى أن الأمانة أعدَّت دارسة متكاملة لإعداد الدراسات والتصاميم والأدلة الهندسية لتطبيق معايير الوصول الشامل في مدن حاضرة الدمام، لتصبح مدناً صديقة لذوي الإعاقة وكبار السن، لتمكينهم من المشاركة بشكل كامل في المجتمع وباستقلالية تامة، من خلال الوصول اعتماداً على أنفسهم إلى مختلف الأماكن والأنشطة بشكل يسير يكفل المساواة مع الأسوياء، وتذليل العقبات التي تقيدهم وتحد من إنتاجيتهم واستقلالهم في المجتمع.

وبين أن هذا المشروع يأتي تنفيذاً للتوجيهات التي تنص على وجوب تأمين حركة تنقل سهلة للمعاقين وكبار السن، من خلال الاشتراطات الخاصة في الخدمات البلدية المتعلقة في ذوي الإعاقة الصادرة من وزارة الشؤون البلدية والقروية.

وأفاد الجبير، بأنه يجري حالياً عمل ممرات للمشاة ومجاورات سكنية ستكون جاهزة خلال السنوات الثلاث المقبلة ضمن برنامج أنسنة المدن، مشيراً إلى أن الأمانة تعمل على تطوير الواجهات البحرية والمدن الساحلية، وهي جزء من المشاريع التنموية الخدماتية التي تخدم الجميع، مؤكداً سعي الأمانة لتجهيز واجهات بحرية بمواصفات عالمية لتنافس المدن الساحلية العالمية تستهدف تطوير وتعزيز السياحة الداخلية عبر تنفيذ مشاريع تنموية سياحية تخدم الزائر والسائح.

ولفت الجبير، إلى تجهيز الشواطئ والواجهات البحرية، وتنفيذ حزمة من المشاريع الكبيرة في الواجهات البحرية في الدمام والخبر ورأس تنورة والقطيف والجبيل والخفجي.

وقال: "وضعت أمانة الشرقية أخيراً اشتراطات خاصة للمستثمرين الراغبين بإقامة مشاريع سياحية استثمارية على الواجهات البحرية مثل المطاعم، إذ تم اشتراط أن تكون نسبة المباني التي ستقام خمسة في المئة فقط وبقية المساحة تكون عبارة عن خدمات وهو ما يبحث عنه السائحون ومرتادو هذه الأماكن".

وأبان أن الأمانة قامت بعمل مهرجانات ومشاريع سياحية بهدف تنشيط السياحة الداخلية من خلال إقامة مهرجانات بالشراكة مع جهات عدة، مهرجانات: سفاري بقيق، والنعيرية، والخفجي، فيما قامت بتخصيص أرض بمساحة ستة ملايين متر مربع، لإقامة متنزه بري موقت، بهدف إقامة المخيمات، التي تلقى رواجاً كبيراً في موسم الشتاء والربيع من المواطنين والمقيمين، إذ تم تجهيزها بشكل تقني عالي أسهم بشكل كبير في تقديم خدمة أكثر من ألفي مخيم العام الماضي.

وحول استعدادات الأمانة للاحتفال باليوم الوطني، أوضح أمين الشرقية، أن الأمانة بدأت مبكراً في الاستعداد لهذا اليوم العزيز على نفوس الجميع، إذ تم توجيه الوكالات والإدارات والبلديات التابعة والمرتبطة كافة بضرورة الاستعداد الجيد وتنفيذ عمل مميز في اليوم الوطني.

الحياة
AL HAYAT

الكوادر النسائية ينهين 380 ألف معاملة في المحاكم وكتابات العدل

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 04 محرم 1441هـ - 03 سبتمبر 2019م
http://www.alhayat.com/article/4641481

الرياض – "الحياة" | منذ 14 ساعة في 2 سبتمبر 2019 - اخر تحديث في 2 سبتمبر 2019 / 17:42

قالت وزارة العدل، إن موظفات الأقسام النسائية في القطاعات العدلية المختلفة قدمن خدمات لحوالى 160 ألف مستفيدة، بإجمالي معاملات قاربت 380 ألفاً خلال الأشهر السبعة من كانون الثاني (يناير) حتى تموز (يوليو) الماضيين.

وأوضحت الوزارة أن الأقسام النسائية تقدم خدماتها في محاكم المملكة المختلفة: الأحوال الشخصية، وعامة، وجزائية، وتنفيذ، وتجارية، وعمالية، إضافة إلى كتابات العدل.

وأشارت إلى أن الموظفات يعملن في المحاكم وكتابات العدل في وحدات الاستقبال والإرشاد، وإدارة صحائف الدعاوى والمواعيد، ووحدات الصلح والإرشاد الأسري في محاكم الأحوال الشخصية، إضافة إلى أقسام مستحدثة مختصة باستقبال شكاوى المستفيدات ومتابعتها، وأقسام التقنية الرقمية.

وتصدرت الأقسام النسائية العاملة في المرافق العدلية بالرياض القائمة بـ71.178 مستفيدة، تليها جدة بـ46.076، ثم مكة المكرمة بـ16.572، والدمام بـ16.004، ثم المدينة المنورة بـ8034.

يذكر أن وزارة العدل منحت الفرصة للمرأة - للمرة الأولى - كي تعمل في خمسة مجالات، هي: باحثة اجتماعية، وباحثة شرعية، وباحثة قانونية، ومساعدة إدارية، ومطورة برامج أولى، على المرتبة الثامنة.

المحتاج في عيون الوزارة ولاحاجة لنشر حالته..

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 04 محرم 1441هـ - 03 سبتمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1774504

أطلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تطبيق مميز على الأجهزة الذكية يستفيد منه فاعلي الخير في تسجيل بيانات المحتاجين والمتعففين مرسلينها إلى الوزارة أو الموقع الإلكتروني لها ويحمل التطبيق اسم "وصال" ، حيث تتأكد الوزارة في خطوة تالية من صحة المعلومات، و توجيه الدعوة لمن تنطبق عليهم ضوابط الانضمام للضمان الاجتماعي ، وجاء التطبيق من أجل تسهيل الوصول للمحتاجين في جميع أنحاء المملكة، و تنمية حس المسؤولية المجتمعية لدى أفراد المجتمع ، والقضاء على الممارسات الخاطئة، مثل نشر بيانات المحتاجين أو تصويرهم في برامج التواصل الاجتماعي وقد سهّلت الوزارة لفاعلي الخير طريقة استخدام التطبيق بخطوات ميسرة ، تبدأ بتسجيل فاعل الخير بياناته الشخصية عبر الرابط
www.mlsd.gov.sa/ar/query/wesal
ثم تسجيل بيانات المتعفف مع كتابة شرح مبسط عن حالته وظروفه، ثم رفع البيانات للوزارة ليقوم فريق مختص بدراسة الحالة وتحديد مدى احتياج المتعفف وإكمال بقية الإجراءات.

«اللجنة الإشرافية" تناقش سرعة البت في قضايا الفساد إضافة إلى الوسائل والآليات اللازمة لتحقيق النزاهة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 04 محرم 1440هـ - 03 سبتمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/648097

واس - الرياض
ناقشت اللجنة الإشرافية لمكافحة الفساد الوسائل والآليات اللازمة لتحقيق النزاهة والقضاء على الفساد المالي والإداري ومتابعة كل ما يتصل بذلك، بما يكفل سرعة البت في قضايا الفساد، والرفع بتقارير للمقام الكريم عما يتم بهذا الشأن أولاً بأول.
وكانت اللجنة عقدت أمس، اجتماعها الأول برئاسة رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مازن بن إبراهيم بن محمد الكهموس، وذلك في مقر الهيئة بمدينة الرياض.
يذكر أن الاجتماع يأتي تنفيذاً للتوجيه الملكي الكريم القاضي بتشكيل لجنة إشرافية لمكافحة الفساد برئاسة معاليه، لرفع مستوى أداء وفاعلية الأجهزة الرقابية على نحو يحقق تطلعات القيادة الرشيدة - أيدها الله -، وتحقيق أعلى درجات حماية النزاهة ومكافحة الفساد.
وكان الملك سلمان وجه باعتماد تشكيل لجنة إشرافية لمكافحة الفساد برئاسة رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وعضوية رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ومدير عام المباحث الإدارية.

وتتولى اللجنة اتخاذ جميع الوسائل والآليات اللازمة لتحقيق النزاهة، والقضاء على الفساد المالي والإداري، ومتابعة كل ما يتصل بذلك، بما يكفل سرعة البت في قضايا الفساد، والرفع بتقارير للملك عما يتم بهذا الشأن أولاً بأول.

2.2مليون جلسة قضائية بالمحاكم و800 ألف حكم خلال عام

9آلاف جلسة يومياً.. و"الاستئناف" يتصدر الأحكام

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 04 محرم 1441هـ - 03 سبتمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/648090

المدينة - جدة
نفذت وزارة العدل خلال العام الهجري المنصرم 2.2 مليون جلسة قضائية بمعدل 9 آلاف جلسة يوميا في جميع محاكم المملكة.
وكشفت المؤشرات العدلية عن إحصاءات أعمال المحاكم وكتابات العدل خلال العام المنصرم، والتي تشير إلى أن الاحكام الصادرة بلغت 800 ألف حكم توزعت على : 200 ألف لمحاكم الاستئناف، و170 ألفا للمحاكم العامة و140 ألفا للأحوال الشخصية و130 ألفا للمحاكم الجزائية و24 ألف حكم بالمحاكم التجارية و21 ألفا للعمالية.
وأوضحت الإحصاءات أن محاكم التنفيذ استقبلت 780 ألف طلب خلال نفس العام، وكانت أبرز 3 سندات تنفيذ استقبلتها المحاكم من إجمالي الطلبات هي: 476 ألف سند لطلب ورقة تجارية و155 ألف طلب حكم صادر و36 ألف طلب كمبيالة.
وفيما يتعلق بكتابات العدل، فقد نفذت 3.6 ملايين عملية تنوعت كالتالي:
الوكالات والإقرارات نحو مليسوني عملية منها 250 ألف وكالة صدرت دون زيارة كتابات العدل، وفسح وكالات نحو 406 آلاف عملية وهي خجمة رقمية أصبحت لا تستلزم زيارة كتابات العدل، ومليون عملية متعلقة بالعقارات.

العدل : الكوادر النسائية خدمنَ 160 ألف وأنهين 380 ألف معاملة خلال 7 أشهر

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 04 محرم 1441هـ - 03 سبتمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/647987

واس - الرياض
أعلنت وزارة العدل، عن تقديم موظفات الأقسام النسائية في القطاعات العدلية المختلفة خدماتهن لنحو 160 ألف مستفيدة، بإجمالي معاملات قاربت الـ380 ألف معاملة خلال سبعة أشهر، بداية من يناير من العام الجاري حتى يوليو الماضي.
وأوضحت الوزارة أن الأقسام النسائية تقدم خدماتها في محاكم المملكة المختلفة (أحوال شخصية، عامة، جزائية، تنفيذ، تجارية، وعمالية)، إضافة إلى كتابات العدل. وأشارت إلى أن الموظفات يعملن في المحاكم وكتابات العدل في وحدات

الاستقبال والإرشاد، وإدارة صحائف الدعاوى والمواعيد، ووحدات الصلح والإرشاد الأسري في محاكم الأحوال الشخصية، إضافة إلى أقسام مستحدثة مختصة باستقبال شكاوى المستفيدات ومتابعتها، وأقسام التقنية الرقمية.
وتصدرت الأقسام النسائية العاملة في المرافق العدلية بالرياض القائمة بـ 71178 مستفيدة، تليها جدة بـ 46076 مستفيدة، ثم مكة المكرمة بـ 16572 مستفيدة، الدمام بـ 16004مستفيدات، ثم المدينة المنورة بـ 8034 مستفيدة. يذكر أن وزارة العدل منحت الفرصة للمرأة -للمرة الأولى- لكي تعمل في 5 مجالات هي: (باحثة اجتماعية، باحثة شرعية، باحثة قانونية، مساعدة إدارية، ومطورة برامج أولى) على المرتبة الثامنة.

الاقتصادية الإلكترونية
www.aleqt.com

العمالة المنزلية تستحوذ على 69 ٪ من الشكاوى المقدمة لـ «العمل»

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 04 محرم 1441هـ - 03 سبتمبر 2019م
http://www.aleqt.com/2019/09/03/article_1668481.html

أمل الحمدي من جدة
أكدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، أن انخفاض الوعي بالحقوق والواجبات في العلاقة التعاقدية، أسهم في رفع عدد المخالفات والشكاوى المتعلقة بنظام العمل خصوصا ضد صاحب العمل.
وأوضحت، أن العمالة المنزلية قدمت 69 في المائة من حجم الشكاوى المقدمة للوزارة خلال 2018، بينما 12 في المائة من الشكاوى ضد عامل، و2 في المائة ضد صاحب العمل و10 في المائة تعديل مهنة، و5 في المائة شكاوى أخرى.
جاء ذلك خلال ورشة عمل عن الثقافة العمالية تحت شعار "معا نحو سوق واع" بغرفة جدة، وذلك بهدف تطوير مبادرة برنامج الثقافة العمالية.
وأشارت الوزارة إلى أن تقدير حجم الخسارة في السوق نتيجة ضعف الثقافة العمالية مبني على عدد من العوامل، تتصدرها انخفاض الإنتاجية، لانشغال الأطراف بالخلافات ما يؤدي إلى ضياع الوقت، وزيادة تكلفة العمالة وذلك لانخفاض جاذبية السوق، ما يتطلب وجود عمالة متخصصة ذات تكلفة أعلى، إضافة إلى ضعف التوعية، حيث تعمل الوزارة على توعية جميع الأطراف صاحب العمل والعامل.
وتناولت الورشة، عقود العمل، وواجبات الموظف وحقوقه في عقد العمل، وأنواع الأجور وساعات العمل ونظام الإجازات الرسمية والمستحقة للعامل والمرأة العاملة والحقوق العامة في عقد العمل، التي تعد سعيا من الوزارة لحفظ حقوق العمال وأصحاب الأعمال وضمان التعريف بحقوق أطراف الإنتاج الثلاثة وواجباتهم.

الحياة AL HAYAT

سداد رسوم إلحاق 14.7 ألف مستفيد من مراكز الرعاية النهارية الأهلية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 05 محرم 1441هـ - 04 سبتمبر 2019م

http://www.alhayat.com/article/4641662

لرياض – "الحياة | "منذ ساعتين في 4 سبتمبر 2019 - اخر تحديث في 4 سبتمبر 2019 / 05:48
أوضحت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية تكفلها بسداد رسوم إلحاق 14.711 مستفيداً ومستفيدة في مراكز الرعاية النهارية الأهلية بمختلف مناطق المملكة، ممن سجلوا في برنامج "تحمل الدولة رسوم تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة" وانطبقت عليهم الضوابط والشروط، لافتة إلى أن إمكانية النقل بين المراكز مازالت متاحة حتى الأسبوع الثاني من الدراسة.
وحرصت الوزارة خلال فترة التسجيل على توجيه المستفيدين إلى المقر التعليمي الأنسب لهم وفق ما تضمنته التقارير الطبية المعتمدة، حيث قامت الوزارة بتحويل 711 طالباً وطالبة إلى وزارة التعليم لارتفاع معدل الذكاء لديهم ويقعون ضمن فئات الاضطراب الفكري البسيط أو الفئات البينية.
وأبانت أن نسبة ممن جرى تسجيلهم في برنامج "تحمل الدولة رسوم تدريب وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة" تجاوزت 145 في المئة من الطاقة الاستيعابية للبرنامج، مبينةً أنها اعتمدت خلال فترة التسجيل إجراءات بهدف التيسير على المستفيدين الراغبين بالالتحاق في مراكز الرعاية النهارية البالغ عددها 193 مركزاً منتشرة في مختلف المناطق.
وفتحت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خلال الفترة الماضية باب التقديم على البرنامج لمدة ثلاثة أشهر ابتداء من 20 شعبان الماضي، وانتهت في 22 ذي القعدة الماضي، جرى خلالها الإعلان عن الخدمة بجميع قنوات التواصل المقروءة والمرئية للوصول إلى المستفيدين ممن تنطبق عليهم شروط الالتحاق ببرنامج الدعم، وكلفت 100 موظف وموظفة للتواصل مع أولياء أمور المستفيدين المنطبقة عليهم الشروط وتسجيلهم بشكل مباشر.
ودعت الوزارة ملاك المراكز لحض الملتحقين في مراكزهم على التسجيل خلال الفترة المحددة، مثمنة لأولياء الأمور تعاونهم في إنجاح عملية التسجيل في البرنامج.

"النيابة" و"نزاهة" تبحثان تطوير التعاون لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 05 محرم 1441هـ - 04 سبتمبر 2019م
http://www.alhayat.com/article/4641610

الرياض – "الحياة | "منذ 13 ساعة في 3 سبتمبر 2019 - اخر تحديث في 3 سبتمبر 2019 / 18:25
استقبل النائب العام الشيخ سعود المعجب اليوم (الثلثاء)، رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) مازن الكهموس.

وهنأ المعجب، الكهموس بمناسبة صدور الأمر الملكي بتعيينه رئيسًا للهيئة. وجرى خلال الاستقبال بحث سبل تطوير أوجه التعاون بين الهيئة والنيابة العامة، بما يكفل سرعة البت في قضايا الفساد والتنسيق بما يعزز جهود المملكة في حماية النزاهة وإشاعة الشفافية ومكافحة الفساد.

لجنة توطين الوظائف بنجران تتابع قرار توطين نشاط مواد البناء وفروعه

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 05 محرم 1441هـ - 04 سبتمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1774740

تابعت لجنة توطين الوظائف بنجران قرار التوطين بنشاط مواد البناء بمدينة نجران للتأكد من تطبيق قرارات التوطين، وحصر الوظائف المقصور العمل فيها على السعوديين.

وأوضح مدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أمين عام لجنة التوطين بالمنطقة عبدالله بن محمد الدوسري أن اللجنة قامت بعمل جولات ميدانية على منشآت مواد البناء من الكسارات ومصانع البلك، والخرسانة وبيع الإسمنت، وذلك للتأكد من تطبيق قرار التوطين، وتم زيارة 21 منشأة، وحصرت 101 موظفاً سعودياً يعملون بالنشاط، فيما رصدت 167 وافداً من مختلف الجنسيات.

وأشار الدوسري إلى أن اللجنة حصرت 64 فرصة عمل بالنشاط جاري العمل على استكمال شغلها بالشباب السعودي، داعياً أصحاب الأعمال في الأنشطة المستهدفة بالتوطين المسارعة بتوظيف السعوديين تفاديا لتطبيق الأنظمة بحق المتجاوزين.

خلال العام الماضي

"العدل": مكاتب المصالحة تنجح في إنهاء 32 ألف قضية بالصلح

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 05 محرم 1441هـ - 04 سبتمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1774691

نجحت مكاتب المصالحة في محاكم المملكة المختلفة في إنهاء أكثر من 32 ألف قضية من القضايا المحالة إليها خلال العام المنصرم 1440 هـ بـ "الصلح."

وأوضح تقرير صدر عن مركز المصالحة التابع لوزارة العدل، أن عدد القضايا المحالة إلى مكاتب المصالحة خلال العام الماضي، بلغت 92287 قضية، انتهت 32032 قضية منها صلحًا، فيما أعيدت 25849 قضية إلى الدوائر القضائية لعدم الصلح، كما حفظت مكاتب المصالحة في جميع محاكم المملكة 30895 قضية لعدم مراجعة أطراف القضية، ولا تزال 13126 قضية تحت الإجراء.

ويعد محضر الصلح، بعد المصادقة عليه، من السندات التنفيذية المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من نظام التنفيذ.

وتهدف مكاتب الصلح في محاكم المملكة المختلفة إلى التسريع في إنجاز القضايا، وتقريب وجهات النظر بين المتخاصمين وحل النزاعات بين الأطراف, إضافة إلى حفظ العلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

وكان معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، قد أقر قواعد العمل الجديدة في مكاتب المصالحة وإجراءاته، وذلك ضمن مبادرة تفعيل منظومة المصالحة، إحدى مبادرات وزارة العدل في برنامج التحول الوطني 2020؛ والهادفة إلى جعل المصالحة والوساطة خياراً مفضلاً لحل النزاعات.
وبينت وزارة العدل أن القواعد الجديدة للعمل في مكاتب المصالحة ستعزز من صناعة المصالحة والوساطة في المملكة، كونها من الحلول السريعة لحل النزاعات بالتراضي، إذ يُعد محضر المصالحة بعد اعتماده من مركز المصالحة، من السندات التنفيذية المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة في نظام التنفيذ.
وأكدت الوزارة أنها حددت أنواع الدعاوى التي تحال لمكاتب المصالحة في المحاكم قبل قيدها، مشيرة إلى أن لرئيس المحكمة أن يحيل للمراكز ما يرى من الدعاوى الأخرى بشرط ألا تكون الدعوى مقيدة قبل إحالتها للمصالحة.
وارتكزت القواعد التي صدرت في ستة فصول، على أحكام عامة تضمنت تعريفات وإجراءات الإحالة إلى مكاتب المصالحة، وأكدت على سرية الجلسات وقيم المصلح من سرية وحياد ومهنية، وعلاقته بالقضية بعد تولي المصالحة فيها.
ووفقاً للقواعد الجديدة، فإنه يجوز استعانة مكاتب المصالحة بمصلحين من غير منسوبي وزارة العدل، وحددت القواعد سبعة شروط لتسجيل المصلحين الأفراد، وثلاثة لتسجيل الشخصيات الاعتبارية من القطاع الخاص غير الربحي الراغبين في المشاركة في تقديم خدمات المصالحة والوساطة.

مليارات معاشات وبدل غلاء لمستفيدي "الضمان" في 30 يوماً

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 05 محرم 1441هـ - 04 سبتمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/648258

سعد آل منيع - جدة
أودعت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، مبالغ معاشات الضمان الاجتماعي والبرامج المساندة لشهر محرم في حسابات مستفيدي الضمان الاجتماعي، والتي تشمل المعاشات الضمانية والمساعدات النقدية لأجل الغذاء وتسديد جزء من فواتير الكهرباء، وبدل غلاء المعيشة المقر بموجب الأمر الملكي الكريم القاضي باستمرار صرف بدل غلاء معيشة للمعاش الشهري لمستفيدي الضمان الاجتماعي الذين لا يصرف لهم بدل غلاء المعيشة مع المعاشات التقاعدية.
وبينت الوزارة في حسابها بتويتر، أن إجمالي المبالغ المصروفة بلغت 2,074,291,830 ريالا، تشمل المعاشات الضمانية الأساسية للمستفيدين التي بلغت 1,421,246,145 ريالاً، فيما بلغت المساعدات النقدية لأجل الغذاء 192,624,768ريالاً، بينما تم صرف 102,272,917 ريالاً للمساعدة النقدية لأجل الكهرباء، بالإضافة إلى 358,148,000 ريال بدل غلاء معيشة.
وأوضحت الوزارة أن جل ما يصرف للضمان الاجتماعي هو من أموال الزكاة، وأنها تُصرف للفئات المستحقة وفق النظام ولائحته التنفيذية، وهم الأيتام والعاجزون عن العمل ومن بلغ سن الشيخوخة، والأسر غير المعولة والنساء اللاتي لا عائل لهن، ومجهولي الأبوين ممن تجاوزوا سن 18.

لائحة جديدة لحماية العاملين من التعديات السلوكية داخل العمل

10نقاط يجب أن تتخذها المنشأة تجاه موظفيها

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 05 محرم 1441هـ - 04 سبتمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/648255

سعد آل منيع - جدة

أقرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لائحة جديدة متكاملة تشتمل على ضوابط لحماية العاملين من التعديات السلوكية في بيئة العمل؛ بهدف إيجاد بيئة عمل آمنة في منشآت القطاع الخاص، تتسم باحترام الجميع. واعتمد المهندس أحمد بن سليمان الراجحي، وزير العمل والتنمية الاجتماعية، اللائحة الجديدة التي تهدف إلى صيانة خصوصية الفرد وكرامته وحريته الشخصية، أو التعدي السلوكي (أو الإيذاء) التي كفلتها أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة.

وأوضحت أنه يندرج في التعدي السلوكي أو الإيذاء ممارسات الإساءة من طرف على طرف آخر، ومن ذلك جميع أشكال الاستغلال أو التهديد أو التحرش أو الابتزاز أو الإغراء أو التشاجر أو الشتم أو الإيحاء بما يخدش الحياء أو تعمد الخلوة مع الجنس الآخر أو أي شكل من أشكال التمييز جسديا أو لفظيا أو غير ذلك، سواء بسبب الجنس أو نوع الجنس أو بغير ذلك، وتهدف أو تؤدي أو يحتمل أن تؤدي إلى إلحاق ضرر جسدي أو نفسي أو جنسي أو اقتصادي بالطرف الآخر.

وبينت أن هذه الضوابط تطبق على المنشآت الخاضعة لنظام العمل في حالة التعديات السلوكية التي تصدر من قبل صاحب العمل على العامل، أو من قبل العامل على صاحب العمل، أثناء العمل أو بسببه، سواء كان في أوقات العمل الرسمي أو خارجه، ويشمل ذلك: مكان العمل، وفي الأماكن التي يتلقى فيها العامل أجرًا أو يأخذ استراحة أو يتناول وجبة طعام أو يستخدم المرافق الصحية ومرافق الاغتسال وتغيير الملابس ذات الصلة بالعمل، عند التوجه إلى العمل والعودة منه، خلال الرحلات أو السفر أوالتدريب أو الأحداث أو الأنشطة الاجتماعية ذات الصلة بالعمل، خلال الاتصالات المرتبطة بالعمل، التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

10نقاط يجب أن تتخذها المنشأة تجاه موظفيها

- اتخاذ كل التدابير الوقائية التي تمنع الخلوة بين الجنسين أثناء العمل.
- توفير وسائل تقديم الشكوى وذلك من خلال موقع المنشأة الإلكتروني أو عبر البريد الإلكتروني أو عبر المكالمات المسجلة.
- إتاحة التقدم بالشكوى للمعتدى عليه أو من شاهد أو اطلع على واقعة إيذاء لمدة أقصاها 5 أيام عمل من تاريخ وقوع التعدي السلوكي.
- وضع إجراءات مناسبة تهدف لحفظ حق العاملين في مغادرة مكان العمل لسبب معقول يُعتقد أنه يشكل تهديدًا على أجسادهم أو صحتهم.
- حفظ حق العامل المعتدى عليه، خصوصًا بعد ثبوت التعدي السلوكي في حقه.
- حماية المشتكي والشهود والأشخاص الذين يتعاملون مع أي عملية من عمليات هذه الضوابط
- توعية العاملين بأهمية مواجهة التعديات السلوكية والإبلاغ عنها.
- تبليغ وتوعية العاملين بشكل مستمر بكل الإجراءات والحقوق والواجبات المتعلقة بهذه الضوابط وأي ضوابط أخرى

- إدماج العاملين قدر الإمكان في تطوير وتنفيذ سياسة وإجراءات الحماية من التعديات السلوكية في بيئة العمل
- مراعاة مسألة التعديات السلوكية والمخاطر النفسية والاجتماعية المرافقة لها عند وضع أنظمة وإجراءات السلامة

مجلس الوزراء: برنامج لـ"الإعانات الزراعية" وإقرار ضوابط إعانة صغار مُربي الماشية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 05 محرم 1441هـ - 04 سبتمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1744741

"عكاظ» (جدة(
رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، بعد ظهر اليوم (الثلاثاء)، في قصر السلام بجدة.
وفي بداية الجلسة، أكّد خادم الحرمين الشريفين، أن صدور عدد من الأوامر الملكية التي شملت تحويل هيئة تطوير مدينة الرياض إلى هيئة ملكية باسم «الهيئة الملكية لمدينة الرياض»، وإنشاء هيئة باسم «الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي» والمركز الوطني للذكاء الاصطناعي ومكتب إدارة البيانات الوطنية المرتبطين تنظيمياً بها، وكذلك إنشاء وزارة باسم وزارة الصناعة والثروة المعدنية، وتعديل اسم وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية ليكون وزارة الطاقة، وتعديل اسم ديوان المراقبة العامة ليكون «الديوان العام للمحاسبة»، وتعيين عدد من أصحاب في مناصب مختلفة، يأتي انطلاقاً من الحرص على تطوير مختلف القطاعات وازدهارها لما فيه مصلحة الوطن والمواطن واستمرار مسيرة التنمية التي تشهدها البلاد في العديد من المجالات مواكبة لرؤية المملكة 2030.
وأعرب، عن تمنياته بالتوفيق والسداد لأصحاب المعالي المعينين في مهامهم الجديدة، وعن الشكر والتقدير لأصحاب المعالي السابقين على ما بذلوه من جهود مباركة لخدمة الدين والوطن.
وأوضح وزير التجارة والاستثمار، وزير الإعلام بالنيابة، الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن مجلس الوزراء، استعرض عدداً من التقارير عن مجريات الأحداث ومستجداتها وتطوراتها في المنطقة والعالم، وأعرب بمناسبة حلول العام الهجري الجديد عن أطيب التمنيات بأن يجمع الله شمل المسلمين ويوحد كلمتهم ويوفقهم لما يحبه ويرضاه، سائلاً الله تعالى أن يشهد هذا العام انفراجاً لجميع الأزمات التي تمر بها الأمتان العربية والإسلامية، وأن يكون عام خير وبركة على الجميع، ويتحقق فيه بمشيئة الله تعالى الأمن والاستقرار في ربوع العالم أجمع.
وثمّن المجلس، إدانة مجلس الأمن الدولي للمحاولات الإرهابية المتكررة من قبل المليشيات الحوثية المدعومة من إيران التي تستهدف الأعيان المدنية في المملكة وتشكل تهديداً لأمن المواطنين والاستقرار في المنطقة وتقويضاً للعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، وما عبر عنه البيان من تأييد كامل للمملكة وترحيب بجهودها التي بذلتها لعقد حوار في جدة لجميع الأطراف التي نشب بينها النزاع في عدن.
وأكّد مجلس الوزراء، أن الحملة الإغاثية العاجلة التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين للجمهورية السودانية، وبدأ في تنفيذها مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية وتشمل تقديم مواد إيوائية وطبية إلى المحتاجين في المناطق المتضررة من السيول، تأتي حرصاً من المملكة على الشعب السوداني الشقيق، وتواصلاً للدور المحوري للمملكة على مستوى العالم في تقديم المساعدات للمحتاجين أينما كانوا بكل حيادية.
وبيّن المجلس، أن تقديم حكومة المملكة مبلغ مليوني دولار أمريكي دعماً مالياً للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي للإسهام في تنفيذ برامجها والوفاء بتعهداتها للدول الأعضاء، يأتي في إطار دعم المملكة لجهود المنظمة لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الريفية للقضاء على الفجوة الغذائية.

وفي الشأن المحلي، بين أن مجلس الوزراء، رحب بقاصدي الحرمين الشريفين من المعتمرين والزوار الذين بدأت طلائعهم تتوافد إلى المملكة بعد النجاح الذي حققه موسم الحج، في الوقت الذي لازالت المملكة تقدم الخدمات للحجاج الموجودين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، حيث أكملت وزارة الحج والعمرة والأجهزة المعنية، الاستعدادات كافة لاستقبال المعتمرين والزوار الذين من المتوقع أن يصل عددهم هذا العام إلى عشرة ملايين معتمر.
كما أعرب مجلس الوزراء، بمناسبة بدء العام الدراسي الجديد في مراحل التعليم المختلفة عن أطيب التمنيات بالتوفيق والنجاح لجميع الطلاب والطالبات لتحقيق آمالهم وتطلعاتهم، سائلاً الله تعالى أن يكلل جهود المعلمين والمعلمات وجميع هيئات التعليم الجامعي والتقني بالتوفيق في رسالتهم العظيمة، لتحقيق تطلعات رؤية المملكة 2030.
وأصدر المجلس القرارات التالية:
أولاً:
قرر مجلس الوزراء تفويض وزير الداخلية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب النيجري في شأن مشروع اتفاقية تسليم المطلوبين بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية النيجر، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثانياً:
قرر مجلس الوزراء تفويض وزير الداخلية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الأفغاني في شأن مشروع اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وتهريبها، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
ثالثاً:
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الخارجية، وبعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم (182 / 47) ورقم (183 / 47) المؤرخين في 16 / 10 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقيتين عامتين للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومتي كل من جمهورية أنجولا، وجمهورية نيكاراغوا.
وقد أُعد مرسومان ملكيان بذلك.
رابعاً:
قرر مجلس الوزراء تفويض وزير الخارجية -أو من ينيبه- بالتباحث مع الجانب الدومينيكاني حيال مشروع مذكرة تفاهم في شأن المشاورات السياسية بين وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة العلاقات الخارجية في جمهورية الدومينيكان، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
خامساً:
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الاقتصاد والتخطيط رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإحصاء، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (203 / 52) وتاريخ 6 / 11 / 1440، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة مملكة هولندا للتعاون في مجال الإحصاء.
وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
سادساً:
قرر مجلس الوزراء تفويض رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد -أو من ينيبه- بالتوقيع على مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الوقاية من الفساد، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.
سابعاً:
بعد الاطلاع على المعاملة المتعلقة بتعديل تشكيل مجلس إدارة شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)، قرر مجلس الوزراء تعيين ياسر بن عثمان الرميان عضو مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رئيساً لمجلس إدارة شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)، وإضافة الدكتور نبيل بن محمد العامودي إلى عضوية مجلس إدارة الشركة.
ثامناً:
قرر مجلس الوزراء تعيين وزير التجارة والاستثمار عضواً في مجلس إدارة مركز المعلومات الوطني.
تاسعاً:
قرر مجلس الوزراء إنشاء برنامج باسم «برنامج الإعانات الزراعية» لدى وزارة البيئة والمياه والزراعة، يتولى إعادة توجيه الإعانات الزراعية لمستحقيها، والموافقة على ضوابط إعانة صغار مُربي الماشية.

عاشراً:
قرر مجلس الوزراء تعيين عمار بن عبدالواحد الخضيري، ومازن بن عبدالرزاق الرميح، وممدوح بن سعود الشرهان، أعضاء من ذوي الاختصاص في مجلس إدارة صندوق التنمية العقارية.

حادي عشر:
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير التعليم، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (21 - 55 / 40 / د) وتاريخ 6 / 11 / 1440، قرر مجلس الوزراء اعتماد الحساب الختامي لجامعة الباحة عن عام مالي سابق.

ثاني عشر:
وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

-1تعيين الدكتور مشاري بن إبراهيم بن سالم المشاري على وظيفة (نائب مدير مركز المعلومات الوطني) بالمرتبة الخامسة عشرة بمركز المعلومات الوطني.

-2ترقية عبدالله بن عبدالعزيز بن عبدالله التويجري إلى وظيفة (وكيل الأمين للتعمير والمشاريع) بالمرتبة الخامسة عشرة بأمانة منطقة المدينة المنورة.

-3ترقية المهندس إبراهيم بن عبدالله بن إبراهيم الحميدان إلى وظيفة (مستشار للشؤون الفنية) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية.

-4ترقية أحمد بن محمد بن أحمد المنصوري إلى وظيفة (وكيل الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام) بالمرتبة الخامسة عشرة بالرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي.

-5ترقية عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن ختله إلى وظيفة (وكيل الإمارة المساعد للحقوق) بالمرتبة الرابعة عشرة بإمارة منطقة عسير.

-6ترقية محمد بن حمد بن ناهض الوذيناني إلى وظيفة (مدير عام الإدارة العامة للمستشارين) بالمرتبة الرابعة عشرة بإمارة منطقة مكة المكرمة.

-7ترقية عبدالرحمن بن ضاوي بن محمد المحنا إلى وظيفة (مدير عام إدارة الرقابة الجمركية) بالمرتبة الرابعة عشرة بالهيئة العامة للجمارك.

-8ترقية فهد بن راشد بن صالح المدهش إلى وظيفة (مدير عام الوسائل الرقابية) بالمرتبة الرابعة عشرة بالهيئة العامة للجمارك.

-9ترقية عبدالله بن ناصر بن عبدالعزيز الغنام إلى وظيفة (مهندس مستشار حاسب آلي) بالمرتبة الرابعة عشرة بمركز المعلومات الوطني.

-10ترقية عبدالله بن حبيب بن فرج الحربي إلى وظيفة (مساعد مدير عام فرع الديوان بمنطقة مكة المكرمة) بالمرتبة الرابعة عشرة بالديوان العام للمحاسبة.

واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله من بينها التقريران السنويان لجهتين حكوميتين عن عامين ماليين سابقين، وقد أحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

الموافقة على بناء منهجية الإطار الوطني للمؤشرات الصحية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م
http://www.alhayat.com/article/4641714

الرياض – "الحياة | "منذ 14 ساعة في 4 سبتمبر 2019 - اخر تحديث في 4 سبتمبر 2019 / 17:37
وافق المجلس الصحي السعودي الذي عقد برئاسة وزير الصحة رئيس المجلس الدكتور توفيق الربيعة اليوم (الأربعاء)، على تأييد دراسة إدراج خِدْمات الرعاية الصحية المنزلية ضمن الخِدْمات المغطاة في وثيقة التأمين الطبي، للدور الهام الذي تقوم به الرعاية الصحية المنزلية لخدمة فئة من المرضى لا تستدعي حالهم الصحية البقاء في المستشفى، ولتقليل كلفة علاجهم.
وأيضاً وافق المجلس على قيام القطاعات الصحية بدراسة توحيد آلية شراء الخدمة الصحية من القطاع الخاص لبعض الفئات من المرضى الذين تستدعي حالهم الصحية الإحالة إلى القطاع الخاص، وستسهم هذه الآلية في تنظيم عملية الشراء وحوكمتها، مع ضرورة دراسة الانعكاسات المالية والإدارية لتطبيق تلك الآلية داخل القطاعات الصحية بمشاركة وزارة المالية، إضافة إلى ضرورة مراجعة قائمة الخِدْمات الصحية التي تندرج ضمن تلك الآلية.
واستعرض المجلس "منهجية الإطار الوطني الموحد للمؤشرات الصحية"، لضمان توحيد الجهود في جمع بيانات المؤشرات وتعريفها ومراقبتها دورياً، وتحديد أدوار الجهات الصحية والجهات المسؤولة عن توفير البيانات وجمعها ورفع التقارير الخاصة بها كلٌ بحسب اختصاصه، ويكون المرصد الصحي الوطني هو المرجع الأول لتلك المؤشرات.
واستعرض المجلس 16 مؤشراً تتعلق في الجودة وسلامة المرضى، التي سيكون إدخالها ضمن مؤشرات الإطار الوطني، وتدعم هذه الجهود عملية المقارنة مع المؤشرات الدولية، وإلزام القطاعات الصحية توفير البيانات المتعلقة في المؤشرات بحسب "الإطار الوطني الموحد للمؤشرات الصحية."
واطلع المجلس على التقرير المقدم من لجنة "توطين الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية"، الذي شمل إنجاز "منصة المعلومات الوطنية الدوائية" التي تعتبر مبادرة وطنية هامة لتحليل جودة البيانات المتوافرة عن الأدوية على المستوى الوطني، وكذلك "المنصة الوطنية للمستلزمات الطبية" التي تهدف إلى حصر المنتجات من المستلزمات الطبية والكمية المتوافر منها، وترميز الأجهزة الطبية لإعداد القوائم الشاملة للأجهزة الطبية، تمهيداً لإطلاق المنصتين رسمياً، وإعداد قاموس وطني للدواء، ووجه المجلس القطاعات الصحية بإمداد هذه المنصات بالمعلومات اللازمة ودعمها كونها مصدراً موثوقاً للمعلومات الدوائية في المملكة وتحليلها، بهدف تقليل كلفة الدواء ودعم برنامج التجمعات الصناعية وتوطين الصناعة الدوائية ودعم الأمن الدوائي.
وتابع المجلس تنفيذ الجهات الحكومية للأمر السامي رقم 62965 وتاريخ 5-11-1440هـ المتعلق في الشركة الوطنية للشراء الموحد للأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية (نوبكو) المتضمن التأكيد على القطاعات الصحية الحكومية التزام التدرج في التوريد من الشركة ليشمل جميع الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية التي تحتاج إليها الجهات الصحية، وقيام وزارة المالية بالتنسيق مع الجهات الصحية الحكومية ومع "نوبكو" لوضع آلية نقل ملكية – المؤهل والقابل للتأهيل – من مخازن الأدوية والمستلزمات الطبية الرئيسة في الجهات الصحية إلى الشركة، إضافة إلى حض الجهات الصحية الحكومية للاستفادة من منصة السوق الإلكتروني في تنفيذ عمليات الشراء المباشر التي تتميز بتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية بأسعار منافسة، والتعاون مع "نوبكو" وتقديم المعلومات اللازمة في عملية تقييم المخازن الطبية.

تعديلات الأنظمة الخاصة بتعزيز دور المرأة السعودية في التنمية تدخل حيز النفاذ

المصدر: جريدة الحياة الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م
http://www.alhayat.com/article/4641702

الرياض – "الحياة | "منذ 14 ساعة في 4 سبتمبر 2019 - اخر تحديث في 4 سبتمبر 2019 / 17:13
بدأت جهات حكومية سعودية معنية بتنفيذ التعديلات التي أقرها مجلس الوزراء أخيراً، على أنظمة وثائق السفر، والأحوال المدنية، والعمل، والتأمينات الاجتماعية، امتداداً لحزمة الإصلاحات والمبادرات الهادفة إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، لا سيما ما يتعلق في تعزيز دور المرأة السعودية في التنمية الوطنية والتي ظهر تأثيرها الإيجابي في أقل من عامين على حياة السعوديات.
فعلى الصعيد الاجتماعي؛ تم تعديل نظام وثائق السفر، الذي أعطى للمرأة إمكانية استخراج جواز السفر الشخصي، وجوازات سفر الخاضعين للحضانة من دون الحاجة لوجود معرفين أو موافقات مسبقة، إضافة إلى إمكانية السفر خارج المملكة لمن تبلغ 21 سنة فما فوق.
وتضمنت التعديلات الجديدة السماح للمرأة الاستفادة من خدمات الأحوال المدنية، المتمثلة في التسجيل والإبلاغ عن وقوعات الأحوال الشخصية (الزواج، والطلاق، والمخالعة، والولادة، والوفاة)، إضافة إلى إمكانية تحديد محل إقامتها، وستعمل هذه التعديلات على تسهيل إنهاء الإجراءات الحكومية للمواطنين والمواطنات كافة.
ولتعزيز دور المرأة في سوق العمل وتنمية الاقتصاد؛ تم تعديل أنظمة العمل، وشملت توحيد الأجور وإجراءات توظيف المرأة والرجل، ومنع فصل العاملة أثناء تمتعها بإجازة الحمل، وأيضاً نظام التأمينات الاجتماعية، وتحديداً فيما يتعلق بأنظمة التقاعد، والتي تمثلت في توحيد السن والمميزات التقاعدية للمرأة والرجل، ما سيزيد من مشاركة المرأة في سوق العمل.
يُذكر أن التعديلات الجديدة تأتي استكمالاً لإصلاحات طبقتها المملكة في أقل من عامين، ومنها السماح للنساء بقيادة المركبات، وإقرار نظام مكافحة التحرش، وتمكين المرأة من تأسيس الأعمال التجارية وإدارتها من دون موافقات مسبقة، وفتح قطاعات عمل جديدة، إضافة لتوليها مناصب قيادية في القطاعين العام والخاص، وانعكست هذه الإصلاحات إيجاباً على تعزيز دور المرأة في المجتمع ورفع مساهمتها في مسيرة التنمية في إطار "رؤية 2030."

محاكم التنفيذ تلزم آباء مماطلين دفع 122 مليون ريال نفقة لأبنائهم

المصدر: جريدة الحياة الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م
http://www.alhayat.com/article/4641691

الرياض – "الحياة | "منذ 15 ساعة في 4 سبتمبر 2019 - اخر تحديث في 4 سبتمبر 2019 / 17:20

ألزمت دوائر ومحاكم التنفيذ 10937 ممتنعا عن النفقة، دفع أكثر من 122 مليون ريال نفقة أبناء خلال العام الهجري الماضي، وتوعدت المماطلين بإجراءات صارمة تكفل حقوق المحضونين، وكانت جميع الطلبات تستند على أحكام قضائية متعلقة في قضايا النفقة.
وبحسب منصة ذكاء الأعمال في وزارة العدل، تصدرت مكة المكرمة قائمة الطلبات المقدمة إلى محاكم ودوائر التنفيذ بـ3893 طلباً، بقيمة 40 مليون ريال، تليها الرياض بـ2664 طلبا، بقيمة 39.6 مليون، ثم الشرقية بـ1775 طلباً، لاستعادة 15.9 مليون، ثم المدينة المنورة بـ792 طلباً، بقيمة 6 ملايين.
وجاءت القصيم خامسا بـ428 طلباً، بقيمة 4.4 مليون ريال، تليها عسير بـ368 طلباً، بقيمة 5.4 ملايين، ثم تبوك بـ284 طلباً، بقيمة 1.7 مليون، ثم جازان بـ278 طلباً، بقيمة 4 ملايين، ثم الجوف بـ159 طلباً، بقيمة مليوني ريال.
وسجّلت محاكم ودوائر التنفيذ في حائل 138 طلباً، بقيمة 684 ألف ريال، ثم الباحة بـ67 طلباً، بقيمة 1.9 مليون، تليها الحدود الشمالية بـ61 طلبا بقيمة 571 ألفاً، ثم نجران بـ30 طلباً بقيمة 146 ألفاً، مسجّلةً أقل الطلبات في المناطق في الفترة نفسها.
يذكر أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، وجّه المحاكم بمعاملة الممتنعين عن أداء نفقة الأطفال المقررة شرعاً كالمعتِفين لهم في العقوبات، وفقاً لنظام حماية الطفل.
واتخذت وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء جملة من القرارات والتعديلات والإجراءات التي تدعم الأم الحاضنة، والهادفة في أساسها لحماية الأسر من التشتت بعد الانفصال، إضافةً إلى تسهيل وتسريع الإجراءات التي قد تتسبب في تعطيل مصالح الأبناء والأمهات الحاضنات.
وحددت وزارة العدل ضمن لوائحها التنفيذية آليات حازمة للحد من حالات المماطلة أو الامتناع عن تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكمها، لا سيما ما يتعلق منها بالنفقة.

دراسة إدراج خدمات الرعاية المنزلية في وثيقة التأمين الطبي

تحركات حكومية لتوحيد آلية شراء الخدمة الصحية من القطاع الخاص

المصدر: جريدة الرياض الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1774956

وافق المجلس الصحي السعودي في اجتماعه السابع والثمانين الذي عقد برئاسة معالي وزير الصحة رئيس المجلس الصحي السعودي الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة في مقر الأمانة العامة للمجلس بالرياض، على تأييد دراسة إدراج خدمات الرعاية الصحية المنزلية ضمن الخدمات المغطاة في وثيقة التأمين الطبي وذلك للدور المهم الذي تقوم به الرعاية الصحية المنزلية لخدمة فئة من المرضى لا تستدعي حالتهم الصحية البقاء في المستشفى، ولتقليل تكلفة علاجهم.
كما وافق المجلس على قيام القطاعات الصحية بدراسة توحيد آلية شراء الخدمة الصحية من القطاع الخاص لبعض الفئات من المرضى الذين تستدعي حالتهم الصحية الإحالة إلى القطاع الخاص، حيث ستسهم هذه الآلية في تنظيم عملية الشراء وحوكمتها، مع ضرورة دراسة الانعكاسات المالية والإدارية لتطبيق تلك الآلية داخل القطاعات الصحية بمشاركة وزارة المالية، بالإضافة إلى ضرورة مراجعة قائمة الخدمات الصحية التي تندرج ضمن تلك الآلية.
واستعرض المجلس "منهجية الإطار الوطني الموحد للمؤشرات الصحية"، وذلك لضمان توحيد الجهود في جمع بيانات المؤشرات وتعريفها ومراقبتها دورياً، وتحديد أدوار الجهات الصحية والجهات ذات العلاقة المسؤولة عن توفير البيانات

وجمعها ورفع التقارير الخاصة بها كلٌ حسب اختصاصه، ويكون المرصد الصحي الوطني هو المرجع الأول لتلك المؤشرات.
وفي ذات السياق استعرض المجلس ستة عشر مؤشراً تتعلق بالجودة وسلامة المرضى، والتي سيتم إدخالها ضمن مؤشرات الإطار الوطني، وهذه الجهود سوف تدعم عملية المقارنة مع المؤشرات الدولية، وإلزام القطاعات الصحية بتوفير البيانات المتعلقة بالمؤشرات حسب "الإطار الوطني الموحد للمؤشرات الصحية."
واطلع المجلس على التقرير المقدم من لجنة "توطين الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية"، والذي اشتمل على إنجاز "منصة المعلومات الوطنية الدوائية" التي تعتبر مبادرة وطنية مهمة لتحليل جودة البيانات المتوفرة عن الأدوية على المستوى الوطني، وكذلك "المنصة الوطنية للمستلزمات الطبية" التي تهدف إلى حصر المنتجات من المستلزمات الطبية والكمية المتوفر منها، وترميز الأجهزة الطبية لإعداد القوائم الشاملة للأجهزة الطبية، وذلك تمهيداً لإطلاق المنصتين رسمياً، وإعداد قاموس وطني للدواء، وقد وجه المجلس في هذا الشأن القطاعات الصحية بإمداد هذه المنصات بالمعلومات اللازمة ودعمها كونها مصدراً موثوقاً للمعلومات الدوائية في المملكة وتحليلها بهدف تقليل كلفة الدواء ودعم برنامج التجمعات الصناعية وتوطين الصناعة الدوائية ودعم الأمن الدوائي.
وقد تابع المجلس تنفيذ الجهات الحكومية للأمر السامي رقم (62965) وتاريخ 1440/11/5هـ المتعلق بالشركة الوطنية للشراء الموحد للأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية "نوبكو" المتضمن التأكيد على القطاعات الصحية الحكومية الالتزام بالتدرج في التوريد من الشركة ليشمل جميع الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية التي تحتاج إليها الجهات الصحية، وقيام وزارة المالية بالتنسيق مع الجهات الصحية الحكومية ومع "نوبكو" بوضع آليه نقل ملكية -المؤهل والقابل للتأهيل- من مخازن الأدوية والمستلزمات الطبية الرئيسية بالجهات الصحية إلى الشركة، بالإضافة إلى حث الجهات الصحية الحكومية للاستفادة من منصة السوق الإلكتروني في تنفيذ عمليات الشراء المباشر والتي تتميز بتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية بأسعار منافسة، والتعاون مع شركة نوبكو وتقديم المعلومات اللازمة في عملية تقييم المخازن الطبية.

اللجنة الإشرافية.. تسرّع البت في قضايا الفساد وتفعّل مبدأ المساءلة والمحاسبة في الرقابة

إلزام الوزراء ورؤساء الأجهزة بالتجاوب مع مكافحة الفساد.. حان التنفيذ

المصدر: جريدة الرياض الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1774955

يشتد حزم قيادة المملكة يوماً بعد يوم لمواجهة الفساد بشتى أنواعه ومجالاته وفرض المحاسبة والمساءلة على الجميع دون حصانة لأحد، وكان آخر هذا الحزم توجيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز باعتماد تشكيل لجنة إشرافية لمكافحة الفساد برئاسة رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وعضوية رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ومدير عام المباحث الإدارية، لتتولى اتخاذ جميع الوسائل والآليات اللازمة لتحقيق النزاهة، والقضاء على الفساد المالي والإداري، ومتابعة كل ما يتصل بذلك، بما يكفل سرعة البت في قضايا الفساد، والرفع بتقارير للمقام الكريم عما يتم بهذا الشأن أولاً بأول، ولا شك أن هذا يبرز استمرار القيادة في حماية النزاهة ومكافحة الفساد.
ويعالج هذا التوجيه الملكي المعوقات التي كانت تمنع وتؤثر في مهام أجهزة الرقابة مثل ديوان المراقبة وهيئة الرقابة والتحقيق وكذلك هيئة مكافحة الفساد وحماية النزاهة، فكثيراً وحسب تقاريرها السنوي التي تنشرها "الرياض" ترجع الأجهزة المعنية الصعوبات التي تحول دون أداء مهامها إلى عدم تعاون القطاعات الحكومية المشمولة برقابته معها وعدم

تمكينها من ممارسة عملها، وتجاهل الوزراء والمسوؤلين ببعض الجهات لملحوظات الرقابة وعدم محاسبة المقصرين إضافة إلى شكوى تلك الأجهزة من تأخر وتعثر أنظمتها، واستمرار ذلك عام تلو آخر، وتشكو هيئة مكافحة الفساد عدم تجاوب بعض الجهات الحكومية مع تزويد الهيئة بالمعلومات والوثائق التي تطلبها خلال مدة الثلاثين يوماً، واقتصار الصلاحيات المتعلقة بالضبط على التحقيق من البلاغات المتعلقة بجرائم الفساد والتحري عن حالاتها في المشروعات، وعدم قدرتها على إيقاع أي تدابير احترازية أو تحفظية بشكل مباشر، وتأخر البت في قضايا الفساد لدى الجهات التحقيقية والقضائية، وعدم استجابة مؤسسة النقد لطلبات الهيئة بشأن الكشف عن حركة حسابات الأشخاص المشتبه بارتكابهم الجريمة من جرائم الفساد، وأيضاً عدم حصولها على نسخ من الأحكام النهائية الصادرة في قضايا الفساد، وأشارت تقارير أداء سنوية متواترة إلى جهل بعض الجهات واجبها تجاه استراتيجية مكافحة الفساد واعتبرت هيئة مكافحة الفساد من معوقات عملها، اقتصار الفقرة الثانية من مادة تنظيمها على التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في عقود الأشغال العامة وعقود التشغيل والصيانة وغيرها من العقود، وأيضاً عدم إقرار عقوبة التشهير، وعدم تمكنها من نشر ما يتم اكتشافه من حالات فساد، كما لم يتضح حتى الآن لبعض الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة الدور التنفيذي المطلوب منها تجاه الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

ومن المعوقات البارزة التي تضمنتها تقارير أداء ديوان المراقبة السنوية والتي مضى على إنشائه نصف قرن وقد حوت التقارير استمرار العديد من المعوقات وفي مقدمتها عدم تجاوب بعض الجهات المشمولة برقابتهما وقد أكدت تقارير للديوان امتناع جهات كلياً من التعاون معه وعدم تفهمها لأدواره والمهام التي يقوم بها، فعلى سبيل المثال، لم يمكن ديوان المراقبة من إنشائه قبل نحو 50 سنة بفحص حسابات البنوك التي تساهم فيها الدولة بنسبة 25 % بالرغم من أنها تقع ضمن اختصاصه، وكذلك استمرار وزارة المالية في عدم تمكين الديوان من فحص مستندات الحساب الختامي للدولة ميدانياً، وعدم إطلاع المسؤول الأول على المخالفات المرصودة، والاكتفاء برد الإدارات المخالفة، ما يؤدي إلى عدم معالجة المخالفات وتكرارها، وعدّ الديوان غياب مبادئ المساءلة ومن ثم المحاسبة من أهم المعوقات التي تواجه قطاع الرقابة بالمملكة ومن ذلك عدم قيام بعض الوزراء والمسؤولين بتنفيذ ما يطلبه الديوان فيما يخص إجراء التحقيق في الملحوظات والمخالفات المرصودة وهو ـ حسب الديوان ـ ما يؤدي إلى تعطيل تسوية المخالفات ومجازاة المسؤولين عنها، كما أدى تكرار عدم الالتزام بتطبيق الجزاءات على المخالفين، إلى الحد من هيبة ديوان المراقبة.

وفي محاولات جادة تكرر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عبر تقاريرها المطالبة بإيجاد آلية نظامية لتحديد المسؤول في الجهة المعنية بملحوظاتها عن عدم الرد عليها وعلى استفساراتها لإخضاعه للمساءلة النظامية، واشتكت أكثر من مرة من عدم اكتمال وضعها التنظيمي بسبب عدم صدور الموافقة السامية على اللوائح التنفيذية التي رفعتها للمقام السامي، كما طالبت الهيئة بمنحها صلاحية الضبط، مثل أخذ إفادات ذوي العلاقة في الوقائع التي تباشرها وتنطوي على فساد، وتحريز الوثائق والمستندات المتعلقة بتلك الوقائع، ومنحها صلاحية اتخاذ التدابير الاحترازية والإجراءات التحفظية في شأن من توافرت أدلة أو قرائن على ارتكابه أفعالاً تدخل في مفهوم الفساد في الوقائع التي تباشرها الهيئة وإلزام الجهات المعنية إنفاذ ذلك.

وضمنت الهيئة تقريرها مقترحاً بإلزام الجهات المشرفة على النشاطات المالية والنقدية والمصرفية للاستجابة الفورية لما تطلبه الهيئة وتمكينها من الاطلاع على الحسابات البنكية والممتلكات العقارية وغيرها من الممتلكات لمن توافرت أدلة على ارتكابه أفعالاً تدخل في مفهوم الفساد ومنحها التحري عن مختلف الممارسات المنطوية على فساد مالي أو إداري الجهات المشمولة باختصاصاتها والاستعانة بالجهات المختصة واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك، واقترحت الهيئة عبر تقارير الأداء السنوية توسيع نطاق الجهات المشمولة باختصاصاتها لتكون الجهات العامة في الدولة والشركات التي تملك حصصاً فيها والشركات المساهمة العامة والمؤسسات والجمعيات الأهلية ذات النفع العام ومؤسسات المجتمع المدني، والشركات والمؤسسات الخاصة المتعاقدة مع جهات مشمولة باختصاصات الهيئة في نطاق تعاقدها، وكل شخص طبيعي أو اعتباري شارك أو ساعد أو حرض على جريمة من الجرائم المنصوص عليها في تنظيمها، وطالبت الهيئة مجدداً بإقرار عقوبة التشهير في القضايا والجرائم المتعلقة بالفساد والصادر فيها أحكاماً نهائية مكتسبة لصفة القطعية، وإلزام الجهات المشمولة باختصاصاتها بالإفصاح والإبلاغ الفوري عن حالات الفساد التي تكتشفها بحكم الاختصاص والإفصاح عن كافة المعلومات والوثائق والمستندات المتعلقة بها وإنشاء قاعدة بيانات تقنية مشتركة بين الجهات الرقابية.

من ناحيته، تنبه مجلس الشورى مبكراً لمعالجات الأجهزة المناط بها مراقبة الأداء الإداري والمالي للملحوظات التي ترصدها وتكشف خلالها عن مخالفات صريحة وغير مباشرة لأنظمة الدولة المالية والإدارية والرقابية، فقدم خلال ما يزيد عن عقد من الزمان العشرات من القرارات التي تساند أجهزة الرقابة في متابعة ورقابة مشروعات الدولة، وصبت قراراته في مواجهة الفساد بشتى أنواعه ورفع إلى خادم الحرمين الشريفين ما يراه لمعالجة معوقات القطاعات الرقابية

التي تواجهها أثناء أداء مهامها، وطالب مؤسسة النقد بالكشف عن حسابات المشتبه بارتكابهم جرائم فساد ودعا الوزراء ورؤساء الأجهزة الحكومية الذين يرفضون التحقيق في الفساد إلى الاستجابة مع ديوان المراقبة وهيئتي الرقابة ومكافحة الفساد وتمكينها من ممارسة عملها وإجراء التحقيق في المخالفات وأوجه الفساد التي تحيلها إليهم، مما يدخل ضمن صلاحياتهم، وشدد المجلس على تزويدها الفوري بما تطلبه من معلومات ووثائق لمنع إفلات أشخاص وأموال من المحاسبة بسبب رفض تدابير الرقابة التحفظية والاحترازية، كما طالب بتسريع البت قضايا الفساد لدى جهات التحقيق، مؤكداً أن طبيعة جرائم الفساد وتشابكها يتطلب سرعة إنهاء إجراءات التحقيق لمنع المفسدين من إخفاء جرائمهم والتصرف بما حصلوا عليه من أموال دون وجه حق، والعبث بالأدلة وضياعها، كما تضمنت قرارات الشورى تمكين منتسبي الأجهزة الرقابية من تأدية مهامها في الجهات المشمولة باختصاصاتها التي تمنعها من تأدية مهامها، أو عدم تزويدهم بما يطلبونه من وثائق وأوراق أو نسخ منها، لتتبع حالات الفساد، وجمع الأدلة حوله، بحجة السرية وعدم كشف المعلومات.

وشددت قرارات الشورى المتواترة على منح ديوان المراقبة العامة الاستقلال المالي ليناسب توجه الدولة في الإصلاح الشامل وطالب من الأجهزة الرقابية تقريراً مفصلاً بالجهات التي تتجاهل ملاحظات المراقبة وكشف حجم مخالفاتها كما حذر بعض الجهات الحكومية من عدم التعاون والرد على ديوان المراقبة وهيئة مكافحة الفساد والكشف عن الإجراءات التي اتخذتها لتحصيل المبالغ التي أبديت ملحوظات بشأنها كما دعا إلى امتداد الرقابة ليشمل مراقبة تنفيذ الخطط والبرامج والاستراتيجيات خاصة التي انعكاسات كبيرة على رفاهية المواطن وخصصت لها الدولة اعتمادات مالية كبيرة.

وفي محاولة لردع الجهات التي تتجاهل الملاحظات الرقابية، طالب الشورى بمعلومات تفصيلية عن الجهات غير المتعاونة التي لا تلتزم بالرد على ملحوظات الديوان وهيئتي الرقابة ومكافحة الفساد مع تحديد حجم ونوعية المخالفة، وتضمينها لتقاريرها السنوية المقبلة، ليتسنى للمجلس من خلال لجانه المختصة ممارسة دوره الرقابي على الجهات التي لديها مخالفات ولا تستجيب لملحوظات الرقابة ومساءلة تلك الجهات، ونادى المجلس بتوسيع نطاق الرقابة على الأداء لتشمل الخطط والبرامج والاستراتيجيات لجميع الجهات الحكومية للتحقق من أن تلك الجهات قد استخدمت الموارد المالية والبشرية في الأنشطة والمهام المنوطة بها بأعلى قدر من الكفاءة والفعالية والاقتصادية، وطالب الشورى بتشكيل لجنة عليا لوضع حلول عاجلة لمعالجة المعوقات التي تحول دون إحداث أو تفعيل وحدات المراجعة الداخلية في الجهات المشمولة برقابة ديوان المراقبة، والرد على الملحوظات التي تكتشفها الأجهزة الرقابية مثل الإهمال وتعثر المشروعات، وإحالة بعض الوزراء ورؤساء الجهات لملحوظات الهيئة إلى المسؤول أو الإدارة أو الفرع الذي وقعت فيه المخالفة، للرد عليها، ثم يحيلون الرد دون إبداء مرئياتهم، مما يبقي على المخالفات ويحول دون تصحيح الأوضاع الناشئة عنها، ويمنع سد ثغرات الفساد، ودعا المجلس هيئة الرقابة إلى أن تتجاوز بملحوظاتها على الأجهزة المشمولة برقابتها إلى مرحلة التحليل وتقصي أسباب المخالفات التي تقع فيها هذه الأجهزة، والتأكد من متابعة تنفيذ الأوامر والتعليمات الصادرة من المقام السامي وتفعليها بدلاً من الاكتفاء بالرصد لتلك المخالفات، واستهدفت قرارات مجلس الشورى زيادة قوة هيئة مكافحة الفساد الوطنية ومنحها صلاحيات أكبر فمن قرارات الشورى مطالبة هيئة مكافحة الفساد بدراسة واقع الفساد في القطاع الخاص، خاصة في القطاعات المصرفية والتمويلية والتأمين والمقاولات، ومدى تأثيره على القطاع العام، وحث المجلس الهيئة التركيز على مسببات الفساد ومعالجتها وإجراء الدراسات المسحية لجميع الظواهر واقتراح الحلول الإدارية والنظامية.

إلزام مماطلين بدفع 122 مليونا نفقة لأبنائهم

المصدر: جريدة المدينة الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/648420

واس - الرياض

ألزمت دوائر ومحاكم التنفيذ 10937 ممتنعًا عن النفقة، بدفع أكثر من 122 مليون ريال نفقة أبناء، خلال العام الهجري المنصرم 1440هـ، وتوعدت المماطلين بإجراءات صارمة تكفل حقوق المحضونين، وكانت جميع الطلبات تستند على أحكام قضائية متعلقة بقضايا النفقة.

وبحسب منصة ذكاء الأعمال في وزارة العدل، تصدرت مكة المكرمة قائمة الطلبات المقدمة إلى محاكم ودوائر التنفيذ المتعلقة بأحكام النفقة بـ3893 طلبًا، بقيمة 40 مليون ريال، تليها الرياض بـ2664 طلبًا، بقيمة 39.6 مليون ريال، ثم المنطقة الشرقية بـ1775 طلبًا، لاستعادة نحو 15.9 مليون ريال، ثم المدينة المنورة بـ792 طلبًا، بقيمة 6 ملايين ريال.

العمل: 4 آلاف ريال حدا أدنى لرواتب السعوديين في القطاع الخاص

4أشهر على بدء تطبيق القرار واحتسابهم ببرنامج "نطاقات"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/648415

سعد آل منيع - جدة

حددت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 4 آلاف ريال كحد أدنى للأجور الشهرية للعاملين السعوديين في القطاع الخاص بدلاً من 3 آلاف ريال ويتم العمل بهذا القرار بعد أربعة أشهر أما من تقل رواتبهم عن 4000 ريال فيتم حسابهم بنصف عامل سعودي في نسبة التوطين المحتسبة في برنامج «نطاقات» شريطة ألا تقل رواتبهم عن 2000 ريال حيث لن يتم احتسابهم في نسبة التوطين. وأقر وزير العمل والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد سليمان الراجحي الموافقة على برنامج تحفيز المنشآت لتوطين الوظائف «نطاقات» وتنظيم احتساب الأجور الشهرية والفئات الخاصة في برنامج «نطاقات» ويقصد بها الفئات الخاصة لأغراض هذا القرار هم: الطلاب السعوديون المقيمون في المملكة الذين يعملون بصفة منتظمة بدوام جزئي، العاملون بدوام جزئي بشكل مستديم، ذوو الإعاقة القادرون على العمل، السجناء المفرج عنهم وسيتم تطبيق القرار بداية تاريخ 1441/5/6 هـ. وبينت الوزارة أنه يشترط لاحتساب العامل السعودي في نسبة التوطين المحتسبة في برنامج 'نطاقات' بواقع عامل واحد ألا يقل أجره الشهري عن 4 آلاف ريال، وكيفية احتساب من تقل أجورهم عن 4 آلاف ريال في نسب التوطين ببرنامج نطاقات حيث إن العامل السعودي الذي يساوي أجره مبلغ 2000 ريال شهريا سيتم احتسابه بواقع (نصف عامل) فقط في نسبة التوطين المحتسبة في البرنامج، كما أن العامل السعودي الذي يقل أجره عن 2000

ريال لن يتم احتسابه على الإطلاق في نسبة التوطين المحتسبة في برنامج نطاقات. ويحسب العامل السعودي الذي يكون أجره الشهري أكثر من 2000 ريال وأقل من 4000 ريال وفق المعادلة التالية: النسبة المعتمدة تساوي حاصل الأجر الشهري ناقصاً 2000 تقسيم 4000 مضافاً إليه نصف. وأضافت الوزارة أنه يتم احتساب العاملين بدوام جزئي في نسبة التوطين المحتسبة في برنامج نطاقات بنصف عامل سعودي لصالح الكيان الذي يعمل لديه شريطة تسديد اشتراكات التأمينات الاجتماعية وبحد أدنى للأجر الشهري 2000 ريال وإلا يحسب في نسبة التوطين لدى أكثر من كيانين ويتم احتساب الطالب السعودي في نسبة التوطين بنصف عامل سعودي وبحد أدنى للأجر الشهري 2000 ريال وألا يكون محسوبا في نسبة التوطين لدى كيان آخر وعدم تجاوز عدد العاملين من الطلاب لدى الكيان نسبة 10% من عدد العاملين السعوديين فيه. أما بالنسبة لاحتساب العامل السعودي من ذوي الإعاقة القادر على العمل في نسبة التوطين المحتسبة في برنامج نطاقات عن 4 عمال سعوديين لصالح الكيان الذي يعمل لديه بوحد أدنى للأجر الشهري 4 آلاف ريال كما يتم احتساب العامل السعودي من السجناء المفرج عنهم في نسبة التوطين المحتسبة في برنامج نطاقات عن عاملين سعوديين لصالح الكيان الذي يعمل لديه ولمدة عامين من تاريخ خروجه من السجن وبحد أدنى للأجر الشهري 4 آلاف ريال وفي حال تجاوز عدد العاملين من السجناء المفرج عنهم الذين يمكن حسابهم بإثنين لدى الكيان بنسبة 10% من عدد العاملين السعوديين فيه. وأكدت الوزارة أنه لغرض احتساب الفئات الخاصة في نسبة التوطين المعمول بها في برنامج «نطاقات» لا يحق للكيان تجاوز نسبة 15% من عدد العاملين السعوديين فيتم احتسابهم كفئات خاصة في نسبة التوطين إلى هذا الحد الأقصى بما يحقق مصلحة الكيان لتحقيق أعلى نسبة توطين ممكنة بحيث تكون أولوية الحساب للمعاقين القادرين على العمل ثم يتم احتساب كل عامل إضافي من ذوي الإعاقة يزيد على نسبة 10% من إجمالي عدد العاملين السعوديين كأي سعودي آخر ثم يتم احتساب السجناء المفرج عنهم واحتساب كل عامل إضافي من السجناء المفرج عنهم يزيد على نسبة 10% من اجمالي العاملين السعوديين. وأضافت الوزارة أنه لغرض احتساب الفئات الخاصة في نسبة التوطين للكيانات العاملة في نشاط المطاعم تكون النسبة 40% بدلًا من 15% وتكون الزيادة لمصلحة الطلاب فقط بحيث يمكن حساب ما نسبته 25% إضافية من الطلاب ولا يحسب من زاد من الطلاب في نسبة التوطين ويحسب العاملون من الفئات الخاصة بواحد في جميع الأحوال لأغراض حساب حجم المنشأة كما يتم تطبيق القرارات المنظمة للأجور الشهرية على جميع العاملين غير السعوديين الذين يعملون كسعوديين لأغراض برنامج نطاقات كالخليجيين. وأوضحت الوزارة أن القرار لا يمتد تطبيقه على طلاب محو الأمية أو طلاب الانتساب أو الدارسين عن بعد أو طلاب التدريب الصيفي أو التدريب العملي أو التدريب الميداني أو برامج العمل التي تعتبر جزءاً من متطلبات التخرج للطلاب.

سلطان بن سلمان يدشن المنصة الإلكترونية لأبحاث الإعاقة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/648452

الرياض - واس

دشّن صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبدالعزيز رئيس مجلس أمناء مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة أمس المنصة الإلكترونية للتدريب بالمركز التي تعد إحدى المشروعات التي أعدها المركز لنشر محتوى التدريب الإلكتروني لتمكين المستفيدين في مجالات أبحاث الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة وذويهم والمختصين في جميع مناطق المملكة والعالم.

كما دشّن سموه الموقع الإلكتروني المحدّث للمركز، ووُقّعت مذكرة تفاهم مشترك بين المركز ومؤسسة مستشفى الملك فيصل التخصصي الخيرية «وريف الخيرية» في مجال برنامج الوصول الشامل.

وعبّر سموه خلال ترؤسه الاجتماع التاسع لمجلس أمناء المركزعن سعادته بالتقرير السنوي للمركز لعام 2018م الذي رصد أهم المنجزات التي نفّذها المركز مؤكداً سموه أنّ ما حقّقه المركزجاء متوافقاً مع الإستراتيجية التي أعدها المركز لتخدم أهدافه وتطلعاته المستقبلية.

5سعوديات ·يهندسن" حدائق ·العروس".. ويشرفن على المرافق العامة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1744985

عينت أمانة محافظة جدة 5 مهندسات سعوديات في الإدارة العامة للحدائق والمرافق. وأوضح المتحدث باسم أمانة محافظة جدة محمد البقمي لـ«عكاظ» أن تعيين 5 مهندسات يأتي امتدادا لمواكبة الأمانة لتحقيق رؤية المملكة 2030 الرامية إلى تعزيز فرص تمكين المرأة في قطاعات العمل المختلفة. وشمل التعيين المهندسات غدير حريري، سماهر بخش، مريم عطار، يارا بخش، وأشواق العتيبي. وأضاف المتحدث أن مهمات المهندسات تتمثل في تصميم الحدائق وإدارة المرافق العامة، فيما سيتولين خلال الأسابيع القادمة مهمة الإشراف ميدانيا على الحدائق والمرافق العامة.
يشار إلى أن أمين محافظة جدة صالح التركي أصدر العام الماضي قرارات عدة بتعيين 3 نساء رؤساء بلديات فرعية في مدينة جدة، وتعيين مديرة لإدارة الموارد البشرية، وتعيين مهندسة تتولى مهمات المدير العام للبنية التحتية، وأخرى لتولي مهمات خدمة العملاء.

أوامر تعزز وتدعم الإصلاح

المصدر: جريدة الرياض الاحد 2 محرم 1440هـ - 1 سبتمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1774264

راشد الفوزان

صدرت الأوامر الملكية ليلة الجمعة، لتستمر سياسة الإصلاح بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، عراب الرؤية والإصلاح الاقتصادي بالمملكة، استمر هذا النهج بأوامر ملكية جديدة تعزز الإصلاح الاقتصادي والمتغيرات التي تحتاجها كل مرحلة. رئيس هيئة مكافحة الفساد الجديد معالي الأستاذ مازن الكهموس صرح بوضوح بأن «ولي العهد وجهني بحديث شديد اللهجة بأن المرحلة القادمة هي استئصال الفاسدين من الموظفين الصغار»، وأكد معاليه أيضاً على أن «ولي العهد وجهني بتغيير منظومة عمل الهيئة والقضاء على الإجراءات البيروقراطية ومحاربة الفساد»، وأيضاً أكد معاليه أنها ستكون مرحلة تركيز.
وهذه رسائل وتوجيه واضح باستمرار محاربة ومكافحة الفساد بكل مراحله، مما يعزز الأداء الحكومي والإنجاز وكفاءته وجودته.
كذلك صدور الأمر الملكي بإنشاء وزارة جديدة باسم وزارة الصناعة والثروة المعدنية، وهذا الأمر يعني فصل الصناعة، والتركيز على هذا القطاع للصناعة، والثروة المعدنية تتواكب مع مرحلة المملكة بتنويع مصادر الدخل غير النفطية، وهذا

أحد القرارات التي تدعم هذا التوجه بتخصيص وزارة كاملة لها، كذلك تأسيس مرز باسم «المركز الوطني للذكاء الاصطناعي»، ومكتب باسم «مكتب إدارة البيانات الوطنية»، ويرتبطان تنظيمياً بـ«الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي»، كذلك إنشاء الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، وهي التي أصبحت اليوم مرحلة جديدة من متغيرات الاقتصاد العالمي والتحدي القادم للمستقبل، وأصبحت هي اليوم أعمدة الصناعة المستقبلية، والتي تحتاج مرحلة جديدة من التركيز على هذه الصناعة والتوجه لها.
هذه الأوامر الملكية الكريمة التي ترتبط بالاقتصاد والإصلاح الاقتصادي والمحاسبة والتنمية، ستكون مرحلة إضافة وقوة ودعم، وتتواكب مع متغيرات الحاجة الزمنية لكل مرحلة، وتقييم كل عمل، وهذا ما يعزز الثقة باستمرار الإصلاح الاقتصادي ومواكبة المتغيرات التي تعني استمرار العمل والإنجاز، واستشعار الدولة لهذه المرحلة وكل مرحلة من المتغيرات الاقتصادية متى كانت ضرورية وتطلبت الحاجة.

تسونامي الفساد

المصدر: جريدة المدينة الاحد 2 محرم 1440هـ - 1 سبتمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1744298

محمد بن سليمان الأحيدب

يقول: كنت إذا أردت أي معلومة عن شخص ما، استعنت بزملائي موظفي البنوك فحصلت عليها، مثل رقم هويته كاملا أو رقم جواله أو أي معلومة سرية خاصة أحتاجها، أما اليوم فرغم ارتقائي في المنصب، وعلو مكانتي، وزيادة (ميانتي) عليهم، فإنني ما إن أطلب أي معلومة ولو بسيطة متاحة عن عميل، يرفض الموظف ويرد (تكفى فكنا من شرك خلنا نعيش الوضع تغير.(
نفس الشيء يحدث مع موظفي المستشفيات سواء الخاصة أو الحكومية، كانت سرية المريض متاحة تعطى بدراهم معدودة، بل إن أحد مراكز التجميل ثبت لدى جهات رقابية أن موظفات الاستقبال فيه كن يبعن أرقام جوالات وصور ما بعد النفخ والتنفيخ، لكنهن اليوم تنتفخ وجوههن وبطونهن هلعا إذا طلب منهن ذلك.
إنه هلع إيجابي ورعب حميد جناه هذا الوطن من خطوة واحدة جادة في محاربة الفساد، تمثلت في قول وفعل، وعد صادق تلاه تنفيذ صارم، بعد أن قال محمد بن سلمان: (لن ينجو أي شخص دخل في قضية فساد، كائنا من كان، سواء وزيرا أو أميرا أو أيا كان، من تتوفر عليه الأدلة سيحاسب أيا كان) ثم نفذ ذلك الوعد سريعا ودون تردد أو مجاملة في موقعة الرتز التاريخية.
ذلك الحزم الحاسم جنينا ثماره وسنجنيها لعصور قادمة، فقد كانت رجفة زلزال على الفساد تبعها (تسونامي) جرف من طريقه كل أشكال الفساد صغيرها وكبيرها، فأصبح من في قلبه مرض خائفا يتوجس وأصبح المسؤول يراجع نفسه قبل أن يراجعه ديوان المراقبة وأصبح المقاول يدخل بسعره دون إضافات وحسابات، وأصبح المختلس شاخص البصر تسأله عن اسمه فيرد: (وشو اختلاسه؟.(!
علينا أن لا ننكر أن كثيرا من الاعوجاج استقام وأن تغيير مسمى ديوان المراقبة إلى ديوان المحاسبة العامة وضخ دماء جديدة في هيئة مكافحة الفساد مع تحريص بتسجيل اسم من لا يتعاون، ستكون خطوة لتنظيف بقايا بقع فساد ظن أنه خفي عن العيون.

أحيانا - الحماية من الفساد

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 03 محرم 1441هـ - 02 سبتمبر 2019م
http://www.alhayat.com/article/4641417

عبدالعزيز السويد

تصريحات الرئيس الجديد لهيئة مكافحة الفساد مازن الكهموس تبشر بهمة أقوى ودور أكثر وضوحا وفاعلية للهيئة، لمس الرئيس المعين قبل أيام عصبا حساسا في الإشارة إلى البيروقراطية والتنسيق بين جهات حكومية معنية كلها في المفترض منظومة لمكافحة الفساد. الرشوة من مظاهر الفساد الصارخة لكنها ليست الوحيدة، والعلاقة بين القطاعين العام والخاص فيها أوجه عدة للفساد أقربها للأذهان تعمد تعطيل المصالح دون وجه حق وتنفيع الأصحاب والأحباب.

لكن هل يعد توظيف الأحباب برواتب مرتفعة والشللية الوظيفية من الفساد الإداري؟ وكيف يمكن تشخيص هذا الداء لعلاجه، خاصة إذا كان يعتمد على مخارج نظامية؟!

سابقة حملة مكافحة الفساد الشهيرة أوضحت أمرا مهما وهو أنه حتى ولو طالت «سلامة» الفاسد من الملاحقة سيأتي يوم يجد فيه نفسه أمام المحاسبة، والتعليمات المشددة من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لرئيس الهيئة رسالة واضحة على المستويين الأوسط والصغير من الجهاز الحكومي، ويبرز سؤال مهم عن دور منتظر للهيئة في مكافحة الفساد في القطاع الخاص خاصة الشركات المساهمة.

كما ينبغي الاهتمام أكثر بتضارب المصالح، وكذلك حماية المبلغ عن قضية فساد وفي الوقت نفسه حماية الجهات والموظفين الحكوميين من الدعاوى الكيدية وهي ليست بالمهمة السهلة، لكن الحماس ووضوح الرؤية الذي بدا على رئيس الهيئة يبشر بالخير لنا وبالسوء لكل فاسد يستغل موقعه.

حزمة تغييرات تنظيمية وتنفيذية متفردة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 03 محرم 1441هـ - 02 سبتمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1774399

د. سعود المريشد

أتت الأوامر الملكية الكريمة الأخيرة لتؤكد استمرار حرص القيادة الرشيدة على مواصلة التطوير والتجديد لآليات ومنهجيات ومنظومات العمل الحكومي، ورسم سياساته واستراتيجياته وصولاً إلى الريادة المنشودة في مجالات وقطاعات تنسجم مع #رؤية_الوطن_2030 وأهدافها.

لقد جاءت حزمة الأوامر الملكية الأخيرة متنوعة وشاملة وحاملة في جعبتها ما تستلزمه المرحلة من استعداد تنظيمي لمواجهة ما يفرضه المستقبل من متغيرات لعمل منظومة قطاعات الدولة؛ لكن أهم ما ميزها تحديداً هو إنشاء هيئة باسم «الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي» ترتبط مباشرة برئيس مجلس الوزراء، ويكون لها مجلس إدارة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء، ويعين أعضاؤه بأمر من رئيس مجلس الوزراء، وينشأ مرز باسم «المركز الوطني للذكاء

الاصطناعي»، ومكتب باسم «مكتب إدارة البيانات الوطنية»، ويرتبطان تنظيمياً بـ«الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي»؛ فالذكاء الاصطناعي والذي سبق نقاشه في ثلاث مقالات هو رهان المستقبل، أو كما يوصف مجازا «ببترول» المستقبل، حيث تشير كثير من الدراسات العالمية أن الاستثمار في تطبيقاته يفوق الاستثمار في عمليات التنقيب عن النفط. كما تضمنت الأوامر إنشاء وزارة باسم «وزارة الصناعة والثروة المعدنية»، تُنقل إليها الاختصاصات والمهمات والمسؤوليات المتعلقة بقطاعي الصناعة والثروة المعدنية، والتي طالبنا باستحداثها في مقالات سابقة لأن الواقع يقول ليس أمامنا إلا القطاع الصناعي لتنويع مصادر القاعدة الاقتصادية للوطن بالاستفادة مما في باطن الأرض وما تهيأ من جهود لتطوير المدن الاقتصادية والصناعية لنقل عمليات التصنيع الأولية والبنية المساندة لها لمرحلة تنافسية أعلى، والمأمول أن تعاد لهذا القطاع حيويته التي فقدها بسبب غياب المظلة التنظيمية لمنظومته بما يوحد شتات جهوده، ويؤكد استراتيجية بعده، ويسرع وتيرة نموه. كما شملت أيضا تحول «هيئة تطوير مدينة الرياض» إلى هيئة ملكية باسم «الهيئة الملكية لمدينة الرياض»، وتعديل اسم كل من «ديوان المراقبة العامة» ليكون «الديوان العام للمحاسبة»، و«وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية» ليكون «وزارة الطاقة»؛ هذا فضلا عن عدد من التعيينات الوزارية في مناصب تنفيذية.

لا شك أن تلك التغييرات التنظيمية والتنفيذية محورية وتنسجم وتحقيق مستهدفات رؤية الوطن الواعدة، وجاءت لتؤكد نهج هذا العهد الميمون الذي يقاس فيها الأداء والتعاطي مع المهام الموكلة على أساس ما يلمسه الوطن والمواطن من إنجازات حقيقية، وفي ذلك رسالة بليغة من أن المسؤولية تكليف وأمانة وتتطلب كثيراً من العمل الجاد ومضاعفة الجهد وابتكار الحلول وتطوير الخطط، وإن بقاء أو تغيير أي مسؤول مرتبط بمعايير التقييم المقترنة بقياس الأداء، وأساس ذلك ما يعود على الوطن من إنجاز ويلمسه المواطن من أثر؛ فالتحديات والمتغيرات المتسارعة من حولنا تلزمنا بسرعة الدخول إلى نادي المنجزات التي تحكي عن نفسها، وفي ظل هذا العهد الميمون المميز بسرعة تجاوب وجزالة عطاء راعي نهضته، يجب ألا نرضى سوى بالتميز الذي قد لا يستلزم سوى تجديد الفكر والإصلاح الإداري.

الأمن للجميع ومسؤولية الجميع

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 04 محرم 1441هـ - 03 سبتمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1774545

يوسف القبلان

لدور الحكومي في توفير الأمن الوطني داخلياً وخارجياً هو مسؤولية أساسية وسيادية، فالأمن الوطني منظومة أمنية متكاملة تقوم الحكومات بالدور الرئيس فيها، لكن هذه المنظومة لا تكون فعّالة من دون مشاركة أفراد المجتمع، ومؤسساته المختلفة..

الأمن حاجة إنسانية أساسية، ومصدر استقرار وثقة ونماء وبناء، فلا تتحقق تنمية ولا سعادة ولا حياة كريمة من دون أمن، وأهمية الأمن في حياة الأفراد والمجتمعات ومستقبل الأمم جعلت الحكومات تتولى مسؤوليته وتعتبره مسؤولية سيادية لإيجاد بيئة آمنة في المجالات المختلفة، مسؤولية الحكومات لا تلغي مسؤولية الأفراد والمنظمات وأهمية مشاركتهما في توفير الأمن، أي بيئة يسودها الخوف والقلق لن تكون بيئة منتجة، وأي دولة تحكمها الفوضى لن تكون آمنة ولن تكون صالحة للحياة.

الجانب الوقائي في قضية الأمن بالغ الأهمية في التأسيس لمجتمع آمن يتمتع بالتكافل والمحبة بين أفراده، مجتمع يسوده السلام والتسامح، ونبذ التعصب والعنصرية، وتعزيز التعاون لمصلحة الجميع. الأمن الوقائي أمن شامل لكل ما يرتبط بحياة الإنسان واحتياجاته ونشاطاته، هذا الجانب من الأمن مسؤولية تربوية وثقافية تقوم بها المؤسسات الدينية والتعليمية والاجتماعية والإعلامية الرسمية والأهلية. دور وطني يجند المواطن ليكون شريكاً فعالاً في المحافظة على الأمن بمفهومه الشامل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وأمن المعلومات، ويتضمن ذلك الأمن الفكري الذي يحمي المجتمع من خطر التطرف والإرهاب، المواطن المشارك الفعال في الحفاظ على الأمن هو المواطن الذي يحترم الأنظمة والقوانين

ويتمتع بالرقابة الذاتية، وفي داخله انتماء يشعره بأنه عضو في العائلة الكبيرة، وولاء يدفعه للإخلاص في خدمة الوطن ودعم أمنه واستقراره.
الدور الحكومي في توفير الأمن الوطني داخلياً وخارجياً هو مسؤولية أساسية وسيادية، فالأمن الوطني منظومة أمنية متكاملة تقوم الحكومات بالدور الرئيس فيها، لكن هذه المنظومة لا تكون فعالة من دون مشاركة أفراد المجتمع، ومؤسساته المختلفة.
المملكة العربية السعودية من الدول المميزة عالمياً في المجال الأمني، وحققت إنجازات ريادية في مكافحة الإرهاب والجريمة، في هذا العصر الذي تنتشر فيه المخدرات والجريمة بأشكال مختلفة بما فيها الجرائم المعلوماتية، واكبت المملكة التطورات الأمنية فكان للأجهزة الأمنية نجاحات مشهودة في حماية الأمن، وسرعة القبض على المجرمين وإحالتهم للعدالة، وقد نجحت وزارة الداخلية مؤخراً - امتداداً لنجاحات سابقة - في الكشف عن غموض عدد من الجرائم والقضايا الأمنية وإيقاف عدد من المجرمين المرتكبين لجرائم مختلفة منها انتهاك الأنظمة وسرقة الأموال والممتلكات، ومنها خطف طفل رضيع تمكنت الأجهزة الأمنية من إيقاف المتهمة، وإعادته إلى المستشفى، (راجع تقرير الرياض / الجمعة 22 ذو الحجة 1440.)
تلك النجاحات تمت في زمن قياسي، وبعضها يتم في أقل من 24 ساعة حسب التقرير، أما في مجال مكافحة الإرهاب فإن المملكة تعد من الدول الرائدة المتقدمة في الوقاية من هذا الوباء فكرياً وملاحقته أمنياً، وتعمل وزارة الداخلية على مواكبة التطورات التنظيمية والتقنية في المجال الأمني، وقامت مؤخراً بإعادة هيكلة الوزارة، وحققت تقدماً في الانتشار الأمني ومستوى الأداء المهني في كافة قطاعاتها مما أدى إلى انخفاض في نسبة الجرائم، وفي أعداد الحوادث المرورية، وفي تحسين الخدمات كما هو مشاهد على أرض الواقع، وكما تشير التقارير السنوية لوزارة الداخلية.
في مجال مكافحة الإرهاب تنطلق المملكة من استراتيجية أمنية مكنتها من القيام بعمليات استباقية أحبطت مخططات إرهابية والوصول إلى خلايا نائمة كانت تهدد أمن الوطن.
هذه الاستراتيجية منظومة وطنية فكرية وتربوية وإعلامية وأمنية ومسؤولية رسمية يشارك فيها المواطن في المواقع المختلفة، والمؤسسات المدنية في المجالات المختلفة، ولعلنا في هذا المقام نشير إلى أهمية المؤسسات التعليمية في تأسيس الثقافة الأمنية وضرورة وجودها نظرياً وتطبيقياً في المدارس والجامعات وكافة المؤسسات التعليمية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مكافحة الفساد مبادئ ثابتة للسلوك والنزاهة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 04 محرم 1441هـ - 03 سبتمبر 2019م
http://www.aleqt.com/2019/09/03/article_1668401.html

كلمة الاقتصادية

تولى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان مقاليد الحكم في المملكة، بعد رحلة إدارية طويلة في القطاع العام، ومنذ كان أميرا لمنطقة الرياض، وفي كل كلمة أو لقاء يؤكد خادم الحرمين الشريفين مفهوم المصلحة العامة كإحدى أهم ركائز الإدارة السعودية في عهده الزاهر، وهذا المفهوم يقضي - من بين أمور - التزاما بقيم ومبادئ ثابتة للسلوك والنزاهة، وهذه أهم قواعد الحوكمة الحديثة. ولضمان "العمل من أجل المصلحة العامة" في جميع الأوقات، فإن قواعد الحوكمة تؤكد هذه المبادئ عند قمة قيادة القطاع العام، "وهو ما يشار إليه غالبا باسم "النغمة في القمة"، وإنه يجب استخدام هذه القيم عند اتخاذ القرارات وغيرها من الإجراءات.
كما أن هذه القيم تتطلب الالتزام القوي بسيادة القانون، والامتثال لجميع الأنظمة ذات الصلة، وإذا تم ضبط هذه القواعد وتأكيد النزاهة وفهمها من هذه المنطلقات يمكن الوصول إلى تحديد تعريف واضح للفساد، وإنه العمل على غير ما تقتضيه المصلحة العامة، عندما لا تكون النزاهة حاضرة والقيم مفعلة والقرارات عند القمة محلا لتضارب المصالح.
ولأن الأمر بهذه الأهمية فقد أولاه خادم الحرمين الشريفين اهتمامه الشخصي، وأشار إلى هذا الموضوع في أكثر من

مناسبة، وبدأ محاربة الفساد عند القمة، مع تشكيل لجنة لذلك الغرض برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان في أوائل عام 1439، وخلال أعمال اللجنة تم استدعاء 381 شخصا، وأخلي سبيل من لم تثبت عليهم تهمة الفساد، وأجريت التسوية مع 87 شخصا بعد إقرارهم بما نسب إليهم وقبولهم بالتسوية، وأحيل 56 شخصا إلى النيابة العامة لاستكمال إجراءات التحقيق معهم وفقا للنظام، كما نتج عن ذلك استعادة أموال للخزانة العامة للدولة تجاوزت في مجموعها أربعمائة مليار ريال، وأنهت اللجنة أعمالها في منتصف عام 1440، وجاء التوجيه الملكي باستمرار الدولة على نهجها في حماية النزاهة ومكافحة الفساد والقضاء عليه، وردع كل من تسول له نفسه العبث بالمال العام والتعدي عليه واستباحة حرمته، وأن على الأجهزة الضبطية والرقابية تعزيز دورها في ممارسة اختصاصاتها؛ بما يضمن الفاعلية وحماية المال العام والمحافظة عليه.

عندما أنهت اللجنة العليا أعمالها كانت تعلن أنه قد تم تعزيز قيم النزاهة وسيادة القانون عند القمة في أعلى الهرم الإداري في المملكة، وأن النغمة هناك أصبحت تؤكد ذلك، كما تتطلب قواعد الحوكمة التي أقرتها المؤسسات الدولية كافة، من بينها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات الدولية المهتمة بهذا الشأن، ولأن تعزيز النزاهة عمل مستمر وممنهج، فإن ما أنجز عند أعلى الهرم يتطلب عملا مماثلا عند المستويات الإدارية والمؤسسات الحكومية العاملة في المصلحة العامة كافة.

وقد أمر خادم الحرمين الشريفين بالأمس باعتماد تشكيل لجنة إشرافية لمكافحة الفساد، برئاسة رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وعضوية رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ومدير عام المباحث الإدارية، لتتولى اللجنة اتخاذ جميع الوسائل والآليات اللازمة لتحقيق النزاهة، والقضاء على الفساد المالي والإداري، ومتابعة كل ما يتصل بذلك، بما يكفل سرعة البت في قضايا الفساد، والرفع بتقارير عما يتم في هذا الشأن أولا بأول.

وهنا يؤكد خادم الحرمين الشريفين منهجه الصارم في مكافحة الفساد وعدم التسامح مع الفاسدين، وحماية المصلحة العامة، وهو ما تم التوجيه به من قبل، وتأكيد حرص الملك وولي العهد على رفع مستوى أداء وفاعلية الأجهزة الرقابية.

المكافحة والمحاسبة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 05 محرم 1441هـ - 04 سبتمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1774796

كلمة الرياض

لا تنمية مع الفساد ولا عمل جاد منتج إلا بمحاسبة، هذه محصلة الأوامر الملكية التي صدرت مؤخراً لتعزز توجه الدولة وتؤكد مضيها باتجاه تحقيق التنمية الشاملة وإزالة كل المعوقات التي تعترض الوصول إلى تحقيق مشروعنا الوطني العملاق رؤية 2030.

خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- قال: "المملكة لا تقبل فساداً على أحد ولا ترضاه لأحد ولا تعطي أياً كان حصانة في قضايا فساد"، وسمو ولي العهد قال: "يهمنا أن نكون في مقدمة الدول في مكافحة الفساد"، هذا هو توجه قيادتنا التي حددت هدفاً لا تحيد عنه في تأصيل ثقافة هي موجودة بالفعل في ديننا ومبادئنا وأعرافنا، ويتم ترسيخها عبر مجموعة من الإجراءات التي لا تدع أياً كان يخرج عن أطرها كونها لا تتهاون مع من يحاول أن يتجاوز الأنظمة والقوانين واللوائح المشددة كعامل ردع لا يتسامح بل ويمنع من تسوّل له نفسه اتخاذ الفساد بكافة أنواعه وأشكاله لتحقيق مبتغاه، وفي ذلك حفظ لموارد الدولة والمال العام، وهو هدف سامٍ وجب علينا دعمه وتحقيقه.

وفي ذات إطار تم تغيير مسمى ديوان المراقبة العامة ليصبح الديوان العام للمحاسبة والذي يهدف إلى (إحكام الرقابة المالية على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها، ومراقبة الأموال المنقولة والثابتة كافة والتحقق من حُسن استعمالها والمحافظة عليها، وكذلك الرقابة على أداء الأجهزة الحكومية للتأكد من استخدامها لمواردها بكفاءة واقتصادية وفعالية

لبلوغ الأهداف المرسومة لها بنجاح)، إذاً هي خطة عمل متكاملة تهدف إلى الحفاظ على مصالح الدولة وترفع من كفاءة العمل المنتج الذي يصب في مصلحة الوطن والمواطن لنحقق مشروعنا الوطني بكل كفاءة وتمكن واقتدار.

سلامة الطالب في المدرسة ومنها وإليها!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 05 محرم 1441هـ - 04 سبتمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/648217

نبيلة حسني محجوب

يكتسب بداية العام الدراسي أهمية قصوى ليس على مستوى المؤسسات التعليمية فقط أو الإدارات ووزارة التعليم، بل على المستوى الاجتماعي والأسري أيضاً، ففي كل منزل علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالطالب في التعليم العام أو الجامعي، حتى مَن توهَّموا بأنهم تجاوزوا هذه المرحلة، لأن أبناءهم أكملوا مراحل التعليم المختلفة، يجدون أنفسهم مرتبطون بقوة بالتعليم، وأكثر اهتماماً بمتابعة بداية العام الدراسي والدراسة، لأن لديهم أحفاداً بدأوا مرحلة التعليم لتستمر عملية الهمّ اليومي في متابعة رحلة الذهاب والعودة اليومية من المدرسة وإليها، سواء للأبناء أو الأحفاد، نظراً لتأخُّر وضع قوانين مرورية تُلزم السائقين بمراعاة هذه الأوقات المهمة وقت ذهاب الطلاب إلى المدارس والعودة منها.

الدفاع المدني يضع ضوابط للمدارس خلال نشوب حريق مثلاً، مع أن وقت حدوث الكارثة - لا قدر الله- تعمُ الفوضى وتتصدَّر المواقف المتزمِّتة، دون مراعاة لسلامة الأرواح، وأن حمايتها وإنقاذها بكل وسيلة آمنة أهم من كل المواعظ والدروس والقواعد الفقهية، وأرجو ألا تتكرَّر تلك الكوارث في البيئة التعليمية، لكن موضوعنا اليوم له علاقة بضرورة وضع نُظم مرورية تحمي أرواح الطلبة والطالبات خلال خروجهم من المنزل إلى المدرسة وخلال إيابهم، فلا زال هناك العديد من الأخطار التي تحدق بالطالب؛ منذ وضع قدمه في الشارع، حتى وصوله إلى البيت أو المدرسة.

الشارع بحاجة إلى انضباط مروري يتعدَّى إمكانيات «ساهر»، كإلزام السائقين بمراعاة أوقات خروج الطلبة من المدرسة وذهابهم إليها، ومضاعفة عقوبة السرعة خلال تلك الفترات، كسحب الرخصة أو عقوبة السجن مثلاً، لتكون رادعة لمن تُسوِّل له نفسه العبث بأرواح الأطفال.

كُنَّا أنا وابنتي نسير في أحد شوارع واشنطن، وعندما توقَّفنا، توقَّف الشارع تماماً، دون وجود إشارة حمراء أو رجل مرور، وعندما نظرتُ الى ابنتي نظرة استفسار، أشارت لي إلى الجهة الأخرى من الشارع، حيث كانت تقف حافلة مدرسية على الجانب الآخر، بابها على الرصيف، والطالب يهبط منها، ويدخل المجمّع السكني، كان كل شيء متوقِّف وصامت، حتى أُغلِقَ باب الحافلة، ثم تحرَّكت، فتَحرَّكنا وتحرَّك الشارع.

بالتأكيد هناك قوانين ملزمة كي يلتزم الجميع في لحظة بالتوقُّف التام دون حركة، عند رؤية حافلة مدرسية تتوقَّف، وبالتأكيد أيضاً أن هناك عقوبات رادعة ألزمت الناس، ثم أصبح الأمر سلوكاً طبيعياً يُمارسه الجميع دون رقيب أو حسيب، أي عندما تتوقَّف حافلة على أحد جانبي الشارع، يتوقف الشارع تماماً على الجانبين، لا يستطيع أحد التحرُّك في أي اتجاه، ولأننا تجاوزنا كثيرا من الدول برؤية 2030 وبكل القرارات التقدُّمية التي منحت المواطن حق المواطنة دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو الطبقة أو القبيلة، واقتربنا أو وصلنا إلى قائمة الدول الكبرى، فنحن بحاجة إلى سنِّ قوانين حماية الطالب في الشارع، ليس فقط خلال وجود الحافلة، لأن استخدام الحافلات قليل في شوارعنا، بل خلال فترتي الذهاب والإياب من المدرسة وإليها.

بعض الأسر لازالت تعتمد على السائقين لنقل أبنائها إلى المدرسة والعودة منها، وبعضهم مع نقل جماعي، أو مع الأمهات والآباء، والجميع في عجلة من أمره، لذلك **أتمنَّى أن يُصدر جهاز المرور قوانين تنظيم السرعة في الشوارع، وبالقرب من المدارس وحولها، وخلال خروج الطلبة من البيت، والركوب في السيارة أو الحافلة، كذلك خلال خروجهم من المدرسة وركوبهم السيارة أو الحافلة، كالتوقف التام على جانبي الطريق مثلاً، ووضع عقوبات رادعة، ومتابعة تنفيذ**

تلك القوانين حتى تصبح سلوكاً مرورياً يحفظه الجميع، ويلتزم به دون رقيب أو حسيب، كما يحدث في دول العالم المتقدمة، ونحن نسير بخطى سريعة في طريق التقدُّم، لذلك أرجو أن تكون سلامة الطريق وأمنه خلال تنقُّل الطلبة أولوية مرورية، فلن تتوقَّف الحياة إذا توقَّف الشارع لحظات لضمان سلامة أرواح صغارنا، رجال الغد وصُنَّاع مستقبل الوطن.

"صون النزاهة ومكافحة الفساد".. تعبيرٌ راقٍ لإرادة مُتحضّرة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1775014

عبدالله الحسني

إنّ قراءة متمعّنة وواعية للنهج الملكي الكريم الذي ما فتئ يستقرئ المرحلة وظروفها ومتطلّباتها بعد أن استوعب برهافة شعورية وفكرية تحدياتها واستراتيجياتها المزمع اتخاذها؛ لتعطي مؤشّراً حقيقياً أنّ السعي نحو الكمال هو ديدن هذا النهج وهذه القيادة..

لا يمكن لمُنصف أن يتعامى عن الإصلاحات الجوهرية التي تعيشها المملكة العربية السعودية؛ ولا التغافل عن عملية التحديث والعصرنة التي طالت جميع مفاصل الدولة. ولعل الملح الأبرز الذي ارتكزت عليه الإصلاحات الأخيرة هو "حماية النزاهة ومكافحة الفساد"؛ ولا غرو في ذلك فالفساد سرطان قاتل لأي جهد ولأي مشروع وتوجّه؛ ومن هنا فإنّ سلسلة التطوير للقوانين والأنظمة ذات المساس بهذا الداء الفتّاك ما هي إلاّ استشعار حقيقي وواع بأهمية بتره والقضاء عليه؛ إذ لا إصلاح يُرجى وهو مستوطن ومستشرٍ في جسد أي دولة أو كيان.

إذاً هذا الحراك النهضوي والحضاري الذي تعيشه مملكتنا الفتية هو ترجمة حقيقية لإرادة صادقة تؤمن بأنّ الفساد تلف وعَطَب واضطراب وخلل يشلّ نمو وحركة أي نظام مؤسسي؛ وهو داء قديم متجدد على مرّ العصور: "ظهر الفساد في البرّ والبحر بما كسبت أيدي الناس" وهناك من الأشرار ومعيقي التطوّر والفاسدين من يتسبّب في إلحاق الضرر بمجتمعه ويستزرع هذا الفساد ويحاول أن يشيعه ويلحق الضرر بالجميع. من هنا فإنّ القوانين والتشريعات لتنظّم العلاقات الاجتماعية وتضبط سلوكيات الأفراد داخل المجتمع وبما يضمن حماية وأمن المجتمع وفرض التعايش بين مكوّناته؛ ومن نافلة القول إنّ النظام والقانون والتشريع في أي دولة هو ملمح حضاري بل إنه أسمى وأرقى تعبير عن إرادة الأمم والشعوب المتحضّرة؛ فالنظام والتشريع المُلزِم هو صون لهذا المجتمع وفرض هيبته وحماية مقدّراته فضلاً عن كونه يجنّب هذا المجتمع وتلك الدولة الفوضى والاضطراب اللذين تتكبّدهما الدولة في حالة غيابه.

إنّ قراءة متمعّنة وواعية للنهج الملكي الكريم الذي ما فتئ يستقرئ المرحلة وظروفها ومتطلّباتها بعد أن استوعب برهافة شعورية وفكرية تحدياتها واستراتيجياتها المزمع اتخاذها؛ لتعطي مؤشّراً حقيقياً أنّ السعي نحو الكمال هو ديدن هذا النهج وهذه القيادة، فالأوامر والتعليمات تترى وتترادف وتأتي متتابعة بين فترة وأخرى؛ لتؤكّد أن سقف الطموح في التحديث والنهضة واستحثاث الخطى لتحقيق الطموحات لا يقف عند حدّ؛ وهو- كما يعلم الجميع- بأنّه نهج ملكي اختطّه من عقود مؤسس هذا الكيان العبقري الموحّد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن -طيب الله ثراه- وتبعه أبناؤه الملوك؛ مستلهمين منه الحنكة والحكمة وحب شعبه ووطنه والبذل له من الجهد والفكر ما يحقّق رخاءه واستقراره وصون إنسانه ووطنه ومقدّراته.

إن التعاطي مع الفساد كأُسّ وأساس لتعطيل التنمية وتبديد الجهود وشل الطاقات والقدرات يعكس انطلاقة الإصلاح واجتثاث شأفة الخراب والفساد والسلوك المشين القاتل للنماء والتطوّر والوثوب الحضاري وارتقاء مدارج النجاح وتحقيق السعادة والرفاه.

ولتسريع أداء ونجاعة دور هيئة مكافحة الفساد فقد "صدر التوجيه الكريم من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -أيده الله- باعتماد تشكيل لجنة إشرافية لمكافحة الفساد برئاسة معالي رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وعضوية معالي رئيس هيئة الرقابة والتحقيق ومدير عام المباحث الإدارية لتتولى اللجنة اتخاذ جميع الوسائل والآليات اللازمة لتحقيق النزاهة، والقضاء على كل ما يتصل بذلك، بما يكفل سرعة البت في قضايا الفساد، والرفع بتقارير للمقام

الكريم عما يتم بهذا الشأن أولاً بأول". ولا شك أن هذه الثقة بالهيئة وأعضائها هو ترسيخ لمبدأ فصل السُّلط بحيث تمارس دورها الرقابي بكل سهولة بعيداً عن مخالب البيروقراطية التي تشلّ العمل وتبطئ في انطلاقه ليتحقق العدل ويتم القضاء على الفساد بشتى صنوفه وصوره.
يبقى علينا كمواطنين أن نتعاطى بوعي وإيجابية مع هذه القرارات الكبرى التي تستهدف نماء وصون مجتمعنا من براثن الفساد باعتبارنا جسداً واحداً إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء. وتبقى المواطنة الحقّة هي الرهان الأسمى؛ إذ إنها "المواطنة" ليست مجرد كلمة تحيل على فضاء جغرافي وسياسي وإنما هي سلوك وعلائق وقيم ومبادئ وتقاليد مشتركة تجمعنا في هذا الفضاء الرحيب؛ تستلزم منّا التكاتف والتعاضد والتعاون في كل ما من شأنه أن يحقّق تطبيق هذه القوانين التي شُرّعت وسُكّت وأنشئت من أجلنا جميعاً؛ لا سيما وأنّ بلادنا تعيش حراكاً موّاراً وأحداثاً محيطة به وأخطاراً محدقة لا تقبل الحياد أو التراخي أو التكاسل؛ فالمواطنة الحقّة هي عصب المجتمع وأحد ملامح قوّته وصونه والحفاظ على مكتسباته.

إعلانات الوظائف.. جدية أم هزلية!!

المصدر: جريدة المدينة الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/648419

طلال القشقري

تكثر الإعلانات عن الوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص، سواء الإعلانية المجّانية أو المدفوعة الثمن، بما في ذلك التطبيقات الإلكترونية، ومواقع الإنترنت للجهات المختلفة، فضلاً عن وسائل التواصل الاجتماعي.
ومن المفترض أن تتناسب كثرة الإعلانات عكسيًا مع نسبة البطالة، بمعنى أنّه كلّما كثُرت الإعلانات تقِلُّ نسبة البطالة بسبب التوظيف الحاصل مجازًا من الحِراك الإعلاني، أليس كذلك؟ لكنّي للأسف أرى النسبة راسخة مثل رسوخ الجبال، وإن قلّت تقِلُّ بنزرٍ يسيرٍ لا يُرْضي طموح الوطن ومواطنيه، فما هو الخلل؟ وأين يكمن؟ وما هي سُبُل إزاحته؟ تلكم هي الأسئلة التي تُحيّرني ككاتب قد جلد بِسِياطِ قلمه جسدَ البطالة الحيّ والمُفعم بالصحّة والعافية لدرجة التُخْمة، ويتمنّى رؤيتها جُثّةً هامدةً لا روح فيها، كي تتحقّق السعادة المجتمعية، وخدمة الوطن المجيدة لشبابنا وشاباتنا الذين يتنامى أعدادهم بشكل كبير.
ولو استشارني مسؤول عن هذه المشكلة، لأفَدْتُهُ أنّ علينا مراقبة الإعلانات، ومتابعة الجهات التي تنشرها، ولو عشوائيًا وانتقائيًا، خصوصًا في القطاع الخاص، من باب التحريص لا التخوين، والتأكّد من كونها لم تُقصّر في أداء مسؤوليتها الوطنية في توطين الوظائف الكثيرة كمًّا والنفيسة نوعًا التي يشغلها الأجانب، حتّى تصبح إعلانات الوظائف جدّية بدلاً من هزلية.!
أمّا في القطاع العام، فتبدو الأمور معقّدة بعض الشيء، إذ يشكو الكثير من الشباب والشابّات من تحقّق الشروط المذكورة في الإعلانات عليهم، بل وتواضع الشروط في حضرة مؤهّلاتهم ومواهبهم وشهاداتهم، ومع ذلك ترسو سفينة التوظيف على قلّة قليلة من غيرهم، ووصل الأمر ببعضهم للقول أنّ بعض الإعلانات مُفصّلة مثل تفصيل الملابس لأصحاب الحظّ السعيد ومن لديهم فيتامين «واو» ذي الفوائد الجمّة للبعض، ممّن يتوظّفون بسرعة الضوء بعد نشر الإعلانات وإجراء المقابلات الشخصية، وكم أتمنّى ألّا يكون هذا صحيحًا، فالعدالة في التوظيف واجب ديني قبل أن يكون واجبًا وطنيًا، وتوظيف الشابّ المُناسِب والشابّة المُناسِبة (بضمّ حرف الميم وكسْر حرف السين) أوْلَى من من توظيف الشابّ المِناسِب والشابّة المِناسِبة (بكسْر حرفي الميم والسين)، وأقول هذا حتّى لو (زعل) البعض، وأن (يزعل) فرد أو أفراد خيرٌ من أن يتضرّر مجتمع.!

نحتاج لضبط وسيطرة وتحكّم بآليات التوظيف، من لحظة الإعلان عن الوظائف إلى لحظة التعيين عليها، لأجل عيون ومصلحة الوطن، ولا أزيد، ولا أزايد، والله على ما أقول شاهد.

كاريكاتير

الإلكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاحد 2 محرم 1440هـ - 25 أغسطس 2019م

http://www.aleqt.com/2019/09/01/article_1667206.html

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 2 محرم 1440هـ - 1 سبتمبر 2019م

https://www.al-madina.com/article/647721

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 03 محرم 1441هـ - 02 سبتمبر 2019م

http://www.alriyadh.com/1774455

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 03 محرم 1441هـ - 02 سبتمبر 2019م

https://www.al-madina.com/article/647846

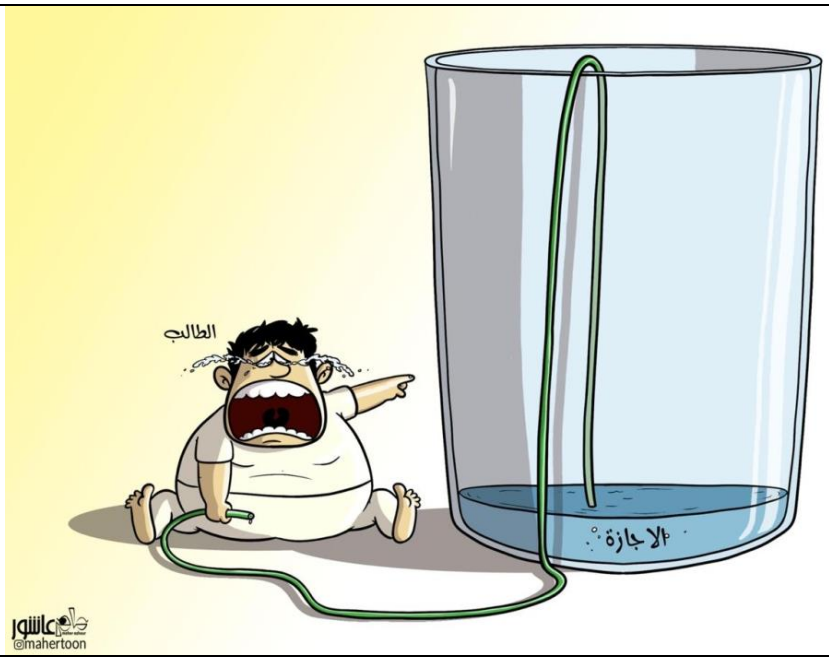

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 04 محرم 1441هـ - 03 سبتمبر 2019م

http://www.alhayat.com/article/4641513

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 04 محرم 1441هـ - 03 سبتمبر 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1744715

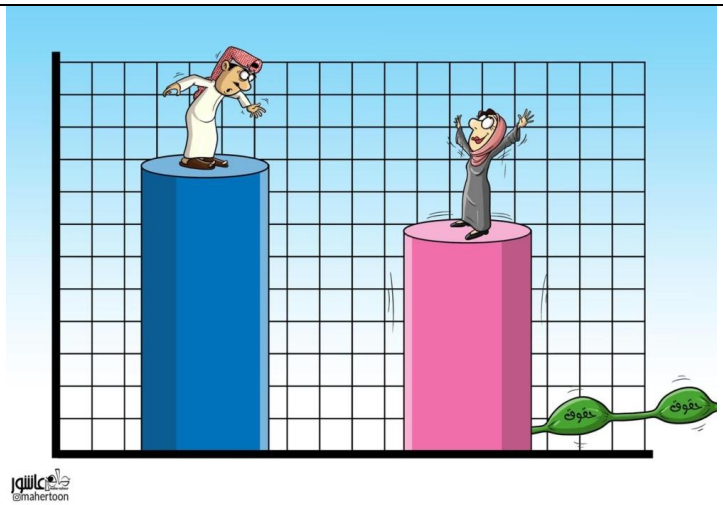

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 05 محرم 1441هـ - 04 سبتمبر 2019م

http://www.alhayat.com/article/4641632

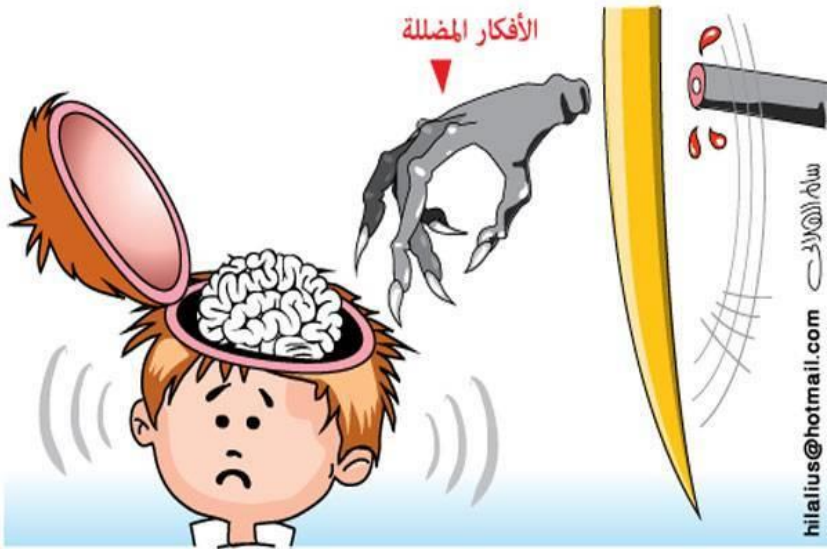

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 05 محرم 1441هـ - 04 سبتمبر 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1744844

المصدر: جريدة المدينة الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م

https://www.al-madina.com/article/648356

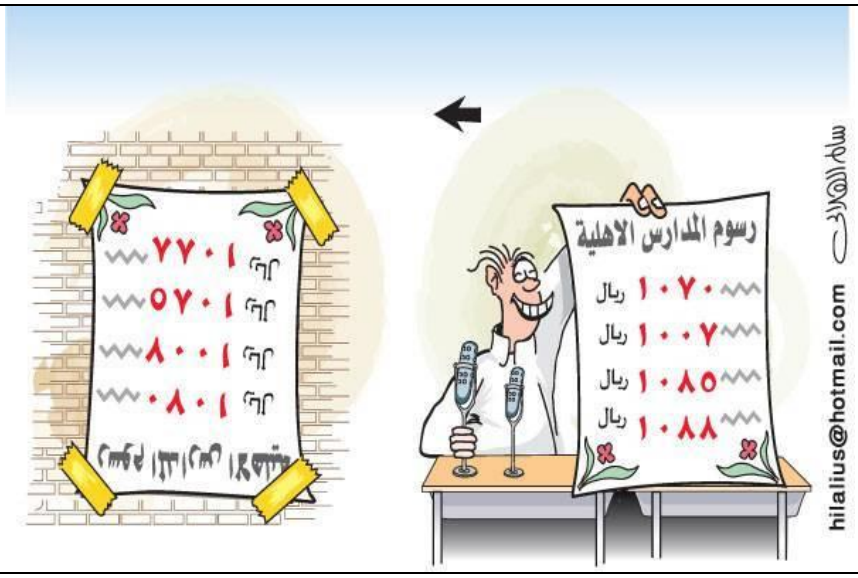

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 06 محرم 1441هـ - 05 سبتمبر 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1745078